



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلّة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع:/2016

قسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور ميزان المدفوعات في تنشيط التجارة الدولية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص "إدارة مالية"

إشراف الأستاذ(ة):

- أبو بكر بوسالم

إعداد الطلبة:

- دلال أعزيز

- مريم درموشي

- سهيلة درموشي

السنة الجامعية: 2015/2016

فهرس المحتويات

المحتويات	
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الأول : التجارة الدولية	
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية	3
المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية	3
المطلب الثاني : أسباب التجارة الدولية	6
المطلب الثالث : أهمية التجارة الدولية	9
المبحث الثاني : نظريات التجارة الدولية	10
المطلب الأول : نظرية النفقات المطلقة	10
المطلب الثاني : نظرية التكاليف النسبية	12
المطلب الثالث : نظرية النسبية لعوامل الانتاج	13
المبحث الثالث : الرقابة على التجارة الدولية وأهم سياستها ومخاطرها	16
المطلب الأول : مراقبة التجارة الدولية	16
المطلب الثاني : سياسات التجارة الدولية	17
المطلب الثالث : مخاطر التجارة الدولية	21
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني : ميزان المدفوعات	
تمهيد	24
المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات	25
المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته	26
المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات	27
المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات	35
المبحث الثاني : الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات	38
المطلب الأول : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	39
المطلب الثاني : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه	42

45	المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن الخلل في ميزان المدفوعات
47	المبحث الثالث : آليات وسياسات تكيف (تصحيح) الخلل في ميزان المدفوعات
47	المطلب الأول : تصحيح الاختلال من خلال آلية التكيف
51	المطلب الثاني : تصحيح الاختلال من خلال سياسات التكيف
52	المطلب الثالث : تصحيح الاختلال عن طريق تدخل السلطات العامة
60	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر
62	تمهيد
63	المبحث الأول : تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)
63	المطلب الأول : تطور الصادرات في الجزائر (1990 - 2015)
65	المطلب الثاني : تطور الواردات في الجزائر (1990 - 2015)
66	المطلب الثالث : تطور ميزان التجاري في الجزائر (1990 - 2015)
68	المبحث الثاني : وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)
69	المطلب الأول : ميزان المدفوعات في الجزائر (1990 - 2006)
69	المطلب الثاني : ميزان المدفوعات في الجزائر (2007 - 2010)
70	المطلب الثالث : ميزان المدفوعات في الجزائر (2011 - 2015)
71	المبحث الثالث : دور ميزان المدفوعات في تنشيط كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري (1990 - 2015)
71	المطلب الأول : دور ميزان المدفوعات في تنشيط الصادرات
72	المطلب الثاني : دور ميزان المدفوعات في تنشيط الواردات
73	المطلب الثالث : دور ميزان المدفوعات في تنشيط الميزان التجاري
74	خلاصة الفصل
76	الخاتمة العامة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	28
(2-1)	مكونات ميزان المدفوعات أفقيا	30
(3-1)	الميزان الأساسي	40
(4-1)	ميزان السيولة الصافية	41
(5-1)	أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	45

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تصميم موجز يوضح كيفية تبويب لعناصر أساسية لميزان المدفوعات	33
1	تطور الصادرات في الجزائر (1990 - 2015)	63
2	تطور الواردات في الجزائر (1990 - 2015)	65
3	تطور ميزان التجاري في الجزائر (1990 - 2015)	66
4	دور ميزان المدفوعات في تنشيط الصادرات في الجزائر (1990-2015)	71
5	دور ميزان المدفوعات في تنشيط الواردات في الجزائر (1990-2015)	72
6	دور ميزان المدفوعات في تنشيط ميزان التجاري في الجزائر (1990-2015)	73

مقدمة

تعاين العديد من الدول النامية من مشاكل عويصة مما نتج عنه تفاقم شديد سواء في اختلالاتها الداخلية والخارجية، حيث بدأت تسجل عجزا شديدا في موازين مدفوعاتها نتيجة لتفاقم العجز التجاري بها وهروب الأموال منها وارتفاع معدل خدمة ديونها الخارجية، حيث وصل هذا المعدل إلى مستوى حرج يهدد ضمان تدفق الواردات الضرورية للاستهلاكية والوسيطية والاستثمارية فحاولت - هذه الدول - مواجهة مشاكل موازين مدفوعاتها من خلال الضغط على الواردات واستنزاف احتياطياتها النقدية، واللجوء إلى مصادر الاقراض الخارجي قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة، لكن كل ذلك كان محدود الفعالية لمواجهة الأزمة التي تفاقت أكثر فالضغط على الواردات الوسيطية والإنتاجية أدى إلى زيادة الطاقات العاطلة وإيقاف البرامج الاستثمارية، ومن ثم إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة البطالة إلى جانب ذلك أصبحت تعرف تلك الاقتصاديات الندرة في متطلبات الداخل خصوصا، كما أن استنزاف الاحتياطيات النقدية أدى إلى تعرض سعر صرف العملات الوطنية إلى التدهور مقابل العملات الأجنبية، ونتج عنه كذلك ضعف الثقة الائتمانية لهذه الدول في الأسواق النقدية والمالية والعالمية .

كل هذه المشاكل انعكست على شكل على شكل عجز هيكلي لموازين مدفوعاتها مما أدى إلى تدخل المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذا الخلل من جهة، ومن جهة أخرى لطمأنة الدول الدائنة على استرجاع قروضها التي قدمتها في السابق للدول المدينة، وذلك لما يقبل البلد المدين اتباع نصائحها وتوجيهاتها كشرط مسبق للاستفادة من تسهيلات الائتمانية وتنفيذ إجراءاتها المسطرة في برنامج للتنشيط والاستقرار على المدى القصير وبرنامج للتصحيح الهيكلي على المدى المتوسط والطويل .

الإشكالية :

من خلال العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كما يلي :

فيما يتمثل دور ميزان المدفوعات في تنشيط التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ؟

ويمكن أن نجزم هذه الإشكالية المحورية إلى عدة إشكاليات فرعية كما يلي :

- 1- ما هو أثر ميزان المدفوعات على الصادرات في الجزائر (1990-2015) ؟
- 2- ما هو أثر ميزان المدفوعات على الواردات في الجزائر (1990-2015) ؟



3- ما هو أثر ميزان المدفوعات على ميزان التجاري في الجزائر (1990-2015) ؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية :

يوجد أثر لميزان المدفوعات في تنشيط التجارة الدولية في الجزائر (1990-2015) .

إن التساؤلات السابقة الذكر تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية :

1- يوجد أثر لميزان المدفوعات على الصادرات الجزائرية (1990-2015) ؛

2- يوجد أثر لميزان المدفوعات على الواردات الجزائرية (1990-2015) ؛

3- يوجد أثر لميزان المدفوعات على ميزان التجاري الجزائري (1990-2015) .

إطار البحث :

تمتد هذه الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2015، ولقد اقتصرنا على هذه الفترة من جهة لكون سنة 1990 تعتبر تاريخ الإجراء الرسمي الملموس في تنشيط التجارة الخارجية نصت عليه أفكار قانون المالية التكميلي سنة 1990 .

دوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها ما يلي :

1- الرغبة في معرفة دور ميزان المدفوعات في تنشيط التجارة الدولية

2- تخصصي في مرحلة التدرج والذي يتناسب وطبيعة الموضوع (علوم مالية)

3- إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة، بمثل هذه المواضيع النادرة نسبيا

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في كونه يحاول تسليط الضوء على التجارة الدولية في ظل تطور ميزان المدفوعات الجزائري .



صعوبات البحث :

لقد واجهتنا عدة صعوبات وعوائق أثناء قيامنا بهذا البحث والتي يمكن أن نجملها في ما يلي:

- الاختلاف والتضارب في الأرقام والاحصائيات، فنجد مثلا احصاءات التي تصدر عن الديوان الوطني للإحصائيات تختلف عن الاحصائيات التي تصدر عن البنك المركزي الجزائري وتختلف كذلك عن منشورات البنك العالمي ومنشورات صندوق النقد الدولي ووزارة التجارة والجمارك الجزائرية وهذا ما جعل مهمة انتقاء الأرقام والبيانات صعبا للغاية .
- النقص الكبير في المراجع خاصة المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري وصعوبة الحصول على الإحصائيات من مصادرها الرسمية .

منهج البحث :

لقد استخدمنا في هذا البحث عدة مناهج والتي تتوافق وطبيعة البحث فاستخدمنا المنهج الوصفي عند التطرق إلى الجانب النظري لميزان المدفوعات والسياسات التجارية .
واستخدمنا المنهج التحليلي لما تطرقنا إلى تطورات ميزان المدفوعات في ظل السياسات التجارية.

خطة وهيكل البحث :

لقد اتبعنا في إنجاز هذا البحث المنهجية التالية :

فقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة تحوي ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها والتي استهمنا من خلالها توصيات ومقترحات، لننتهي بعد ذلك إلى تحديد الآفاق المستقبلية للبحث .

ولقد تعرضنا في الفصل الأول إلى ماهية التجارة الدولية وأسبابها وأهميتها وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الدولية وفي المبحث الثاني نظريات التجارة الدولية أما المبحث الثالث فقد تعرضنا إلى الرقابة على التجارة الدولية وأهم سياساتها ومخاطرها، أما الفصل الثاني فقد تكلمنا عن ميزان المدفوعات وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول عن ماهية ميزان المدفوعات أما في المبحث الثاني عن وضعيات المختلفة لميزان المدفوعات وأخيرا تعرضنا إلى آليات وسياسات تكيف الخلل في ميزان المدفوعات، في حين تطرقنا في الفصل الثالث دور ميزان المدفوعات في تنشيط التجارة الدولية



في الجزائر وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول تطور التجارة الدولية في الجزائر، أما المبحث الثاني وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015)، وأخيرا تطرقنا إلى احصائيات التجارة الدولية مع ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015) . وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته والله المستعان على ذلك وهو يهدي السبيل .



الفصل الأول : التجارة الدولية

تمهيد

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث يوفر للاقتصاد وما يحتاجه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

وتعتبر العمليات الاقتصادية سواء الوطنية أو الدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية لكونها تعد من أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات، إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

وللتجارة الخارجية ثلاث نظريات اهتمت بدراستها منذ القدم إضافة إلى سياستها التي تتراوح دوما ما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية حسب توجه الدول الاقتصادية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛

المبحث الثالث : الرقابة على التجارة الدولية وأهم سياستها ومخاطرها.

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها إذا لا يمكن تصور أن تستقل أي دولة باقتصادها عن بقية اقتصادات العالم، كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها إليها واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

- اختلف كثير من علماء الاقتصاد حول تعرف التجارة الخارجية ومن بين التعاريف ما يلي:
- تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية وتتمثل هذه الصفقات في السلع المادية والخدمات ورؤوس الأموال¹؛
 - التجارة الدولية تشمل الواردات والصادرات السلعية والخدمية من وإلى الدولة، وعلى نطاق العالم تشمل كافة ما يستورد ويصدر من سلع وخدمات من وإلى الدول كافة²؛
 - تعرف التجارة على أنها وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض، وعملية التخلص هذه تستلزم طرفين طرف يصرف وهو صاحب الفائض وصرف آخر يستقبل وهو صاحب العجز.

" التجارة إذن ماهي إعلامية تتم بين طرفين أو أكثر ويمكن تقسيم عملية التبادل هذه إلى قسمين هما:

أ. تبادل داخلي أو تجارة محلية، وهي التي تتم داخل السوق المحلي .

ب. تبادل خارجي أو ما يعرف بالتجارة الخارجية وهي امتداد للتجارة الداخلية المحلية بحيث لا يمكن إشباع أسواق خارجية إلى بعد اشباع الأسواق المحلية³.

واستعمل مصطلح "التجارة الدولية" مع بدايات نظريات الحرية التجارية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عنمنافذ لإنتاجها وبحثها عن تمويل بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى لتصل إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية .

ويخضع مصطلح " التجارة الدولية " شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها حتى يكون جامع ومانوعوما يمكن التفرقة بين⁴:

المعنى الأول " التجارة الدولية "والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة والغير منظورة .

¹ - اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 241 .

² - موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13 .

³ - روجيه دوهيم، " مدخل إلى الاقتصاد " ترجمة " سموحي فوق العادة " المكتبة العلمية، سنة 1967، ص 96 .

⁴ - سامي عفيفي حاتم، " التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم "، الكتاب الأول، ط2، المصرية العربية، القاهرة، 1993، ص 36 .

المعنى الثاني " التجارة الدولية " والذي يضم كلا من :

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)؛
- الهجرة الدولية؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

من التعاريف السابقة نستخلص أن التجارة الدولية أو الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل الخارجي سواء في صور سلع وخدمات أو رؤوس الأموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة .

كما تجدر الإشارة إلى أهم الاختلافات التي تشكل هوة في طبيعة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي:¹

الفرع الأول : الاختلاف في طبيعة الأسواق

وهو من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي تعطي مبررا لمعالجة هذا التبادل بأسلوب خاص ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال :

1- الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع... الخ وهو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم في السلع والخدمات .

ولا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الانفاق المختلفة ولكن قد يتضمن أيضا اختلافا بالنسبة للسلعة الواحدة وعليه فان ما يصلح لمجتمع ما، قد لا يصلح لغيره من المجتمعات.

2- انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة لدولة أخرى.

كما أن الانتقال للسلع والخدمات من بلد إلى آخر يكون عرضة بمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى حواجز الاقتصادية والسياسية التي تعترض التجارة التي تجتاز حدود الدولة وغير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات على طريق التجارة الدولية .

3- تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية وهي ما تجعل المنتج عادة ما يتبع سياسة انتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعته هاته السوق ذات مرونة طلب معينة.

¹ - عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي "، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 7 .

أما إذا حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فسوف يواجه سوق ذات مرونة طلب أعلى، وعليه أن يكيف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق.

وعلى وجه التحديد قد يكون من الضروري أن يتبع سياسة التمييز في الأسعار بحيث قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق العالمية بسعر يختلف عن ذلك الذي يبيع به في الأسواق المحلية.

ولعل من أهم العوامل التي تسبب مثل هذا الاختلاف في الطلب هي مجموعة الحواجز الطبيعية والإدارية والاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها السلعة عند انتقالها عبر حدود البلدان المختلفة.

الفرع الثاني: الاختلاف في السياسة الاقتصادية:

قال الاقتصادي الألماني "فريدريك ليست" "التجارة الداخلية تتم فيما بيننا في حين أن التجارة الخارجية بيننا وبينهم".

عادة لا تعطي الحكومات لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تمنحه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية.

كذلك اختلاف السياسات الوطنية ووجود حواجز وعقبات تقفه في وجه حرية التبادل الاقتصادي ما بين الدول هي حواجز وعقبات لا وجود لها في داخل الدولة الواحدة فقد تهدف هذه الدولة من خلال هذه السياسة إلى تحقيق بعض الأهداف الوطنية أهمها تحقيق الفاهية لأفراد شعبها .

إلا أنه من شأن هذه العقبات (الضرائب الجمركية، القيود الجمركية، اتباع نظام الرقابة على الصرف...الخ) أن تتسبب في عرقلة حركة التبادل الاقتصادي مع العالم الخارجي¹.

الفرع الثالث : اختلاف الوحدات السياسية

تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية، والتعامل بين الأفراد الذي ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا تحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي .

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفصل الأول :التجارة الدولية

ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تقود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها وهي لا محالة من مجتمع لآخر.

الفرع الرابع : قدرة عوامل الإنتاج على التنقل¹

تعتبر القيود الجمركية واختلاف اللغة والعادات والتقاليد من العقبات التي تحد من قدرة العمل على التنقل ما بين الدول كما أن تعرض رأس المال لضرائب مرتفعة في الدول الأجنبية وغيرها من أنواع التمييز هذه ضده من شأنها جعل قدرته على التنقل من دولة إلى أخرى أقل من قدرته على التنقل داخل دولته .

أيضا فإن شأن الأزمات الاقتصادية والسياسية ما بين الدول المختلفة أن تسهم في الحد من قدرة العمل ورأس المال على التنقل فيما بينها .

هكذا، فعلت الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات إنما يتشابه مع تبادلها داخل الاقتصاد الواحد وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المناطق الجغرافية .

إلا أن الاعتبار السابقة من شأنها أن تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية .

المطلب الثاني : أسباب وأهداف قيام التجارة الدولية

تطرقنا فيما سبق إلى ماهية التجارة الدولية، سنتناول في هذا المطلب كل من أسباب قيام التجارة الدولية وأهدافها.

الفرع الأول : أسباب قيام التجارة الدولية

من أهم أسباب التجارة الدولية بين الدول هو عدم استطاعت الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات، وذلك بسبب اختلاف الميزات الطبيعية والمناخية وكذلك الظروف الانتاجية التي تميز كل بلد على آخر وكذلك تنوع حاجات ورغبات الشعوب أدى إلى عجز بعض الدول عن توفير منتجات تتماشى وهذه الأذواق المتباينة² .

¹ - أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص 07.

² - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12 .

كما تنشأ التجارة في ما بين الدول المختلفة نتيجة حاجة كل منها إلى سلع ومنتجات لا تستطيع إنتاجها أو يمكنها استردادها من الخارج بتكلفة أقل ويتمثل السبب الثاني في التوزيع الغير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العلم المختلفة، مما يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ضرورة سد الحاجات عن طريق التبادل الدولي ولكي تحصل الدولة على ما تحتاجه من العالم الخارجي لابد وأن يكون لديها ما يحتاجه العالم الخارجي منها لكن يتم التبادل التجاري .

ويرجع قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها، حيث قد تتعدم الموارد اللازمة لإنتاج بعض السلع في مناطق معينة، وبالتالي لابد من استيرادها من الدول التي تتوفر بها لإشباع الحاجات لمواطنيها من هذه السلع¹.

ويتم استيراد السلع من الخارج في الحالات التالية :

1- سلع أو خدمات لا تتوفر في الدولة، مثل استيراد البترول والخامات التي تتوفر في مناطق دون مناطق؛

2- سلع لا تتوفر الظروف المناخية اللازمة لإنتاجها مثل: الشاي والبن وغير ذلك من المحاصيل؛

3- سلع يتم إنتاجها محلياً ولكن حجم إنتاجها لا يكفي حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى استيراد الفجوة بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك فمثلاً تنتج مصر القمح والسكر ولكن يكفي الإنتاج منهما حجم الطلب مما يترتب عليه استيراد الفرق بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك²؛

4- سلع لا يستطيع المجتمع إنتاجها لعدم قدرة هيكله الاقتصادي على ذلك والمثال على ذلك استيراد الدول النامية الآلات والمعدات الرأسمالية من الدول الصناعية حيث لا يستطيع إنتاج مثل هذه السلع؛

5- من المعروف أن التجارة الدولية يزداد حجمها من عام لآخر، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الحديثة والتي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، وبما أن هذه السلع تحتكر إنتاجها مجموعة قليلة من الدول، لذلك هناك الكثير من الدول التي تطلب هذه السلع تلبية للطلب المتزايد عليها في مجتمعاتها، ومما يعزز ذلك الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية من القيود التي كانت مفروضة عليها؛

¹ - محمد صفوت قائل، "نظريات وسياسات التجارة الدولية"، الطبعة الأولى سنة 2010 ص31.

² - رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، ط(1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص32.

6- وتزداد أهمية التجارة الدولية نتيجة التطور في وسائل الإنتاج، وبالتالي لم تعد السوق المحلية تكفي للإنتاج بأقل تكلفة أو تحقيق المستوى المطلوب الأرباح¹.

الفرع الثاني: أهداف التجارة الدولية

للتجارة الدولية أهداف عدة، من أهمها وأبرزها تصريف الفائض من الانتاج والاستفادة منه، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وتوفير السلع الضرورية والأساسية، في حين أن ضعف التصدير يقوم بعكس ذلك من عجز في الناتج الوطني وزيادة البطالة وتخفيض مساهمة الدولة.

بالإضافة إلى استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما وهذا من أجل المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخل والناتج القومي؛

ومن أهداف التجارة الخارجية كذلك احلال الواردات وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن انتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الانتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، أما السلع التي تكون تكاليف انتاجها محليا أعلى من تكلفة استيرادها هنا تلعب الاجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى نقل تقنيات لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة، وكذلك دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات؛

ومن جهة أخرى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث أنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه التكنولوجيا لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، ومنه تهدف هذه التجارة إلى تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية والاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، وهذا الاتجاه سوف يكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سوف يكلف أكثر، وكذلك الاتجاه نحو عولمة الأسواق العالمية، وهو ما تقوم به المنظمة العالمية للتجارة من حرية التبادل التجاري وحرية حركة رؤوس الأموال، وخصخصة قطاعات الدولة وإلغاء دورها الاقتصادي².

ومن خلال ما سبق نجد أن التجارة الدولية تحاول وتهدف إلى جعل العالم قرية صغيرة، ما تنتجه دولة يستهلك في دولة أخرى وبأسهل الطرق وبدون عناء.

¹ - محمد صفوت قابل، مرجع ساق ذكره، ص 33.

² - بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 20.

المطلب الثالث : أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لمالها من أهمية كبيرة، حيث يلعب قطاع التجارة الخارجية أهمية بالنسبة لجميع الدول سواء كانت المتقدمة منها أم النامية، نظرا لماله من أهمية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي زيادة الانتاجية والدخل القومي وانعكاس ذلك على التطور الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ما تمثله عملية التجارة الخارجية من عملية التبادل وبصورة عامة يمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي¹:

- ✓ تلعب التجارة دورا فعالا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول .
- ✓ تعتبر التجارة الدولية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.
- ✓ تعطي الفرصة وتحقق المكاسب للحصول على سلع وخدمات تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا، كذلك تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب وتساعد على التقدم في الميادين الاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر².
- ✓ تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة، أو توفر الإمكانية المادية والبشرية .
- ✓ تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي، نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .
- ✓ تساعد التجارة الخارجية في تحسين أوضاع الموازين التجارية للعديد من الدول وما لذلك من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها .
- ✓ تمكن من زيادة التشابك والتداخل بين الاقتصاديات المختلفة، وما لذلك من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية والدولية سيادة الاستقرار في العالم .
- ✓ التجارة الدولية كذلك لها أهمية بالغة في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات

¹ - محمود حسين الوادي، أحمد عارف حسين "الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 274-275.

² - سفيان عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحث اقتصادي عربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62، شتاء-ربيع 2013، ص 171 .

والرغبات واشباع الحاجات بالإضافة إلى إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها¹.

المبحث الثاني : نظريات التجارة الدولية

تحدث التجارة الخارجية بين وحدتين اقتصاديتين بسبب الأسعار، حيث نرى من ناحية التوازن الجزئي أن الاختلاف بالأسعار ناتج عن تغيرات في العرض والطلب، أما من ناحية التوازن الكلي ففي حالة استيفاء شروط محددة نستطيع أن يبين أن التجارة الخارجية تحدث إذا كانت الأسعار النسبية مختلفة وعليه فإن اختلاف الأسعار النسبية هو الحافز والمحرك للتجارة والذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف .

ومن أبرز نظريات التجارة الخارجية ما يلي :

المطلب الأول : نظرية النفقات المطلقة (آدم سميت)

يمكن القول أن آدم سميت وضع مجموعة من الأفكار تضمنها كتابه المشهور " ثروة الأمم عام 1882 ومضمون ذلك أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل دولة تتحقق أيضا نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي والأساس الذي اعتمد عليه " آدم سميت " في توسيع نطاق تطبيق آرائه من السوق المحلي إلى السوق الدولي أو اتساع نطاق السوق، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها في خارج نطاق البلد، ولن نتمكن من ذلك إلا من خلال تكلفة الإنتاج الأقل من تكلفة إنتاجها في الخارج، ونفس الأمر على الجانب الآخر في حالة استيراد سلع أجنبية يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها محليا، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا " لآدم سميت " يكون من خلال تخصص الدولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة².

وفي كتابه " ثروة الأمم " أوضح " سميت : أنه لا يوجد معنى لاعتبار أن الذهب مصدر الثروة الوحيدة إذ أن الثروة تكمن في السلع المادية المنتجة القادرة على إشباع حاجات الأفراد ورغباتهم وأن الدخل الذي يحصل عليه الشخص لا يتكون في الواقع من عدد القطع الذهبية بالقدر ما يتكون من ما يستطيع هذا الشخص أيشتره في السوق أو يحصل عليه بواسطة هذه القطع .

¹ - شعيب بونوة، زهرة بن خلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 104 .
² - محمد صفوان قابل، نظرية التكاليف المطلقة، نظريات وسياسات التجارة الدولية، رقم الإيداع 2034-2010، ص 67 .

النفقة المطلقة :

حسب سميت فإن اختلاف التكاليف المطلقة هو القيام بتحملها المجتمع في سبيل إنتاج الوحدة من السلعة فإذا افترضنا أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد فإن النفقة المطلقة لإنتاج السلعة في بلد معين تكون أقل من نفقة إنتاجها في البلاد الأخرى إذا تم إنتاجها بعدد ساعات أقل من البلاد الأخرى .

تعتبر الدولة متفوقة تفوق مطلق في حالتين¹ :

- 1- إذا إنفردة مع عدد قليل من الدول بإنتاج بعض المنتجات؛
- 2- إذا استطاعت الدولة أن تنتج بعض السلع بتكاليف تقل عن نفقة الإنتاج نفس السلع في الدول الأخرى .

انتقادات نظرية آدم سميت²:

- بعض الدول المتخلفة لا تتوفق تفوق مطلق في إنتاج أية سلعة، وبالتالي لا تستطيع تصدير أية سلعة، وبالتالي لا تستطيع تصدير أية سلعة، ولاحتياجها لسلع مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها، فإن هذا قد يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛
- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الدولية؛
- تعتبر نظرية آدم سميت في التجارة الخارجية امتداد لنظريته في التجارة الداخلية ولكن نجد أن كلا من نوعي التجارة مختلف عن الآخر، وحيث أنه يقتض في التجارة الداخلية قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بحرية بين المناطق والفروع الإنتاجية المختلفة، فإن هذا يؤدي إلى أن اختلاف النفقات المطلقة هو الأساس الوحيد للمقارنة بين السلع، ولكن نظر لعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بحرية بين الدول، فسيظل الاختلاف في نفقات الإنتاج، مما يستدعي البحث عن سبب آخر لقيام التجارة الخارجية؛
- اشتراط آدم سميت ضرورة حرية التجارة حتى يمكن تطبيق تقسيم العمل والتخصص ولكن مبدأ حرية التجارة بهذه الصورة لا يوجد في العصر الحديث؛
- تركيز تحليل سميت على جانب عرض الموارد الانتاجية ولم يهتم بجانب الطلب؛
- يعطي تحليل سميت تفسير لقيام التجارة الخارجية في حالات خاصة، وهي الحالات التي يكون فيها التفوق المطلق، واضحا لعدم وجود الظروف التي تسمح بإنتاج السلعة، فمثلا لا تستطيع أوروبا أن تنتج الشاي لعدم توافر المناخ اللازم لإنتاجه، ولو حاولت أن توفر هذا المناخ من خلال الصعوبات الزراعية لكانت تكلفة الإنتاج أعلى بكثير من تكلفة استيراده من الهند مثلا؛

¹ - محمد صفوان قابل، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

² - محمد صفوان، نفس المرجع، ص 69 - 70 .

ولكن في حالات أخرى تستطيع الدولة أن تنتج السلعة بتكلفة أقل أو يساوي تكلفة إنتاجها من دولة أخرى، ولكنها لا تفعل وتستوردها، وهو ما لم يفسره آدم سميث وفسره لا حقا دافيد ريكاردو عن طريق النفقات النسبية؛

- هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي وهو ما أوضحه ريكاردو فيما بعد؛
- تعاني نظرية النفقات المطلقة مثلما النفقات النسبية من المنهج السكوني (الاستاتيكي)، حيث أنها لم تراعي تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها تطورات تكنولوجية التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد .

المطلب الثاني : نظرية التكاليف النسبية

قامت نظرية التكاليف النسبية (Comparative Advantage theory) التي قدمها دفيد ريكاردو على أساس صحة ومنطقية فروض المذهب الكلاسيكي والتي في مقدمتها التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية واستبعاد دور النقود لحياها على الجانب الحقيقي وتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد أيضا اعتمدت النظرية على سريان خصائص وفروض المناسبة الكاملة في أسواق السلع والخدمات وفي أسواق عناصر الإنتاج، وعلى ضوء هذه الفروض الكلاسيكية العامة صاغ " ريكاردو " نظريته عن التكاليف النسبية ليبرهن على أن الدولة الأقل إنتاجية من الدول التي تتجاوز معها (الشركاء التجاريون) يمكنها الاستفادة أيضا من عملية التبادل الدولي للسلع، موضحا ذلك بمثالية الشهير عن إنتاج القماش والزبيب (سوق تستبدل النبيذ في مثال ريكاردو الأصلي بسلعة أخرى ولتكن الزبيب) في كل من بريطانيا والبرتغال، إذ يمكن إنتاج هاتين السلعتين في كلا البلدين لكن إنتاج ساعة العمل في السلعتين يختلف بين البلدين¹.

وما سبق يمثل الفكرة الأصلية التي انطلق منها ريكاردو لبناء نظرية الميزة النسبية التي تعرفها بالشكل الحالي، فالنظرية الأصلية لتتفحاح وتعديلات عديدة ولم تعرف لها بالشكل الحالي فالنظرية الأصلية تعرضت لتتفحاح وتعديلات عديدة ولم يتبقى منها إلا الفكرة السابقة .

انتقادات نظرية الميزة النسبية :

ويمكن حصر أهم الانتقادات التي واجهت نظرية ريكاردو في الآتي² :

¹ - متولي عبد القادر، نظرية التكاليف النسبية الاقتصاد الدولي للنظرية والسياسات، عمان، دار الفكر الناشر وموزعون، 2010، ط1 ، 2011-1432، ص 85 .

² - السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 87 .

الفصل الأول :-----التجارة الدولية

الانتقاد الأول : افتراض النظرية أن العمل هو أساس القيمة أي إن قيمة الوحدة (السعر الطبيعي) من السلعة تقاس بكمية العمل فقط المبدول في إنتاجها متجاهلة القوى التي تحدد القيمة (الثمن) والقيمة كما تقرر النظرية الاقتصادية تحدد بقوى الطلب وقوى العرض؛

الانتقاد الثاني : افتراضها أن معدل التبادل الدولي هو 1/1 وهذا راجع إلى افتراض أن الانتاج يتم في ظل قانون ثبات النفقة وجوهر هذا القانون يعني أن تخصص إنجلترا بعد قيام التجارة في إنتاج الصلب ومن ثم زيادة حجم الإنتاج منه وما يترتب عليه من سحب عناصر الانتاج التي كانت تستخدم في انتاج القماش لن يترتب عليه زيادة في الطلب على هذه العناصر وسوف تظل تكلفتها ثابتة .

وترتب على هذا الافتراض عدم تمكن النظرية من التوصل إلى إجابة محددة للسؤال الثالث الخاص بتحديد معدل التبادل الدولي للسعلتين .

المطلب الثالث : النظرية النسبية لعوامل الانتاج (هيكشر - أولين)¹

لقد جاءت نظرية عوامل النتاج لتفادي عيوب النظرية الكلاسيكية مستندة على اعتبارات أكثر واقعية ومعتمدة في تحاليل التجارة الخارجية على فروق عناصر الانتاج (أسعار عناصر الانتاج) التي تحدد وفق الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدول المختلفة لذا سميت هذه النظرية بالنظرية النسبية لعوامل الانتاج لأنها تحاول التعمق أكثر في تحليل النفقات النسبية وترى أن سبب الاختلاف في هذه النفقات بين هذه الدول يرجع إلى عاملين أساسيين.

- وفرة وندرة عناصر الانتاج داخل الدولة؛
- حجم الانتاج والتوسع فيه الذي يتحقق وفق قانون تناقص النفقة وتزايد الغلة في حالة الزيادة في الانتاج.

أولاً : فرضيات النظرية

تقوم نظرية هيكشر - أولين على الافتراضات التالية²:

- إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلع الواحدة بالنسبة لمنتجين في الدولة الواحدة أن دوال الانتاج بالنسبة لأي سلعة هي واحدة في الدولة الواحدة وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة؛
- تختلف السلع فيما بينها من حيث الكثافة واستخدامها لعوامل الإنتاج؛

¹ - نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 57 .
² - شقيري نوري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، د ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 94.

الفصل الأول :التجارة الدولية

- إن أذواق المستهلكين ثابتة أي أن قيام التجارة لا ترتب عليه أي تغير في هذا هذه الأذواق أن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من دولة لأخرى؛
- إن نمط توزيع الدخل معروف في الدول المختلفة؛
- إن انتاج السلع يخضع لظروف نبات غلة الحجم أي زيادة استخدام عوامل الانتاج بالنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الانتاج بالنسبة نفسها؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع عناصر الانتاج؛
- المعرفة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقا للعوائد الحرة وفي نفس الوقت تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول؛
- إن العالم يتكون من دولتين هما (أ.ب) ويقومان بإنتاج سلعتين (س.ص).

ثانيا : قياس الوفرة بالنسبة لعوامل الانتاج¹

هناك طريقتين :

- 1- طريقة الوفرة المالية: الوفرة النسبية: رأس المال (الكمية المتاحة / العمل) الكمية المتاحة؛
- 2- طريقة الأسعار النسبية لعناصر الانتاج : الوفرة النسبية : (سعر الفائدة / معدل الأجور) إذا كانت النسبة كبيرة فهناك وفرة في عنصر رأس المال.

ثالثا: اختبار نظرية هيكشر أولين²

حاول لبو نتيف اختبار نظرية - هيكشر - أولين في (و.م.أ) فنلاحظ إذا (و.م.أ) ستستورد سلع كثيفة من رأساكثر من السلع كثيفة العمل، وهذا يتناقض مع نظرية هيكشر أولين مما دعابو نتيف إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة وتبين معه أن تفسيرها يعود إلى عنصر العمل غير المتجانس في الدول باختلاف درجات التعليم والتدريب والغيرة كلما تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الانتاجية وعلى اعتبار معرفة العمال وخبرتهم لرأس مال بشري ولكن بعض الاقتصاديين أعادوا هذه المناقضة إلى عدم صحة فرضياتها وهي :

1- فرضية عدم الانعكاس في كثافة عناصر الانتاج :

إحدى الفرضيات الأساسية لنظرية هيكشر - أولين وهي عدم حدوث انعكاس في كثافة عوامل الانتاج وهذه غير صحيحة لأنه من غير الممكن أن تكون السلعة كثيفة رأس المال في دولة وكثيفة العمل في دولة أخرى .

¹ - محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الخارجية ، ط1، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص86-87.

² - محمود يونس، اقتصاديات دولية، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص80-84 .

2- فرضية دولتين ، سلعتين ، عنصرين فقط في الإنتاج :

هذه النظرية فيها تقريب غير واقعي للعالم الحقيقي ،فهناك الكثير من السلع تستخدم أكثر من عنصرين في إنتاجها،ولا سيما عنصر الموارد الطبيعية لتوسيع التحليل إلى ثلاث عناصر سوف يفسر متناقضة "البو نتيف" .

رابعاً : تقييم نظرية عوامل الإنتاج (هيكشر - أولين)¹

1- في تفسيره للاختلافات في المزايا النسبية التي تتمتع بها البلاد المختلفة،كان " أولين " يرى أن السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج والتي تؤدي إلى أن تصبح الدولة لديها القدرة على الإنتاج بأسعار أقل،وهو ما أدى إلى انتقاده في ذلك حيث لم يهتم بالفروق النوعية التي تتميز بها عوامل الإنتاج .

2- تحاول النظرية أن تفسر طبيعة التجارة الدولية على أساس وجود مزايا نسبة لبعض البلاد على الأخرى في إنتاج سلع معينة وعلى أساس أن هذه المزايا النسبية تعتمد على تباين النسب من عوامل الإنتاج التي وهبتها الطبيعة للبلاد المختلفة وهذا التفسير يكون سهل التطبيق إذا كنا نتعامل مع عاملين فقط من عوامل الإنتاج أما إذا تعددت عناصر الإنتاج فسيكون الأمر صعباً .

3- هناك أسباب أخرى غير اختلاف نسب عناصر الإنتاج ومدى توافرها في الدولة ،لم تهتم بها الصور المختلفة للنظرية الكلاسيكية .

4- تؤكد النظرية على أن الاختلاف النسبي في كميات عناصر الإنتاج هو الأساس في تفسير قيام التجارة الخارجية،ونستبعد دور البحث والتطوير كأحد محددات قيام التجارة الخارجية .

5- إشتراك نظرية هيكشر - أولين مع نظرية ريكاردو في إهمالها بانتقال عناصر الإنتاج دولياً .²

¹ - محمد صفوان قابل ،مرجع سابق، ص72 .
² - محمد صفوان قابل مرجع سابق، ص73 .

المبحث الثالث : الرقابة على التجارة الدولية وأهم سياستها ومخاطرها

بعد الاستقلال بقيا لاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد الفرنسي، خاصة في مجال التجارة الخارجية، ويعتبر الهدف الأساسي للحكومة الجزائرية هو ضمان نمو اقتصادي شامل، وقد عملت على سن قوانين وإجراءات خاصة بالتجارة الدولية التي تعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني، والاهتمام بتطبيق الطرق الأولى للرقابة الدولية هذه القرارات من خلال البرمجة الثلاثي لسنة 1962 وميثاق الجزائر لسنة 1964، إذ يعتبر هذا الأخير أن تأميم التجارة الدولية أمرا لا مفر منه من طرف دولة اشتراكية تتوافق مع تقدم القطاع .

المطلب الأول: مراقبة التجارة الدولية

اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير تهدف منها حماية الصناعة الوطنية وقد عملت على تطبيق بعض الإجراءات والتدابير عبر الوسائل التقليدية فلجأت على الخصوص إلى الحواجز الجمركية ممثلة في التعريفات الجمركية، وتطبيق نظام الحصص والرقابة على الصرف هذه الإجراءات كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الدولية خاصة الواردات التي لم تكن محل احتكار الدولة في الفترة 1963-1970 .

1-1 التعريف الجمركية :

إن الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتسوية علاقاتها التجارية الدولية الرسوم الجمركية وهي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حدودها السياسية سواء كانت مستوردة من العالم الخارجي أو مصدرة إليه، هدف وضع نوع من الرقابة على الصادرات والواردات هي :

- حماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية.

- حماية الاختلالات الاقتصادية الداخلية كالبطالة.

تحقيق إيرادات تساعد على مواجهة التزامات الدولة الخارجية والداخلية، وهذا من خلال جدول تصنعه كل دولة يشمل كل الرسوم الجمركية المرتبطة لكل السلع المستوردة .

أما الجزائر فقد أنشأت أول تعريف سنة 1963 ، والتي اعتمدت على ترتيبين أساسيين: حسب المنتج "مصدر المنتج، اتجاهاته"، الأصل، المصدر الجغرافي "بالنسبة للترتيب الأول يميز بين ثلاثة أنواع من السلع :

- سلع التجهيز والمواد الأولية ، حقوق الجمارك 10 % .

- سلع المنتجات والمواد الأولية المصنعة ، حقوق الجمارك بين 5-20 % .

الفصل الأول :-----التجارة الدولية

المنتجات النهائية ،حقوق الجمارك بين 15-20 % من خلال هذا التقسيم المعتمد على التعريف الجمركية حسب طبيعة المنتج نلاحظ أن هذا التقسيم يعمل على :

تشجيع واردات التجهيز التي تعتبر أساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي¹، كما أنه يهدف إلى إخضاع المنتجات الاستهلاكية لرسم جمركية مرتفعة لحماية المنتج من منافسة المنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة ،كما يرمي على الأمد الطويل إلى تقييد الاستهلاك .

أما بتطبيق تعريفات جمركية لحسب منشأ ومصدر البضائع فإن هذا الأمر يميز بين أربع مناطق جغرافية متباينة لحسب امتيازاتها :

-تعريف جمركية تخضع السلع التي يكون مصدرها الحيز الجمركي لفرنسا .

-تعريف جمركية موحدة لدول الجماعة الأوربية باستثناء فرنسا .

-تعريف الحق العام تطبيق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدولة أكثر رعاية .

المطلب الثاني: سياسات التجارة الدولية

نظرا للأهمية التي تكنسها التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية يجتمع الاقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقة التجارية الدولية وتشجيعها باعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات ومن خلال ذلك تقوم الدولة باتباع سياسات اقتصادية سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1-سياسة الحماية:

تتمثل هذه السياسة في مجموعة من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لحماية اقتصاديتها الناشئة،هذه الأساليب تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية،ويمكن التمييز بين ثلاثة وسائل لهذه السياسة وهي :

أ - الوسائل والأساليب السريعة:

و تتضمن أساسا التعريف الجمركية،الرسوم الجمركية،أسلوب الإعانات،التدعيم،والإغراء والرقابة على الصرف الأجنبي.

ب - الأساليب الكمية :

¹- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية ، الطبعة ،سنة 2000 ،ص 60-61

الفصل الأول :-----التجارة الدولية

و تتمثل في تدخل الدولة من خلال التأثير على الحجم والكميات المتداولة وتتضمن أسلوبين هما نظام الحصص ونظام التراخيص .

ج - الأساليب التنظيمية:

و تتضمن أساسا الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الدولية ،الاتحادات الجمركية وأساليب إدارية أخرى

2 -سياسة حرية التجارة :

هي سياسة تعتمد على الحرية الاقتصادية فهي غير خاضعة إلى أساليب وأدوات،بل هي عبارة عن إلغاء كل القيود والحدود التي تعيق توسع التجارة الدولية وبصفة أساسية عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وترك الاقتصاد إلى القوى الخفية التي تنظمه .

هذا التمييز في فرض الضرائب والرسوم الجمركية لسنة 1963 سرعان ما فقد دوره وفعاليته الجمركية، وهذا يرجع لسببين رئيسيين.

الحقوق الجمركية جد ضعيفة لتعويض الأسعار العالمية المنخفضة.

تشكيلاتها قليلة الانفتاح أي مجمل القطاعات التي توجد في التعريف لها معدلات متقاربة فيما بينها رغم أهمية كل القطاعات بالإضافة إلى ذلك لم يبق إلا على ثلاث مناطق جغرافية تخضع لرسوم جمركية نوعية وهي:

تعريف جمركية امتيازيه تخص سلع المجموعة الاقتصادية الأوربية ،بما فيها فرنسا التي جرى ضمها إلى بقية دول المجموعة.

تعريف الحق العام خاصة بالدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية .

تعريف عامة وتضم باقي دول العالم

1-2-الرقابة على الصرف :

تسمى الدول في إحكامها للرقابة على الصرف إلى حسن استخدام ما هو متوفر من أجنبي وتوزيعه وفق الأولويات المحددة مسبقا في مخططاتها،حيث تقوم الإدارة الاقتصادية بوضع مختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة وهذا تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية هذه الرقابة تمكن الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض والطلب وتحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات تجنب هروب رؤوس الأموال بصفة هائلة .

الفصل الأول :التجارة الدولية

ولقد مر النظام الجزائري للرقابة على الصرف من بداية نشأته إلى يومنا هذا بثلاثة مراحل يمكن استعراضها على النحو التالي :

المرحلة الأولى 1963-1970

هذه المرحلة عرفت سلسلة من الإجراءات كانت تهدف لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتخليصها من التبعية للقوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع البلدان الأخرى كما تمثلت الأدوات المستعملة في هذه المرحلة في الحرية من جهة ونظام الحصص الاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى .

المرحلة الثانية: 1971-1977

تميزت هذه المرحلة باحتكار مسير من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة 10، ورقابة مقيدة للتجارة الخارجية لا سيما فيما يخص الاستيراد وتتمثل هذه القيود أساسا في :

تفويض الإدارة بمتابعة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

إقرار تراخيص الإجمالية للواردات وتتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات

- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة¹ .

المرحلة الثالثة: 1978-1987

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من التجارة الخارجية .

كما حدد فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص .

1- محمود حميدات: مدخل إلى التحليل النقدي، الجزائر 1996، ص 145.

1-3-حصص الاستيراد:

تلجأ الدول إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي مستخدمة في ذلك حصص، وهي عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة معينة ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية .

وضعت الجزائر الإطار العام لحصص الاستيراد حسب المرسوم سنة 1963 وهو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة، وقد شرع تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964 .

إن هذا الإجراء المطبق على سلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها وهذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية وتحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتج ومنطقة .

الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة، وتوزيعها حسب الضرورة ومن ثم تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية وكذلك المحافظة على نظام التشغيل .

تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية .

من هنا يمكن أن نضع إطار حصص الاستيراد يستجيب في كل الحالات المحولة إلزامية إلى تخطيط الواردات الجزائرية .

1-4-المجمعات الاحترافية للشراء :

لقد تم إنشاء هيئات مراقبة التجمعات المهنية للمشتريات التي تجمع إجباريا كل المستوردين الخواص حسب فروع النشاط ويمارس داخل هذا التجمع تمثيل حكومي وهي هذه الصفة تسمح بتمركز المشتريات مع الخارج أو الاستفادة من مزايا التجمع ، ولقد وضعت الغرفة الوطنية للتسويق "ONACO" في نهاية 1963 للقيادة بمهام تموين السوق بالمنتجات ذات الاستهلاك الكبير التي كانت مختصة لاحتكار سواء في التصدير أو في الاستيراد ولقد مثلت نسبة مشتريات ما يقارب 10% من استيراد الجزائر المواد الغذائية.

المطلب الثالث:مخاطر التجارة الدولية

تواجه البلدان جملة من المخاطر بسبب التجارة الدولية نوجزها فيما يلي¹:

- 1- **مخاطر النقل** : وتتمثل في مخاطر تأخر وصول البضاعة،أو إتلافها أثناء عملية نقلها،ويتم تغطية أو التقليل من هذا الخطر بواسطة إبرام عقد التأمين الذي يمكن أن يكون لصالح البائع أو المشتري حسب من ينص عليه العقد وغالبا ما يقوم بإبرام البائع .
- 2- **مخاطر متعلقة بالصرف**: يتعرض المتعاملون في التجارة الدولية لأخطار سعر الصرف الخاصة بالعملات الصعبة المستعملة في عملية التحصيل أو الدفع مما جعل البنوك والمتعاملون تضع اهتماما كبيرا بهذه المخاطر والإقرار بطرح ضوابط وأسس تنظيم التعامل في سوق الصرف الأجنبي.²

¹ - شلالى رشيد، تسيير المخاطر المالية فى التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص، ص88- 89 .

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل ماهية التجارة الدولية وتم التوصل إلى أن التجارة الخارجية ظاهرة قديمة اهتمت بالمبادلات التجارية بين الدول، وقد تحدثت كل الصعوبات التي واجهتها لأنها تعتبر أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم فلا توجد أي دولة يمكنها التخلي عنها، لِمَها من أهمية بالغة لأنها تمكن الدول من الحصول على سلع وخدمات من دول أخرى وذلك باعتمادها على أسس تجارية مهمة .

إضافة إلى أننا تطرقنا لنظريات التجارة الخارجية وتوصلنا إلى أن :

أدم سميت يفسر التجارة بين الدول على أساس اختلاف التكاليف المطلقة في إنتاج السلع، بينما ريكاردو يفسرها على أساس اختلاف التكاليف النسبية، في حين كان اهتمام هيكشر-أولين بجانب مدى وفرة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال).

أما بالنسبة لسياسات التجارة الخارجية فإنها تختلف باختلاف النظم الاقتصادية ومستوى وظروف التطور الاقتصادي التي تمر به كل دولة .

وقد تنوعت السياسات التجارية حسب رأي الاقتصاديين إلى سياسة الحماية التي تقيد حرية التجارة الخارجية بوضع قوانين وتشريعات لحماية السلع والأسواق المحلية وإلى سياسة حرية التجارة الخارجية التي تعرف بأنها سياسة تتبعها الدولة لرفع كافة القيود عن التجارة الدولية .

ومنه يمكن القول بأن التجارة الدولية تعتبر العمود الفقري لاقتصاد أي بلد، لأنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة زمنية طويلة .

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات

تمهيد

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها نحو العالم الخارجي، لذلك فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى " ميزان المدفوعات "، وغالباً ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل .

حيث يمثل ميزان المدفوعات المركز المالي لذلك غالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنوياً لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم المركزي الخارجي للعضو وتتطلب سياسات الصندوق بتقديم التمويل الخارجي للدول الأعضاء من أجل التحقيق التوازن الخارجي مع التوازن الداخلي لميزان المدفوعات .

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم لسياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال لذا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات؛

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات؛

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات

سنتناول في هذا المطلب ميزان المدفوعات من خلال تعريفه وذكر أهميته الاقتصادية وكذلك العوامل المؤثرة فيه.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.

هناك عدة تعريف لميزان المدفوعات غير أن كلها تصب في نفس المعنى والمضمون ويمكن ذكر منها ما يلي:

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنه "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصادية دولة ما سبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو سبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم"¹.

" ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي ملتزم ومبوب لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة هي الغالب سنة"².

ونقصد بالمقيمين في الدولة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة وأكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم، والمقيمين في الدول الأخرى يقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى والأفراد الذين يقيمون في الخارج لفترة طويلة مثل: الطلاب والعمال وهم يعتبرون مقيمين في الدولة المضيضة ولا يحملون جنسياتهم³.

" ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية ومديونية الدول من خلال معاملاتها الدولية المنظورة والغير منظورة"، ويقصد بالمعاملات الدولية المنظورة صادرات وواردات الدولة من السلع المادية الملموسة، أما معاملات الدولة غير المنظورة تعني صادرات وواردات الدولة الغير منظورة من الخدمات⁴.

بناء على ماسبق يمكن القول أن "ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم من خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة واحدة بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين بالدولة المعنية وبقية العالم، ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة".

¹ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، مصر: الدار الجامعية، 1999، ص166.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، ط(1) عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص17

³ - كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص239-240

⁴ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، المرجع نفسه، ص17 .

الفصل الثاني : ميزان المدفوعات

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنوياً أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهرياً في بعض الدول، ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس القيد المزدوج، وبما أنه سجل محاسبي، فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة، فالمعاملات الدائنة هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلية أو حقوق للدولة اتجاه الخارج، وتسجل بإشارة موجبة (+)، مثلاً الصادرات، أما المعاملات المدينة هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو التزامات الدولة اتجاه الخارج تسجل بإشارة سالبة (-) مثلاً الواردات .

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير وتكمن أهميته فيما يلي :

- الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية الدولية مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية النقدية مما يرتبط بالسياسة الاقتصادية الدولية¹.
- المعاملات الاقتصادية المسجلة في الميزان تعكس درجة تلاحم الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما إن محتوى هذه المعاملات الاقتصادية تعكس هيكل الانتاج وقوى الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج دولياً².

وبصفة عامة تبرز أهميته في كونه يعكس هيكل وتركيب الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي دولة، مؤشراً لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي .

المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى موازين عدة أو حسابات فرعية طبقاً لتجانس أو تشابه المعاملات الاقتصادية الدولية، وعلى الرغم من وجود طرق متباينة في النظر إلى هذا التجانس إلا أنه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية تشمل كل قسم على عمليات عدة أو حسابات فرعية عدة على النحو التالي :

- حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري؛
- حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال؛

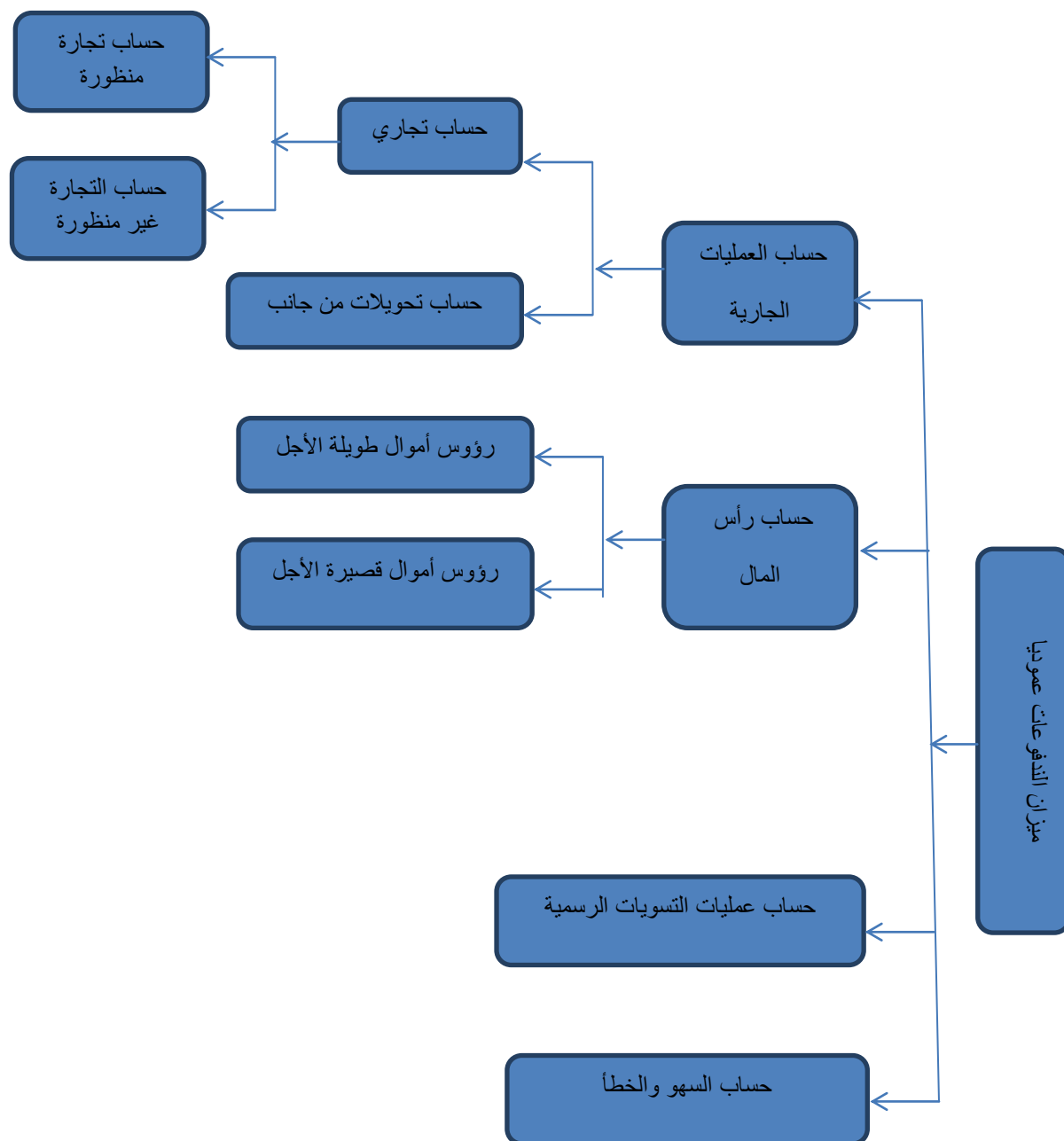
¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

² - سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

- حساب التسوية لميزان المدفوعات، أي صافي الاحتياطات الرسمية.

وسوف نتطرق لكل حساب من هذه الحسابات وفقا ما يلي :

شكل رقم (1-1) : مكونات ميزان المدفوعات عموديا



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، مرجع سابق ص 206-207 .

أولاً : حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)

يسمى هذا الحساب " بالعمليات التجارية وحساب التحويلات " وهو أهم الحسابات بميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي :

1- **ميزان التجارة المنظورة**: يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، ويقصد به كافة البنود المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي¹، ويسجل في جانبه الدائن الصادرات لأنها تشكل إيرادات من الخارج أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، ويشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز، يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة الواردات في الاقتصاد عن قيمة الصادرات، أما إذا تساوت الصادرات مع الواردات نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن².

2- **ميزان التجارة غير المنظور**: يطلق عليه بميزان الخدمات لأنه يضم كافة الفوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل: عوائد الاستثمار والنقل والتأمين والسياحة والتعليم³، حيث يتم تسجيل كافة العوائد المحصلة في الجانب الدائن، أما مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب فيتم تسجيلها في الجانب المدين⁴، ويشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات، الذي يضم العديد من الخدمات أهمها⁵:

أ- **خدمات النقل "الشحن"**: كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع "السلع " والعكس صحيح، حيث تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، وفي الجانب المدين تسجل مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية .

ب- **خدمات التأمين**: استخدام الأجهزة ومؤسسات التأمين في الدولة للتأمين على بضائع الدول الأجنبية والعكس صحيح، حيث تقيد في الجانب المدين كل المدفوعات الخاصة بالتأمين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة .

¹ - بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، ص 64-65 .

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 98 .

³ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 124 .

⁴ - عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 49 .

⁵ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

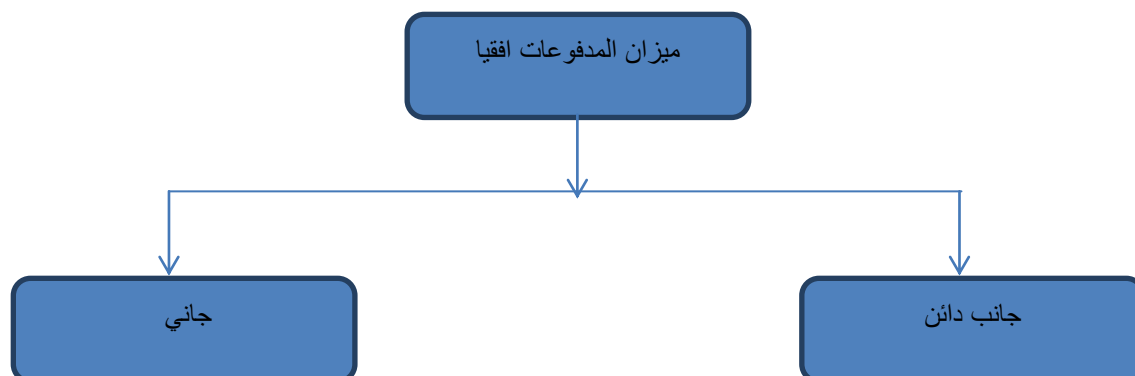
ت- خدمات السياحة : وتشمل على كافة المدفوعات والايادات التي تنشأ عن التبادل السياحي والتي أهم بنودها أجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة، أو خدمة تباع للسياح .

ث- خدمات الأصول المحلية العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل : حيث أن إيرادات الدولة المحلية من أصولها الموظفة في الخارج تعامل كخدمة لأن الدول المضيفة تستفيد من خدمات رأس المال المحلي وفي المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات .

ج- نفقات الحكومة : هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في الدولة ،وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية ،بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات الخ ،تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في الدولة في الجانب الدائن .
تدرج تحت هذا البند كل الايرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات نذكر منها :نفقات الإعلان والأفلام، والعوائد من الحقوق الأدبية وغير ذلك من الخدمات.

3- ميزان التحويلات : يطلق عليه أيضا بحساب التحويلات من جانب واحد، ويضم هذا الميزان المدفوعات المحولة من جاني واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع أو خدمات، وإنما تكون لغرض المساعدة مثل :الهبات والمساعدات والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية، حيث تسجل في الجانب المدين كل الهبات والمساعدات والهدايا التي يقدمها الأفراد أو الحكومات للأجانب، وفي الجانب الدائن تسجل كل الهبات والمساعدات والهدايا التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب .

شكل رقم (1-2) : مكونات ميزان المدفوعات أفقيا



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على عبد الكريم جابر العيسوي، نفس المرجع السابق، ص 238 .

ثانيا : حساب العمليات الرأسمالية (رأس المال)

يشمل هذا الحساب تدفق رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم ،وسواء كان التدفق بين مؤسسات خاصة مقيمة وغير مقيمة أو بين الحكومات وقد التدفق في اتجاه المعنية أي أن هناك رؤوس أموال تدخل البلد ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة،وقد تكون حركة هذه الأموال من البلد إلى الخارج ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجة،ويتم تسجيل التدفقات الخارجة أو الداخلة طبقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أو في الدول الأخرى¹،حيث أن هناك:

1-حساب رأس المال طويل الأجل : تتعلق معاملات رأس المال طويلة الأجل في ديون أو حقوق بين الدولة والدول الأخرى تستحق بعد فترة زمنية معينة أطول من السنة وهذا الحساب يشمل على :

أ-الاستثمار المباشر :يتمثل هذا الاستثمار بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى وتكون تابعة لها بمعنى أنها خاضعة لسيطرتها وأخيرا العقارات التجارية في دولة ما والتي تنقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى .

تقيد هذه الاستثمارات في ميزان المدفوعات في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال طويل الأجل وبما أن كل قيد في ميزان المدفوعات يقابلها قيد آخر في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل .

أما إذا كان استيرادا لرأس المال أي قيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن ويقابلها قيد في الجانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل .

ب - أوراق مالية : وهي عبارة عن أسهم وسندات إما أن تكون يملكها مقيم بالدولة لدى دولة أخرى أجنبية أو تكون أسهم وسندات وطنية يشتريها غير المقيمين ففي الحالة الأولى تقيد في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب الدائم في حساب رأس المال قصير الأجل ،أما الحالة الثانية فتقيد في الجانب الدائم باعتبارها استيرادا لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين لرأس المال قصير الأجل .

2-حساب رأس المال قصير الأجل : ويطلق عليه أيضا بالحساب النقدي،ويشتمل على كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هي النقود مثل: العملات الأجنبية، والودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية،القروض قصيرة الأجل،الأوراق المالية قصيرة

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125 .

الفصل الثاني :-----ميزان المدفوعات

الأجل والكمبيالات وتنتم بسببها إلى وسهولة انتقالها بين الدول¹، وخلاصة هذا الأمر أن بنود رأس المال قصير الأجل هي ميزان المدفوعات تقيد على النحو التالي :

أ- في حالة كونها تصديراً لرأس المال : تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، وقيد في جانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال .

ب- في حالة كونها استيراداً لرأس المال : ينشأ عن ذلك قيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وقيد في جانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال².

وفي الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه الطويل والقصير الأجل يمثل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات للخارج خلال نفس الفترة، فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا يدل على مقدار التحويلات رؤوس الأموال للخارج أما إذا كان العكس فهذا يدل على تحويلات رؤوس الأموال للداخل .

ثالثاً : حساب عمليات التسوية (صافي الاحتياطات الرسمية)

1- صافي السهو والخطأ : يستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق نظرية القيد المزدوج وأن بعض الفقرات في ميزان المدفوعات تظهر فيها اختلافات وفروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف أو لتغطية بعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني.

2- حساب الذهب والنقد الأجنبي : ويطلق عليه بالميزان الكلي وهو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، وهو يعكس حركة الذهب وهنا نعتبر الذهب بوصفه نقداً وليس سلعاً وكذلك النقد الأجنبي بين الدولة والعالم الخارجي .

وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدة ، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية وبتعبير آخر ، يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان ، ومن

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية والتعامل بالعملة الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

الفصل الثاني :-----ميزان المدفوعات

خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أحيازة هذه الأصول الاحتياطية، أو أية بنود مالية ذات صلة¹.

الجدول (1-1) : تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات

العناصر الأساسية	دائن	مدين
أولاً : الحساب الجاري		
أ- السلع والخدمات		
1- السلع		
أ- بضائع عامة		
ب- سلع للتجهيز		
ت- سلع أخرى		
ث- ذهب غير نقدي		
2- الخدمات		
أ- النقل		
ب- السفر		
ت- خدمات (اتصالات، تأمين..)		
ث- رسوم الامتياز والتراخيص		
ب- الدخل		
1- تعويضات العاملين		
2- دخل الاستثمار		
ج- التحويلات الجارية		
1- الحكومة العامة		
1-1- ضرائب جارية على الدخل		
2-1- ضرائب أخرى على الإنتاج		
3-1- إعانات أخرى للإنتاج		
4-1- إسهامات اجتماعية		
5-1- مزايا اجتماعية		
6-1- التحويلات الجارية الأخرى		
للحكومة العامة		

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79..

		2- القطاعات الأخرى
		1-2 تحويلات العاملين بالخارج
		2-2 تحويلات أخرى
		ثانيا : الحساب الرأسمالي والمالي
		أ- الحساب الرأسمالي
		1- التحويلات الرأسمالية
		1-1 الحكومة العامة
		1-1-1 الإعفاء من الدين
		2-1-1 أخرى
		2-1 القطاعات الأخرى
		1-2-1 تحويلات المهاجرين
		2-2-1 الإعفاء من الدين
		3-2-1 أخرى
		2- حيازة الأصول غير المالية غير
		المنتجة أو التصرف فيها
		ب- الحساب المالي
		1- الاستثمار المباشر (أرباح وفوائد)
		1-1 في الخارج
		2-1 في الاقتصاد
		2- استثمارات
		1-2 سندات الملكية
		1-2 سندات الدين
		3- استثمارات أخرى
		1-3 انتماءات تجارية
		2-3 القروض (طويلة وقصيرة الأجل)
		3-3 العملة والودائع
		4-3 أخرى
		4- الأصول
		1-4 الذهب النقدي
		2-4 حقوق السحب الخاصة

الفصل الثاني : ميزان المدفوعات

		3-4 وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
		4-4 النقد الأجنبي
		1-4-4 العملة والدوافع
		2-4-4 أوراق مالية
		5-4 استحقاقات أخرى

المصدر : سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ، ص ص 74-75 .

المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية ما عن طريق مدفوعاتها، وهذا بفضل مؤشرات اقتصادية تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية¹.

أولاً : علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

Y = الإنتاج من السلع مقيماً بالنتائج الداخلي الخام

C = الاستهلاك الداخلي

I = الاستثمار الداخلي

X = الصادرات من السلع

M = الواردات

من العلاقة (1) نستنتج ما يلي :

$$Y - (C + I) = X - M \dots \dots \dots (2)$$

¹ - فيليح حسن خلف الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 27 .

حيث :

$$C+I = \text{تمثل الاستخدامات الداخلية ويرمز لها بالرمز } EI$$

ومنه :

$$Y-EI=X-M.....(3)$$

حيث :

$$Y-EI = \text{تمثل فائض أو العجز في الناتج الداخلي}$$

$$X-M = \text{تمثل رصيد الميزان التجاري}$$

فإذا حققت الدولة فائضا في الناتج الداخلي ($Y-EI>0$) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه " الفائض " إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X-M>0$).

أما إذا كان هنالك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية ($Y-EI<0$) فإن الدولة تلجأ إلى الاستيراد مما فسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة ($X-M<0$).

ثانيا : معدل التغطية (TC)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (m) من السلع

$$TC=(X/M)100.....(4)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات، على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على الدولة البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته .

ثالثا : معدل التعبئة (TD)

وهو عبارة عن نسبة الواردات (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)

$$TD =(M/PIB)100.....(5)$$

كلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذه الدولة ليست لها تبعية وطيدة بالخارج .

رابعاً : معدل القدرة على التصدير (TE)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)

$$TE=(X/PIB)100.....(6)$$

وكلما كان المعدل كبيراً فإن ذلك يدل على أن للدولة قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير .

خامساً : معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن الدولة قادرة على تسديد فاتورة وارداتها في أقرب الآجال، ومن الأفضل أن لا يتجاوز عدد الأيام تسعين (90) يوماً أي ثلاثة أشهر، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M)

$$CPM=(RC/M)360jours(7)$$

سادساً : العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية¹:

$$BOC/PB.....(8)$$

حيث : BOC يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية

وعموماً إذا كان هذا المعدل يعادل 5 بالمائة فهو يعتبر عادياً حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية للدولة المعينة تصبح حرجية نوعاً ما حيث أن احتياطات التمويل في هذه الدولة تستدعي الاستدانة².

¹ - كريانين مور دخاي، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض، 2007، ص 226 .

² - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تحويل ميزان المدفوعات للدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 28-29 .

المبحث الثاني : الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات للدولة مجرد سجل محاسبي للعلاقات الاقتصادية باختلاف أنواعها من تجارية ومالية ونقدية التي قامت بينها وبين الدول الأخرى خلال فترة محددة ماضية، في العادة مدة سنة، وعملا بفكرة القيد المزدوج غالبا ما يظهر ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي أن الدائنية تعادل المديونية ولكن هذا التوازن من الناحية الحسابية قد لا يعني أن الميزان متوازنا اقتصاديا أي أن التوازن الحسابي ليس له دلالات اقتصادية، وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في التوازن الداخلي للدولة، ومعروف أن ميزان المدفوعات يشتمل على نوعين من المعاملات إحداها تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة، أما الأخرى تؤدي إلى النقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج وعدم التوازن بين هذه المعاملات يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات، وقد تعددت طرق معالجة هذا الاختلال .

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات؛

المطلب الثاني : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه؛

المطلب الثالث: الآثار المرتبة عن الخلل في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إذا كان الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية بمعنى تعادل القيمة الكلية لجانب المدين مع القيمة الكلية للجانب الدائن للميزان " إلى أن الوضع لا يكون كذلك دائماً من الناحية الاقتصادية¹، وينبغي التفرقة بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات إذ أن المفهوم المحاسبي للتعادل هو تعادل أصول وخصوم كل بنود الميزان بعد إضافة (السهو والخطأ)، أما المفهوم الاقتصادي للتوازن فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لفقرات محددة من بنود الميزان وهي التي تتخذ كمعيار لقياس التوازن الاقتصادي²، ولذلك فإن تعادل جانبي ميزان المدفوعات بالمفهوم المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنه بالمفهوم الاقتصادي، بمعنى آخر، فعندما نتحدث عن "فائض" أو "عجز" في ميزان المدفوعات، فإن المقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان المختارة، أما البنود الأخرى فهي تضمن عملية سد العجز أو امتصاص الفائض³، ولتفسير ذلك ينبغي التفرقة بين نوعين من العمليات داخل ميزان المدفوعات وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو متوازنة⁴.

أولاً : العمليات التلقائية " المستقلة "

وهي تلك العمليات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من إشباع للجهات التي تقوم بها مثلاً تصدير واستيراد السلع وتقديم أو الحصول على الخدمات وما تلقى أو القيام بالاستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تجري بغض النظر إلى الحالة "وضع" ميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل، حركة رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب الذهب لأغراض التجارة.

ثانياً : العمليات التعويضية "الموازنة"

وهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وإنما تتخذ لمعالجة حالة ميزان المدفوعات مثل استيراد الذهب أو تصديره لأغراض النقدية وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض حركة الذهب لأغراض النقدية، وهذه المعاملات لا تتم لو لم تكن هناك معاملات تلقائية سبق القيام بها إذن هي لا تحقق إلا من أجل تعويض " تسوية ،موازنة" ما تم من معاملات مستقلة "تلقائية" وأن صفة الموازنة هنا

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجارة المصرية في سعر الصرف)، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

² - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

³ - محمود يونس، اقتصاديات دولية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 215 - 216 .

⁴ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية ، نفس المرجع، ص ص 80-81 .

ما نعني بها موازنة محاسبية وليس اقتصادية وأحيانا ما تسمى بالتعويضية وينبغي عند الحكم على ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل من الناحية الاقتصادية، تركيز النظر على العمليات مع قيمة جانب الدائن في هذه العمليات مع قيمة جانب المدين، فإن ذلك يعني توازن الميزان، في حين أن عدم تعادل هذين الجانبين يعني اختلال الميزان سواء كان هذا الاختلال ايجابيا وهو ما يتحقق عندما تزيد قيمة الجانب الدائن في قيمة الجانب المدين في هذه العمليات، أو سلبا عندما تزيد قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة¹.

في الواقع، فإن تحديد المعاملات التلقائية أو المستقلة والمعاملات التعويضية يصطدم بكثير من العقبات التطبيقية، هذا ما أدى ببعض الدول لاتباع وسائل أخرى لتقدير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، منها الميزان الأساسي، ميزان السيولة الصافية².

1- الميزان الأساسي: هو ميزان يوضح موقف الدولة في الأجل الطويل حيث تتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات لدولة ما وبذلك فإن هذا الميزان يكون بهذا الشكل:

الشكل (1-3) : الميزان الأساسي

- 1- ميزان التجارة المنظورة (التجارة).
 - 2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات).
 - 3- ميزان المدفوعات من جانب واحد.
 - 4- ميزان رأس المال طويل الأجل.
- الميزان الأساسي (1+2+3+4).

المصدر: السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ص 133.

أما باقي البنود التي لم تدرج في هذا الميزان وهي: بنود ميزان رأس المال قصير الأجل والاحتياطي الرسمي والذهب فتعتبر من البنود التي لم تستخدم في الموازنة .

2- ميزان السيولة الصافية: يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقا لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساسي بالإضافة إلى ميزان رأس المال الخاص وغير السائل وبند السهو والخطأ، وبند رأس المال الخاص غير السائل وهو عبارة عن تدفقات رأس مال الداخلة والخارجة المقيدة بمدة لا تزيد عن السنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة ثلاثة شهور والتي لا يمكن

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجزئة المصرية)، مرجع سبق ذكره، ص 08 .
² - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133 .

المطالبة بسدادها قبل انقضاء مدة القرض، أما رأس المال الخاص السائل فهي تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة التي لا تزيد عن سنة ولكنها غير محددة السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع الجارية التي يضعها المقيمون في بنوك الدول الأجنبية، وبذلك فإن هذا الميزان يكون بهذا الشكل:

الشكل (1-4) : ميزان السيولة الصافية

1- ميزان التجارة المنظورة (التجارة).
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات).
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد.
4- ميزان رأس المال طويل الأجل الميزان الأساسي (1+2+3+4)
5- ميزان رأس المال قصير الأجل غير السائل .
6- السهو والخطأ
ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6)

المصدر: السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ص 134 .

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية يعتبر كل من بند رأس المال قصير الأجل الخاص السائل وميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والاحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة ويتم استخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية، ووجود عجز أو فائض في هذا الميزان يرتبط بإحداث تغيرات في الأصول والخصوم الأجنبية قصيرة الأجل سواء الرسمية أو الخاصة، ومن ثم إمكانية استخدام التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل .

المطلب الثاني : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

سنتناول في هذا المطلب أسباب حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات وكذا التعرف على أنواع الاختلال في الميزان .

أولاً : أسباب حدوث الاختلال

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي كالآتي :

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة، فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع الدولة ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي - أيضا - إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في الميزان ¹.

2- التضخم المحلي : من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات الدولة التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ إذ تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فإن ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض ².

3- أسباب هيكلية : وهي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات و واردات الدول فالدول النامية عادة ما تتميز اقتصاداتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الانكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثرها بحالة الأسواق العالمية .

4- أسباب دورية : وهي الأسباب التي تأتي نتيجة التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة وتسمى بالدورات التجارية مثل حالة الرخاء أو الركود التي تحصل .

5- الظروف الطارئة : أي قد تحصل أسباب عرضية - إضافة إلى الاسباب السابقة الذكر - بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات للدولة، كما هي الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين والاختراعات العلمية أو الحروب ³.

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

³ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 84- 85 .

ثانيا : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التفرقة بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات من حيث المدى الذي تستغرقه، فنفرق بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم كما يلي :

1- الاختلال المؤقت : هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، لأنه لا يمس البنية الاقتصادية¹، ومن أهم الأنواع المدرجة فيه نجد :

أ- الاختلال العارض : هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما ، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى اتلاف المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير ، مما يؤدي إلى عجز ميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات، أو حدوث عجز نتيجة زيادة ل واردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تتشأ عنها، أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الاضطرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الاضطرابات²، والاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد زوال السبب بشكل تلقائي.

ب- الاختلال الموسمي : هو الاختلال الناتج عن أسباب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخل يزول بمرور الوقت وحلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من نفس السنة .

2- الاختلال الدائم : هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب منا مكافحته إجراءات صعبة التحقق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ومن أهم الأنواع المدرجة فيه نجد :

أ- الاختلال الهيكلي : يحدث الاختلال الهيكلي بعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخول والتشغيل للدولة، فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول مثل دول الأوبك إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلا من القطن والبتترول بدلا من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الخامات الأصلية، وانخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات والاختلالات الهيكلية في

¹ - حنان العروق، سياسة الصرف والتوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

² - صفوت عبد السلام عرض الله، سعر الصرف وأثره على اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية)، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الاختلالات¹.

ب- **الاختلال الدوري**: يحتاج النظام الرأسمالي عدة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزاً، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ويعني ذلك أن التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات، ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس إن يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الكساد والركود²، إلا أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول وذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها و وارداتها مع الدخول والأسعار، ويعالج غالباً هذا النوع باتباع سياسات مالية ونقدية مناسبة³.

ولكن أنواع الاختلال لا تقتصر عما سبق ذكره فقط بل توجد أنواع أخرى :

- **الاختلال النقدي** : ويحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإن هذا السعر عاجلاً أم آجلاً سيسفر عن الاختلال⁴.
- **الاختلال الاتجاهي** : وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حيث تنعدم القدرة عن زيادة الصادرات بنفس الدرجة⁵.

¹ - السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139 .

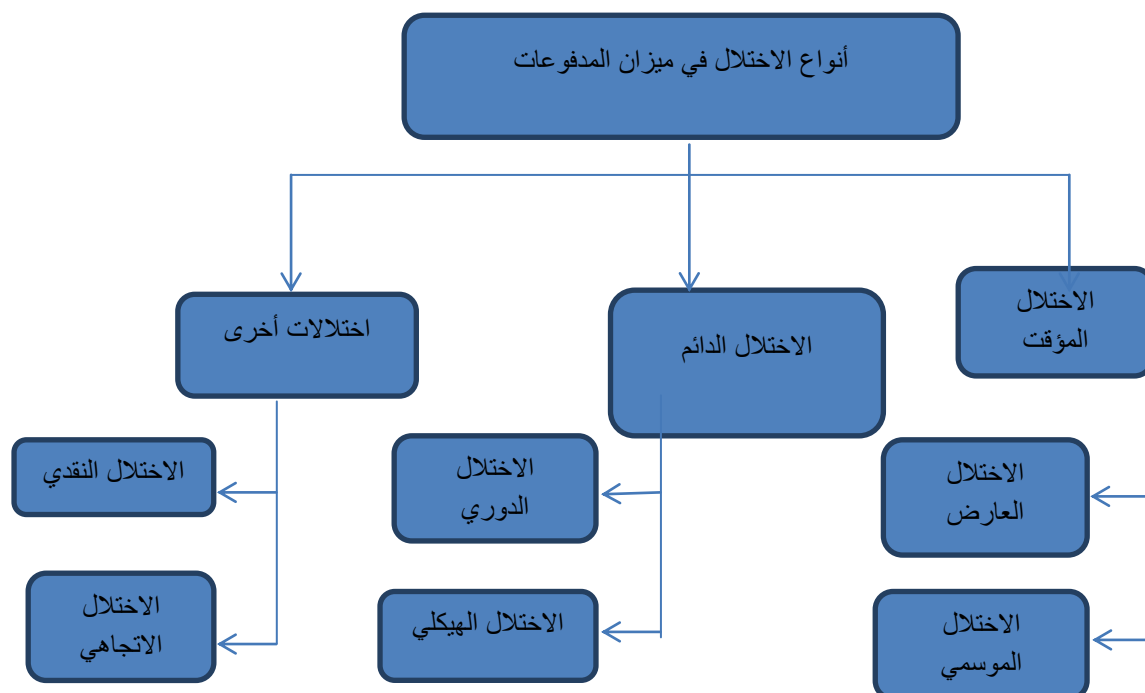
² - السيد متولي عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص 139 .

³ - محمد عبد العزيز عجيبة، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر وبدون سنة نشر، ص 51 .

⁴ - زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

⁵ - محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص 240 .

الشكل (1-5) : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات



المصدر: تم اعداده من طرفنا اعتمادا على ما تم تناوله سابقا، ص ص 59 - 60، من هذه المذكرة .

المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن الخلل في ميزان المدفوعات

تختلف الآثار التي تترتب عن ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض، وفي الأجل القصير عنها في ظروف الأجل الطويل، فمن المعروف أن العجز في ميزان المدفوعات يلزم الدولة بالقيام بعمليات موازنة، كي يعيد الميزان إلى وضعية التوازن، ويتم ذلك كما وضحنا سابقا عن طريق تحركات الذهب إلى الخارج أو نقص ما لدى الدولة من أرصدة أجنبية أو زيادة أرصدة البلدان الأجنبية لدى البنوك الوطنية "زيادة الالتزامات"، إلى أن تصل الدولة إلى مستوى لا يستطيع بعده دفع ما لديه من احتياطات دولية، حيث أن ذلك يؤدي إلى تدهور مركز احتياطاته الدولية، كما أن يستعمل هذه الموارد في تغطية ما قد يتعرض له عجز مؤقت، ولهذا فهو لا يسمح بهذه الحالة، ضف إليه أن العالم الخارجي لا يسمح بإقراض هذه الدولة في الأجل القصير ولقترات مستمرة .

أما الفائض فيعني استمرار الدولة في زيادة أصولها من الاحتياطيات الدولية، وهو ما يعكس المركز الاقتصادي القوي للدولة على المستوى الدولي، وتضطر في هذه الحالة إلى قبول الذهب والعملات الأجنبية أو إقراض العالم الخارجي في الأجل القصير، أو منحها معونات تتمثل في هبات أو قروض

طويلة الأجل من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها " ميزان مدفوعات الدولة الأجنبية " ولا يمكن أن تستمر الدولة في هذه الحالة إذ أن تراكم الاحتياطات الدولية لديها يكون دون فائدة حيث لا تستخدمها¹ فهناك مستوى أو حد مرغوب فيه لا يمكن أن تتجاوزه الدولة ويتحدد بحسب أحوال وتطورات الاقتصاد الوطني، وإذا تم تجاوز هذا الحد فإن ذلك يؤدي إلى تجميد قدر معين من الدخل الوطني في شكل احتياطات دولية لا تساهم في رفع معيشة الأفراد، كما أن قدرة البلدان الأجنبية على التعامل مع الدولة التي حققت فائضا دائما تفل، وبالتالي تلجأ إلى تقييد معاملاتها معها وهنا تجد الدولة نفسها مجبرة على منح مساعدات اقتصادية وقروض إلى هذه الدول، أو أن تقوم برفع سعر عملتها الوطنية مما يؤدي إلى رفع أسعار صادراته وانخفاض أسعار وارداتها مما يجعل ميزان مدفوعاتها يميل لتقليل الفائض، كما قد يؤدي الفائض إلى زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة أسعارها، مما يجعل الدولة التي لها فائض في ميزانها يتحمل من جراء ذلك آثار التضخم².

المبحث الثالث: آليات وسياسات تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات

إن آليات التكيف هي مجال اهتمام نظرية توازن ميزان المدفوعات وهو ما نتناوله في هذا الجزء بشكل مبدئي هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما الأول التصحيح عن طريق آليات السوق وعدم تدخل الدولة في ميكانيزم التصحيح ويطلق عليها آليات التكيف التلقائي لميزان المدفوعات، والثانية هي قيام الدولة بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال إحداث تغييرات متعمدة في المتغيرات الاقتصادية التي يعتقد بتأثيرها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر بحالة ميزان المدفوعات ويطلق على هذا الوضع سياسات التكيف لميزان المدفوعات .

المطلب الأول: تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آلية التكيف

تعرف آلية التكيف التلقائية لميزان المدفوعات بأنها مجموعة القوى المنبثقة عن تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، كل هذا بشرط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور .

1- النظرية الكلاسيكية النقدية :

ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليل التوازن لميزان المدفوعات على الأسعار، حيث أن أي تغير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات والواردات، وتعود هذه الآلية التي تحدث في ظل ثبات سعر الصرف تقوم على الفرضيات التالية :

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص 143 .

² - يوسف عبد القادر ، دور سعر الصرف في تمويل ميزان المدفوعات للدول النامية ، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

- ثبات سعر الصرف؛
 - حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس صحيح؛
 - مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته؛
 - مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا ومستوردة من الخارج.
- و استقر الفكر الكلاسيكي التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي وتأخذ هذه الطريقة أربع أشكال هي ¹:

أ- التصحيح عن طريق آليات الأسعار:

وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها، ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاث شروط أساسية مسبقة وهي: ²

- ثبات أسعار الفائدة؛
 - التوظيف الكامل: أي الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في داخل الاقتصاد؛
 - مرونة الأسعار والأجور.
- وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية الكلاسيكية وترتبط هذه الآلية بين حركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان المدفوعات وكمية النقود المحلية ومستويات الأسعار .

ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يوافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى .

وستترتب عن ذلك نتيجتان: أولهما انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما: هو ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

¹ - حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية - الجزائر، 2008، ص68.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص140.

أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يوافقها انخفاض في عرض النقود في التداول الأمر الذي نجم عنه انخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى.

وتترتب هناك نتيجتان: أولهما تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات .

ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف :

في ظل نظام ثبات الصرف فالدولة التي تأخذ بقاعدة الذهب إذا حقق ميزان مدفوعاتها الجارية فائضا فإنه يترتب عن ذلك دخول الذهب إليها فسيؤدي ذلك الى زيادة كمية الذهب و بالتالي سترتفع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي، مما سيؤدي الى انخفاض الصادرات و زيادة الواردات، و بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ليعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية .

أما في ظل حرية الصرف حيث يتقلب سعر الصرف ارتفاعا و انخفاضا بلا حدود ودون تدخل من جانب السلطات العامة، فإن إعادة التوازن يتم من خلال إحداث تغيير في سعر الصرف ذاته أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو العكس .

و انعكاس ذلك على أسعار السلع المحلية و الأجنبية، فالدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تقوم بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة لل عملات الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، و يترتب على ذلك أن تصبح السلع الأجنبية غالية الثمن بالنسبة إلى الداخل و تقل الواردات و في نفس الوقت تصبح السلع الوطنية رخيصة بالنسبة للخارج ، فتزيد الصادرات منها إلى الخارج، وينتج عن انخفاض الواردات وزيادة الصادرات حدوث فائض إيجابي يعوض العجز القائم، ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

ج- التصحيح عن طريق تغييرات سعر الفائدة :

وطبقا لهذه الآلية فإن التغييرات الي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة ،ولهذا بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن مثل ما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان :

¹ - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي نظرا لارتفاع السيولة النقدية ينخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية؛
- وفي حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان .

د- التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي :

وطبقا لهذه الآلية فإن القوى الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان :

- ففي الحالة الأولى (حالة الفائض) تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (زيادة الواردات) وافترض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن للميزان ثانية؛
- أما الحالة الثانية (حالة العجز) تتضاءل الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (انخفاض الواردات) وافترض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن للميزان¹ .

2- النظرية الكينزية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في الدولة التي أصابها الاختلال، فالعلاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات علاقة وثيقة جدا، فأأي تغير في إحداها ينعكس بصورة حتمية على الآخر .

وإذا كان التحليل الكينزي يتميز باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية التي تبنتها النظرية الكلاسيكية إلا أن هذا التحليل لم يقدم تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، حيث لا يوجد ضمان عودة التوازن بصورة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل، بسبب تغيرات الدخل القومي بالإضافة إلى إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة، وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية، وعليه فالدولة التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل

¹ - مجدي مجمود، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

القومي، وإما التوازن الدولي، أضف إلى ذلك أن نظرية الدخل وإن كانت تعطي تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف انتعاش، وحيث يقترب الاقتصاد من حالة العمالة الكاملة .

المطلب الثاني : تصحيح الاختلال من خلال سياسات التكيف

نظراً للعيوب السابقة لترك عملية تصحيح ميزان المدفوعات لقوى السوق تعتمد كل الدول في الواقع إلى إعداد ورسم سياسات لتكيف ميزان المدفوعات، وهناك ثلاث سياسات أُصطلح على تسميتها بمناهج التكيف أو مداخل تصحيح ميزان المدفوعات وهي¹:

1- المنهج النقدي لميزان المدفوعات :

يتعلق المدخل النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات بالميزان الكلي، ويترتب على ذلك أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي .

فلقد وضع " هان " سنة 1977م نموذجاً للمنهج النقدي للميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطويره لنموذج " فرنكل وجونسون " سنة 1976م ، ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات المسبقة التالية :

- أن الاقتصاد يتبع على النقود مستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات؛
- الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل؛
- الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة التغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تعقيماً خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية؛
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، أي إن النقود محايدة؛
- أن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط .

ولفهم كيفية استخدام المنهج النقدي يجب التعرف على وجه نظر النقديين في أثر التوسع النقدي في حالة الاقتصاد المغلق وحالة الاقتصاد المفتوح والتطورات التي لحقت بهذا الإطار².

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 144 .
² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 145 .

2- أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المغلق :

يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية :

- وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص؛
- زيادة الانفاق على السلع المحلية؛
- ولكن إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الانفاق سوف يؤدي إلى وجود فائض طلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار؛
- زيادة الأسعار يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية حتى يتم تخفيض زيادة الانفاق عن الناتج .

3- أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المفتوح :

تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية :

- وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص؛
- زيادة الانفاق على السلع المحلية والمستوردة؛
- يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجيا إلى أن تعود كمية النقود؛ المحازة إلى مستواها الأول .

المطلب الثالث : التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

تتدخل الدولة في كثير من الأحيان كمحاولة منها لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ويتم ذلك في حالة إذا كان من شأن قوى السوق أن تحدث تغييرات في مستوى الأثمان والدخل القومي بصورة تتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي .

وتدخل الدولة يتم إما عن طريق استخدام السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف والقيود الكمية، والضرائب الجمركية أو عن طريق السياسات المباشرة مثل تقديم الدعم والإعانات للصادرات أو تخفيض سعر الصرف¹.

يمكن التركيز في هذا الإطار على مدخليين أساسيين يعمل من خلالهما سعر الصرف ألا وهما : مدخل المرونات، ومدخل الاستيعاب .

¹ - مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص125.

أولاً : مدخل المرونات :

يعود منهج المرونات إلى الاقتصادي " مارشال روبنسون " ، وتدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى دور سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وهذا بالتركيز الخاص على الميزان التجاري، حيث يعبر توفر شروط " مارشال " بمثابة الدعامة الأساسية لنجاح سياسة سعر الصرف في القضاء على الاختلال في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ويتميز هذا النموذج بخصائص معينة وهي¹:

- إن إعادة التوازن في الميزان التجاري يعتبر بمثابة حجز الزاوية للقضاء على اختلال ميزان المدفوعات؛
 - يعتمد هذا النموذج على طريقة تحويل الاتفاق بسبب تغيرات سعر الصرف، إما من السلع المحلية إلى الاتفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الاتفاق على السلع الأجنبية إلى الاتفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.
- 1- الركائز الأساسية لمقاربة المرونات :**

إن نقطة انطلاق هذا النموذج هي فكرة التوازن الأولي للميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، وحتى يعمل هذا النموذج نفترض ما يلي :

M: قيمة الواردات

ΔM : التغير في الواردات

X: قيمة الصادرات

ΔX : التغير في الصادرات

EM: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، أي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات تتمتع بدرجة عالية من المرونة .

EX: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، أي التغير الحاصل في قيمة الصادرات نتيجة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة صغيرة دل ذلك على أن الصادرات تتمتع بدرجة قليلة من المرونة .

وإذا اعتبرنا الصادرات والواردات في شكل دوال فإن مرونتهما تكتب على الشكل التالي²:

¹ - عمروش شريف، مذكرة ماجستير تخصص نقود، مالية وبنوك، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2005، ص115.

² - عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 116.

$$EM = \frac{\Delta M}{\Delta p} \cdot \frac{p}{M} \dots \dots \dots (1)$$

$$EX = \frac{\Delta X}{\Delta P} \cdot \frac{P}{M} \dots \dots \dots (2)$$

وبالتالي فإن الرصيد التجاري يأخذ الشكل الموالي، وهذا في حالة ما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الواردات والصادرات مقيمان بالعملة الوطنية :

$$B = X - MP \dots \dots \dots (3)$$

MP: الواردات بالعملة الأجنبية جداء سعر = القيمة بالعملة الوطنية .

ولمعرفة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، نقوم بعملية اشتقاق رصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف .

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = \left[\frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP} P + M \right) \right]$$



$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = \left[\frac{dX}{dP} - \left(M + \frac{dM}{dP} P \right) \right]$$

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right]$$

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right] \dots \dots \dots (4)$$

وحيث أن نقطة بداية التحليل انطلاقاً من أن B=0، أي توازن الميزان التجاري فإن X=MP، وبالتالي فالمعادلة رقم (4) تأخذ الشكل التالي¹:

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[\frac{\Delta X}{\Delta P} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\Delta M}{\Delta P} \frac{P}{M} \right) \right] \dots \dots \dots (5)$$

وحيث أن :

¹ - عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص117.

$$EX \frac{\Delta B}{\Delta P} = - \frac{P}{X}$$

$$EM = \frac{\Delta M}{\Delta p} \cdot \frac{p}{M}$$

وبتعويض قيمة المرونات في المعادلة (5) يصبح لدينا :

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M(EX - (1 + EM)) = M(EX - EM - 1) \dots \dots \dots (6)$$

وعلى افتراض ثبات أسعار الصادرات، فإن مرونة الصادرات تكون موجبة، لأن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى زيادة الصادرات .

لكن مع ثبات أسعار الواردات، فإن مرونة الواردات تكون سالبة لأن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى انخفاض الواردات .

ونتيجة لذلك استخلص "مارشال ليرنر" من هذا الوضع المبسط شرط نجاح تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وهو أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد .

أما إذا كان مجموع مرونتي الصادرات والواردات أقل من الواحد فسيؤدي تغيير سعر الصرف إلى تدهور الميزان التجاري ومنه تدهور ميزان المدفوعات .

وإذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد صحيح، فإن أثر تغيير سعر الصرف بوحدة واحدة على الميزان التجاري يكون معدوماً (يساوي الصفر) .

وهكذا من خلال المعادلة الأخيرة، تستطيع الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة الاختلال في ميزان أما المدفوعات، وذلك عن طريق الرفع أو التخفيض في سعر الصرف، ففي حالة الفائض فيجب عليها أن ترفع قيمة العملة، أما في حالة العجز فعليها تخفيض قيمة العملة .

ولكي يعمل نموذج المرونات ينبغي وجود بعض الفروض هي¹:

- سيادة حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وهذا بهدف إلغاء تغيرات الدخل كإحدى القوى التصحيحية لميزان المدفوعات؛

¹ - عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- توفر شرط التوازن المستقر في سوق الصرف؛
- عدم ارتفاع الاسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت من قيمة عملتها؛
- عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، وإلا فذلك يقضي على الهدف من التخفيض .

ثانيا : مدخل الاستيعاب :

يرجع الفضل الكبير لصياغة مدخل الاستيعاب إلى الاقتصادي " أليكسندر " عام 1952، والذي أشار إلى أن فعالية تخفيض سعر الصرف مقرونة بانخفاض الإنفاق الوطني .

واعتمد في إعداد هذا المنهج على قواعد التحليل الكينزي الذي يركز على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ، وغير أن الذي يهتما في هذا الصدد هو تأثير سعر الصرف على مدخل الاستيعاب .

لقد عرف " ألكسندر " الاستيعاب بأنه مجموع عنصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وذلك من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي لاقتصاد منفتح على العالم الخارجي والتي تأخذ الصورة التالية :

الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات

يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بحيث تربط بين الدخل القومي والاستيعاب من ناحية ورصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى فتصبح على الصورة التالية :

الدخل القومي - الاستيعاب = الصادرات - الواردات .

ومن الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي، ولذلك فإنه لعلاج العجز المذكور، يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب وفي نفس الوقت على زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات .

ومن هنا لا يمكن تحليل ميزان المدفوعات بمعزل عن القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني وبالتالي فإن مدخل الاستيعاب له فائدة مزدوجة¹:

- من ناحية يظهر مشاكل ميزان المدفوعات على أنها أساسا مشاكل نقدية ،فالعجز في الميزان يعني أن الإنفاق أكبر من الدخل الوطني هذه الزيادة في الإنفاق يمكن موازنتها عن طريق تقليص حجم الكتلة النقدية بواسطة السياسة النقدية الملائمة مما يؤدي إلى انكماش الطلب على الاستثمار وبالتالي اختفاء العجز في ميزان المدفوعات ولكن ذلك يتطلب وقتا طويلا نوعا ما ،لذلك يجب على السلطات النقدية أن تغطي هذا العجز عن طريق احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية .

ومن الناحية أخرى يظهر هذا المدخل أن مشاكل ميزان المدفوعات تتعلق بسياسة اقتصادية،لذا تحليل ميزان المدفوعات في ظل مدخل الاستيعاب،يبحث عن الطريقة التي يمكن من خلالها التوفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية ليتحقق التوازن الداخلي في ذات الوقت الذي يتحقق فيه توازن ميزان المدفوعات،فعجز هذا الأخير يمكن القضاء عليه إما بسياسة تخفيض الإنفاق وإما بسياسة تحويل الإنفاق إلى المنتجات الوطنية بدلا من المنتجات الأجنبية .

ثالثا : المقاربة النقدية لميزان المدفوعات :

ظهر هذا الأسلوب من المقاربات على يد الاقتصاديين " فرونكال وجونسون " عام 1976 والذان اعتبرا أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات ناشئ عن اختلال السوق النقدية كما تتعلق هذه المقاربة بناحية الميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وحساب رأس المال .

وتضيف هذه المقاربة أن عدم توازن العرض بين العرض والطلب في كمية النقود،وبأن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية بإزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود².

وبسبب كون أغلب البلدان النامية،لا تملك مصالح إحصائية متطورة،فقد أعطت هذه المقاربة مكان الصدارة لعلاقة بسيطة بين الكتلة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات ويرى أنصارها أنها نظرية موحدة قابلة للتطبيق على ميزان المدفوعات سواء في حالة أسعار الصرف الثابتة أو لتحديد سعر الصرف في حالة أسعار الصرف العائمة،كما يصرون على أنها رامية لجذورها في التقاليد الاقتصادية الكلاسيكية³.

¹ - حنيس سليم، مرجع سبق ذكره، ص123.

² - المرجع السابق، ص 127 .

³ - عبد الله منصور، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص 134 .

الفصل الثاني : ميزان المدفوعات

وعليه فإن آلية التكيف في ميزان المدفوعات تتم من خلال العمل على زيادة أو تخفيض في حجم الكتلة النقدية .

وتسند هذه المقاربة على الآثار الطويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية، وانعكاساتها على مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات وبالتالي فهذا المنهج يتعلق أساسا بالأجل الطويل، كما أن حركات رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في وضعية العجز والفائض في ميزان المدفوعات .

الدعائم الأساسية للمقاربة النقدية :

تبدأ هذه المقاربة بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات وذلك بوصفه ظاهرة نقدية، وفي هذا الإطار ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه عبارة عن التغيرات في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، وهذه الأخيرة تعادل رصيد الحساب الجاري مضافا إليه صافي تدفق رأس المال (صافي التغير في المديونية الخارجية للمقيمين خارج القطاع المصرفي)¹.

وبالتالي يصبح لدينا :

$$\Delta NFA = CA + KA \dots\dots\dots (7).$$

حيث أن :

ΔNFA : التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي (بالعملة المحلية)

CA : رصيد الحساب الجاري

KA : صافي تدفق رأس المال (صافي التغير في المديونية الخارجية للمقيمين بخلاف القطاع المالي)

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود بواسطة العلاقة التالية :

$$Md = F(Y, K, P) \dots\dots\dots (8) ..$$

حيث تبين هذه المعادلة :

التناسب الطردي للطلب على النقود مع الدخل الوطني (Y).

التناسب الطردي للطلب على النقود مع المستوى العام للأسعار الوطنية (P)، ومع مقلوب سرعة دوران النقود (K).

¹ - حنيس سليم، مرجع سبق ذكره، ص 128 .

وتعطى متطابقة المسح النقدي كما يلي :

$$\Delta Ms = \Delta NFA + \Delta DC \dots\dots (9).$$

حيث تمثل :

ΔMS :التغير في رصيد عرض النقود.

ΔDC :التغير في صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي.

وحتى يحدث التوازن في هذا النموذج وفي حالة سعر الصرف الثابت لابد أن يساوي الطلب على النقود مع عرضها أي:

$$Md = Ms \dots\dots (10)$$

وبإدماج المعادلات رقم (8)، رقم(9)، ورقم(10) يصبح لدينا:

$$\Delta NFA = \Delta Ms - \Delta DC (11)$$

$$\Delta NFA = \Delta K.P.Y - \Delta DC = \Delta Md - \Delta DC$$

تفيد هذه المعادلة في صافي الأصول الأجنبية يكون أكبر من الصفر، أي ميزان المدفوعات يحقق فائض إذا كان الطلب على النقود يزيد على التغير في صافي الائتمان المحلي .

يمكن للدولة إحداث توازن خارجي :

بتقليص الائتمان؛

بتخفيض قيمة النقد الوطني؛

بزيادة عرض السلع .

والإجراء الأول والثاني من ضمن تدبير الاستقرار في المدى القصير، كما أن تخفيض قيمة النقد الوطني من شأنه أن ينشط الدخل في المدى المتوسط، هذا بإعادة القدرة التنافسية التي كانت مفقودة .

وفي وجود المعادلة رقم (11) يتبين أن السياسة النقدية التوسعية الناجمة عن التوسع في الائتمان المحلي بما يفوق الزيادة في الطلب على النقود ستؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني :-----ميزان المدفوعات

ومن خلال هذا النموذج البسيط ندرك إلحاح الهيئات الدولية وواضعي برامج الاستقرار والتنشيث على تقليص الائتمان بشكل عام والائتمان للحكومة بشكل خاص كون أن التوسع في الائتمان هو الطريق السهل المؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، وبالتالي تدهور وضعية ميزان المدفوعات.¹

¹ - حنيس سليم، المرجع السابق، ص 129.



خلاصة الفصل

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد وكأداة تسوية المعاملات الخارجية، حيث تتدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي تترتب عنها دخول العملة الأجنبية وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية وكمراً يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف للبلد من حيث التركيبية السلعية للصادرات والواردات .

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر

تمهيد

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا على احصائيات ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015) من خلال تحليلنا لهذه الدراسات الاحصائية والمتحصل عليها من البنك الجزائر وذلك وفق المباحث التالية :

المبحث الأول : التجارة الدولية في الجزائر (1990 - 2015)؛

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات في الجزائر (1990 - 2015)؛

المبحث الثالث : دور ميزان المدفوعات في تنشيط كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر (1990 - 2015).

المبحث الأول: تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

سنتناول في هذا المبحث تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر في فترة محل الدراسة كما يلي¹:

المطلب الأول: تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

عرفت الصادرات الجزائرية فائضا في قيمتها خلال السنوات الأخيرة وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي :

جدول رقم(01) : تطور الصادرات في الجزائر (1990-2015)

السنوات	الصادرات
1990	12.90
1991	12.30
1992	11.51
1993	10.41
1994	08.89
1995	10.26
1996	13.22
1997	13.82
1998	10.14
1999	12.32
2000	21.65
2001	19.09
2002	18.70
2003	24.46
2004	32.22
2005	46.33
2006	54.74
2007	60.59
2008	78.59
2009	45.18
2010	57.09
2011	72.89
2012	71.74
2013	64.43
2014	59.99
2015	18.91

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

² http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

تاريخ الاطلاع: 20-04-2016

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات عرفت انخفاض مستمر خلال السنوات من 1990 إلى 1994 بعد هذه الفترة نلاحظ تنذب ملحوظ في قيم الصادرات خلال الفترة 1995-1999

وقد عرفت رصيدا إيجابيا سنة 2000م، أين كانت أسعار البترول تقدر بـ 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر بـ 21.06 مليار دولار بنسبة 97.27% بينما الصادرات خارج المحروقات تقدر بـ 21.06 مليار دولار بنسبة 97.27 % بينما

¹ - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000

² - http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm (بنك الجزائر)

خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها 2.73 % بقيمة 0.59 مليار دولار (59 مليون دولار) .

إلا أن الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 190.9 مليار دولار في 2001م و18.7 مليار دولار خلال 2002 م وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 م التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية .

إلا أنه وانطلاقاً من سنة 2003 إلى غاية 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار

دولار بنسبة 98.70 % أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل ،حيث أنه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر .

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل من البترول 72.89 مليار دولار سنة 2010 و57.09 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر بـ 80.35 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2012 و2013 م حيث وصلت الصادرات الاجمالية إلى غاية 64.43 مليار دولار سنة 2013م وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر بـ 63.33 مليار دولار، وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الاجمالية لا تتعدى 2% خلال الفترة المدروسة ،وسنة 2008 م هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات 1.14 مليار دولار بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على صادرات الجزائرية بنسب تتعدى 97 % و92% من قيمة الصادرات الاجمالية الجزائرية وفي السنتين 2014-2015 م هناك انخفاضا وتراجعا في قيمة الصادرات .

المطلب الثاني: تطور الواردات خلال الفترة (2015-1990)

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي¹:

جدول رقم (02) : تطور الواردات في الجزائر (2015 - 1990)

السنوات	الواردات
1990	8.77
1991	6.85
1992	-8.30
1993	-7.99
1994	-9.15
1995	-10.10
1996	-9.09
1997	-8.13
1998	-8.63
1999	-8.96
2000	-9.35
2001	-9.48
2002	-12.01
2003	-13.32
2004	-17.95
2005	-19.86
2006	-20.68
2007	-26.35
2008	-37.99
2009	-37.40
2010	-38.89
2011	-44.94
2012	-51.57
2013	-54.99
2014	-59.67
2015	-27.09

الوحدة :مليار دولار

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

تاريخ الاطلاع:20-04-2016

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو تذبذب في السنوات الأولى من 90 - 99 للواردات الجزائرية.

ونلاحظ ايضا التزايد المستمر والصعود في اتجاه الواردات الجزائرية حيث ازدادت هذه الواردات خلال فترة الدراسة 08 أضعاف حيث كانت عام 2000 م تقدر بـ9.35 مليار دولار لتصبح عام 2014 م تقدر بـ59.67 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الاصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسة الاقتصادية ومن هناك تراجعت الواردات عام 2015 الى 27.09 بسبب الأزمة المالية الواقعة في الجزائر في 2015م .

¹-(بنك الجزائر) http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

المطلب الثالث : تطور ميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2015)

عرف ميزان التجاري تراجعاً في قيمته خلال السنوات الأخيرة إلى أن وصل للعجز في سنة 2015 وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي¹:

جدول رقم (03) : تطور ميزان التجاري في الجزائر (1990 – 2015)

السنوات	الميزان التجاري
2015	8.18-
2014	0.32
2013	9.73
2012	20.17
2011	27.94
2010	18.21
2009	7.78
2008	40.60
2007	34.24
2006	34.06
2005	26.47
2004	14.27
2003	11.14
2002	6.70
2001	9.61
2000	12.30
1999	3.36
1998	1.51
1997	5.69
1996	4.13
1995	0.16
1994	0.26-
1993	2.42
1992	3.21
1991	3.21
1990	5.45

وحدة : مليار دولار

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

(تاريخ الاطلاع 2016/04/18)

من خلال الجدول رقم أعلاه نلاحظ أن ميزان التجاري عرف رصيذا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيذا سالبا ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

الفترة 1990-1994: ففي هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا .

كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0.3 مليار دولار .

الفترة 1995-1999: نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17.6، 19.8، 21.7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار .

¹-http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول .

ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار، وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجارية.

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999 .

الفترة 2000-2008: نلاحظ في هذه الفترة تذبذب بالنسبة لقيم الميزان التجاري، وهذا راجع لاختلاف المبادلات التجارية بين الصادرات والواردات الجزائر ففي سنة 2000، 2001، 2002 يوجد انخفاض للميزان التجاري على التوالي 12.30، 6.70، 9.61 مليار دولار، ما في السنوات الموالية أي في سنة 2003 إلى غاية 2008 لاحظنا ارتفاع مستمر للميزان التجاري إلا أن بلغت قيمته 40.60 مليار دولار في سنة 2008 .

الفترة 2009-2015: نلاحظ في هذه الفترة هناك انخفاض ملحوظ للميزان التجاري خلال سنة 2009 قدر بـ 7.78 مليار دولار وهذا بسبب الأزمة المالية في الجزائر بعد هذه السنة لاحظنا هناك تذبذب لقيم ميزان التجاري (ارتفاع وانخفاض)، في سنة 2010 إلى غاية 2013 بعد هذه الفترة هناك تراجع حاد خلال سنة 2014م، إلى أن يصل لحالة عجز في الميزان التجاري قدره بـ 8.18 مليار دولار في سنة 2015¹.

¹-http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية .

ومن خلال ما يلي، سنحاول تسليط الضوء على وضعية ميزان المدفوعات من خلال تتبع تطور مختلف أرصده (رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال)، عبر المراحل المختلفة وذلك كما يلي :

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري (1990 - 2004)؛

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2005 - 2011)؛

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2012 - 2015).

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات خلال فترة (1990-2004)

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات خلال سنة 1990 حقق فائض قدر ب 0.08 مليار دولار وفي سنة 1991 حقق فائض بقيمة 1.04 مليار دولار وهذا راجع إلى التحسن الذي حدث في ميزان الخدمات ولكن بعد سنة 1991 تدهور رصيد ميزان مدفوعات وحقق عجز متواصلا حتى سنة 1997، حيث حقق فائض ب 5.40 مليار دولار وهذا راجع إلى تحسن رصيد ميزان التجاري ورصيد الصادرات من انخفاض الواردات مما ساهم في تحسن ميزان المدفوعات¹.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) حقق خلال السنوات 1998 - 1999 عجز ب 1.74 و 2.38 مليار دولار ويرجع سبب هذا العجز إلى العجز الموجود في ميزان الخدمات بسبب الإصلاح المطلق في الجزائر، وبعد هاتين السنتين بدأ الميزان الكلي في التحسن، حيث حقق سنة 2000 فائض ب 7.57 مليار دولار، واستمر هذا الارتفاع حتى وصل سنة 2005 إلى 17.73 مليار دولار ويعود سبب هذا الفائض إلى الاستقرار والارتفاع من مستوى أسعار البترول، ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن المديونية الجزائرية قد تراجعت بنسبة كبيرة، حيث كانت سنة 1998، 30.47 مليار دولار الملحق رقم (01)

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات خلال فترة (2005 - 2011)

من خلال الجدول نلاحظ أن يأتي هذا ليؤكد فائض الادخار على الاستثمار الذي ميز سنوات 2000، حيث وصل سعر البترول في أواخر 2006 إلى 60 دولار للبرميل الواحد ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الحرب العراقية الأمريكية، باستثناء سنة 2009 وبعد العجز الخارجي في السداسي الأول من 2009، فإن فائض سنة 2010 يزداد اعتبارا لكون رصيد ميزان المدفوعات الجارية أصبح العنصر المحور لوضعية ميزان الخارجية للجزائر .

ميزان المدفوعات الخارجي الجاري سجل فائضا معتبرا في سنة 2010 بلغ (12.16 مليار دولار) أي 7.5 % من إجمالي الناتج الداخلي، ارتكز هذا الأداء على تحسن متواصل لسعر برميل البترول في 2010 (80.15 دولار مقابل 62.26 دولار في سنة 2009)، مؤديا إلى ارتفاع قوي لإيرادات صادرات المحروقات (26.4%)، وفي وقت سجلت فيه الواردات ارتفاعا طفيفا (4%)، كما استفاد هذا الأداء لحساب الجاري الخارجي من تراجع طفيف في عجز الخدمات وتوازن صافي عوائد عوامل الإنتاج بالنظر إلى العائد المعتبر لتوظيف احتياطات الصرف وكذا استقرار فائض صافي التحويلات الجارية .

¹ - حنيش سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائر في مذكرة لنيل شهادة ليسانس بعلوم التسيير تخصص مالية معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2008 ص 63.

وقد سجل حساب رأس المال فائض بلغ 3.4 مليار دولار، وذلك لكونه أصبح يقتصر أساسا في صافي الاستثمارات الخارجية المباشرة بعد تسديد المديونية الخارجية، وقد سجل صافي الاستثمارات الخارجية المباشرة تحسنا في السنتين 2010، 2011 .

وعليه فإن التحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في 2010 (15.58 مليار دولار مقابل 3.86 مليار دولار في 2009)، أدى إلى ارتفاع مستويات احتياطات الصرف الرسمية للجزائر.

- بلغ مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف 162.22 مليار دولار، في نهاية 2010 متجاوز ثلاث سنوات الاستيراد للسلع والخدمات، في حيث استقر مستوى الدين الخارجي متوسط الأجل وطويل الأجل (3.679 مليار دولار)، حيث لم يعد يمثل سوى 2.27% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2010 الملحق رقم (02)

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال فترة (2012-2015)

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجاري الخارجي سجل انخفاض معتبر في سنة 2012 و 2013 بلغ 12.06 مليار دولار و 0.13 مليار دولار على التوالي، حيث تدهور رصيد ميزان المدفوعات وحقق عجزا متواصلا حتى سنة 2015 بقيمة 14.39 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض رصيد ميزان التجاري ورصيد الصادرات من ارتفاع الواردات مما ساهم في انخفاض في ميزان المدفوعات الملحق رقم (03) .

المبحث الثالث : دور ميزان المدفوعات في تنشيط كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2015)

المطلب الأول : دور ميزان المدفوعات في تنشيط الصادرات في الجزائر(1990-2015) :

سنقوم في هذا المطلب باختبار الفرضية الفرعية الأولى المتمثلة في أن ميزان المدفوعات يؤثر على الصادرات في الجزائر (1990-2015) .

الجدول رقم (01) :

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
(Constante)	-5,287	2,840		-1,862	,075
1 Exportations	,336	,070	,701	4,811	,000

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

التعليق :

يتضح من خلال الجدول رقم (01) لتحليل التباين أن قيمة الاحتمال Sig تساوي الصفر (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (5%) وعليه فإنه يوجد أثر، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار β في نموذج الانحدار غير معنوي¹ .

¹ - مصدر : مخرجات نظام SPSS (بنك الجزائر) .

المطلب الثاني : دور ميزان المدفوعات في تنشيط الواردات في الجزائر (1990-2015) :

سنقوم في هذا المطلب باختبار الفرضية الفرعية الثانية المتمثلة في أن ميزان المدفوعات يؤثر على الواردات في الجزائر (1990-2015) .

الجدول رقم (02) :

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	2,000	3,354		,596	,557
Importations	-,187	,123	-,297	-1,522	,141

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

التعليق :

من خلال الجدول رقم (02) لتحليل التباين للواردات نلاحظ أن قيمة الاحتمال Sig تساوي 0.141 وهو أكبر من مستوى المعنوي (5%) وعليه فإنه لا يوجد أثر، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الإنحدار غير معنوي¹.

¹- مصدر : مخرجات نظام SPSS (بنك الجزائر).

المطلب الثالث : دور ميزان المدفوعات في تنشيط الميزان التجاري في الجزائر (1990-2015) :

سنقوم في هذا المطلب باختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتمثلة في أن ميزان المدفوعات يؤثر على الميزان التجاري في الجزائر (1990-2015).

الجدول رقم (03) :

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-4,374	,759		-5,760	,000
	Balance_Commerciale	,903	,046	,971	19,738	,000
a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement						

التعليق :

يتضح من خلال الجدول رقم (03) لتحليل التباين أن قيمة الاحتمال Sig يساوي الصفر (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (5 %) وعليه فانه يوجد أثر، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار β في نموذج الانحدار غير معنوي¹.

¹ - مصدر : مخرجات نظام SPSS (بنك الجزائر).

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بتحليل إحصائيات ميزان المدفوعات مع كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري باستخدام أداة من أدوات التحليل المالي SPSS خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015 وقد توصلنا إلى نتيجة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

بالنسبة لدور ميزان المدفوعات في تنشيط الصادرات، تم التوصل الى أن هذه الأخيرة يكون رصيدها مرتفعا في حالة تحقيق ميزان المدفوعات تحسن في رصيده وعليه فان هذا الأخير له أهمية بالغة في تنشيط التجارة الدولية.

بالنسبة لدور ميزان المدفوعات في تنشيط الواردات، تم التوصل الى أن هذه الأخيرة يكون رصيدها منخفض في حالة تحقيق ميزان المدفوعات تحسن في رصيده وعليه فان هذا الأخير له أهمية بالغة في تنشيط التجارة الدولية.

بالنسبة لدور ميزان المدفوعات في تنشيط الميزان التجاري، تم التوصل إلى أن هذا الأخير يشهد فائض في حالة تحقيق ميزان المدفوعات تحسن في رصيده وعليه فإن هذا الأخير له أهمية بالغة في تنشيط التجارة الدولية.

الخاتمة العامة

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج دوليا.

وميزان المدفوعات يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية دول العالم ومستوى النشاط الاقتصادي وقد يتعرض هذا النظام إلى الاختلال مؤقتا كان أم دائما، ففي حال إتباع الدولة لنظام صرف مرن فإنه يستمر نظرا لأن نظرية التسوية التلقائية تبدأ في إعادة توازن تدريجيا، إلا أن هذه التسوية تبدو غير ممكنة في حالة إتباع البلد لنظام الصرف الثابت مما قد يؤدي الى استمرار الاختلال وزيادة حدة آثاره السلبية، وهذا ينعكس سلبا على التجارة الدولية في ذلك البلد.

النتائج العامة :

لقد توصلنا من خلال الدراسات الى النتائج التالية :

- هناك نوعين أساسيين من السياسات التجارية هما: سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجارية، فسياسة الحماية من خصوصيات النظام الاشتراكي أما سياسة الحرية فهي من خصوصيات اقتصاد السوق؛
- تعتبر مرحلة الرقابة على التجارة الدولية الجزائرية بمثابة مرحلة تحضيرية للانتقال لمرحلة احتكار الدولة للتجارة الدولية؛
- خلال مرحلة احتكار التجارة الدولية إزداد العجز في ميزان المدفوعات، وارتفعت المديونية الخارجية ارتفاعا شديدا؛
- السنوات التي تبين لنا الوضعية الجيدة للصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائرية؛
- ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين أساسيين هما: حساب العمليات الجارية وحسابات رأس المال، وهذا بعد دمج حساب التحويلات من جانب واحد ضمن حساب العمليات الجارية؛

- يرتبط ميزان المدفوعات الجزائري ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية حيث أن هذه الأخيرة تعمل على معالجة الاختلال في الميزان عن طريق وسائلها المختلفة؛
- لقد عرف ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا خلال الفترة 95 - 2000، لكن هذا التحسن لم يكن ناتجا عن سياسة حرية التجارة المنتهجة في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وإنما ناتج عن ظروف خارجية استثنائية والمتمثلة في الانعاش الذي عرفه السوق البترولي ومن ثم زيادة عوائد المحروقات.
- إن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل القومي، والتشغيل في الدولة التي أصابها الاختلال، إذا فالعلاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات علاقة وثيقة جدا.
- الصادرات يكون رصيدها مرتفعا في حالة تحقيق ميزان المدفوعات تحسن في رصيده وعليه فإن هذا الأخير له أهمية بالغة في تنشيط الصادرات .
- الواردات يكون رصيدها منخفضا في حالة تحقيق ميزان المدفوعات تحسن في رصيده وعليه فإن هذا الأخير له أهمية بالغة في تنشيط الواردات .
- الميزان التجاري يشهد فائض في حالة تحقيق ميزان المدفوعات تحسن في رصيده وعليه فإن هذا الأخير له أهمية بالغة في تنشيط الميزان التجاري .

الاقتراحات والتوصيات:

- القيام بالدراسات والبحوث المتخصصة التي من شأنها أن تعمل على زيادة الانتاج والتصدير؛
- العمل على تطوير قطاع الخدمات خاصة قطاع النقل لما له من أهمية على قطاع التجارة الدولية، إضافة إلى القطاع البنكي والقطاع السياحي؛
- تعمل النظرية الكلاسيكية في تحليل التوازن لميزان المدفوعات على الأسعار، من حيث أن أي تغيير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات والواردات؛
- حتى يعود التوازن لميزان المدفوعات يترتب عن ذلك نتيجتان: أولهما انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : باللغة العربية

الكتب

1. أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية "، بيروت 1980 .
2. اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 .
3. بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع 2009 .
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، ط(1) عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010 .
5. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة ،سنة 2000 .
6. دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
7. رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، ط(1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002 .
8. روجيه دوهيم، " مدخل إلى الاقتصاد " ترجمة " سموحي فوق العادة " المكتبة العلمية ،سنة 1967 .
9. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية مطابع الأمل، بيروت، بدون سنة النشر .
10. سامي عفيفي حاتم، " التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم "، الكتاب الأول، ط2 ، د المصرية العربية ،القاهرة ، 1993 .
11. سفيان عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62 ،شتاء-ربيع 2013 .
12. سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
13. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

14. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية د ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 .
15. شلالى رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011 .
16. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2000 .
17. صقار فؤاد محمد، جغرافيا التجارة الخارجية، منشأة المعارف الاسكندرية، 1984 .
18. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي "، الدار الجامعية، بيروت 1988 .
19. عرفان نقي الحسين، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999 .
20. فيلح حسن خلف الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .
21. كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000 .
22. كريانين مور دخاي، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض، 2007 .
23. متولي عبد القادر، نظرية التكاليف النسبية للاقتصاد الدولي للنظرية والسياسات، عمان، دار الفكر الناشر وموزعون، 2010، ط1، 1432-2011 .
24. محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2008 .
25. محمد صفوان قابل، نظرية التكاليف المطلقة، نظريات وسياسات التجارة الدولية، رقم الايداع 2010، 2034 .
26. محمد صفوت قابل، " نظريات وسياسات التجارة الدولية "، الطبعة الأولى سنة 2010 .
27. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر وبدون سنة نشر ..
28. محمود حسين الوادي، أحمد عارف حسين " الاقتصاد الكلي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009 .
29. محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، الجزائر 1996 .
30. محمود يونس، اقتصاديات دولية، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999 .
31. موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .

32. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى ،مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،مصر، 2008 .
33. يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تحويل ميزان المدفوعات للدول النامية ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2002 .
34. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
35. يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تمويل ميزان المدفوعات للدول النامية، مكتبة الشقيري، الاسكندرية، 1998 .

المذكرات الجامعية :

1. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر .
2. حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية - الجزائر ، 2008 .
3. عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.
4. عمروش شريف، مذكرة ماجستير تخصص نقود، مالية وبنوك، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2005.
5. شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011 .

المواقع الالكترونية :

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الملحق رقم 04: دور ميزان المفوعات في تنشيط الصادرات

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT Balance_Des_Paiement
/METHOD=ENTER Exportations.

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Exportations ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,701 ^a	,491	,470	8,38843

a. Prédicteurs : (Constante), Exportations

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1628,533	1	1628,533	23,144	,000 ^b
	Résidus	1688,778	24	70,366		
	Total	3317,311	25			

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

b. Prédicteurs : (Constante), Exportations

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-5,287	2,840		-1,862	,075
	Exportations	,336	,070	,701	4,811	,000

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

الملحق رقم 06: دور ميزان المفوعات في تنشيط الميزان التجاري

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT Balance_Des_Paiement

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,971 ^a	,942	,940	2,83204

a. Prédictors : (Constante), Balance_Commerciale

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	3124,820	1	3124,820	389,607	,000 ^b
Résidus	192,491	24	8,020		
Total	3317,311	25			

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

b. Prédictors : (Constante), Balance_Commerciale

/METHOD=ENTER Balance_Commerciale.

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Balance_Comm erciale ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-4,374	,759		-5,760	,000
	Balance_Commerciale	,903	,046	,971	19,738	,000

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement



بنك الجزائر

BANK OF ALGERIA

النشرة الإحصائية الثلاثية

ج

رقم 32 : ديسمبر 2015



6	التمثيل البياني 1.1	أهم البنود الخاصة بوضعية بنك الجزائر
8	التمثيل البياني 1.2	أهم البنود الخاصة بوضعية بنوك الودائع
10	التمثيل البياني 1.3	المؤشرات النقدية
12	التمثيل البياني 2.3	تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب الأجل
13	التمثيل البياني 3.3	تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب القطاع
14	التمثيل البياني 4.3	هيكل الودائع
16	التمثيل البياني 1.5	قائم الدين الخارجي
19	التمثيل البياني 2.6	معدل إعادة الخصم
23	التمثيل البياني 1.7 و 2	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية
23	التمثيل البياني 3.7	أسعار الصرف الدولية
27	التمثيل البياني 1.8	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية
28	التمثيل البياني 2.9	تطور الواردات و الصادرات
30	التمثيل البياني 1.10 :	مؤشر أسعار المستهلك
30	التمثيل البياني 2.10 :	تغيرات مؤشر أسعار المستهلك

٣٨ الإحصائيات المالية و النقدية

1. بنك الجزائر

- 6 1.1 وضعية بنك الجزائر
7 2.1 الوضعية المفصلة لبنك الجزائر

2. بنوك الودائع

- 8 1.2 وضعية بنوك الودائع
9 2.2 الوضعية المفصلة لبنوك الودائع

3. الوضعية النقدية

- 10 1.3 الوضعية النقدية
12 2.3 تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب الأجل
13 3.3 تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب القطاع
14 4.3 هيكل الودائع

4. ميزان المدفوعات

- 15 1.4 ميزان المدفوعات

5. الدين الخارجي

- 16 1.5 قائم الدين الخارجي و هيكله

6. السوق النقدي والمالي

- 1.6 أهم المعدلات
17 1. معدلات عمليات بنك الجزائر
17 2. معدلات سوق ما بين البنوك
18 3. معدلات أوراق السوق النقدي
19 2.6 تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

7. سعر الصرف

- 20 1. 7 سعر الصرف مقابل العملة الصعبة (قيم متوسطة خلال الفترة)
21 2. 7 سعر الصرف مقابل العملة الصعبة (قيم نهاية الفترة)
22 3. 7 أسعار الصرف الدولية

٣٩ إحصائيات القطاع الحقيقي

8. القطاع الحقيقي

- 26 1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالاسعار الجارية

9. الصادرات و الواردات

- 27 1.9 صادرات المحروقات
28 2.9 هيكل الصادرات و الواردات

10. الأسعار

- 29 1.10 مؤشر أسعار المستهلك (القاعدة 2001)
29 2.10 تغيرات مؤشر أسعار المستهلك

الإحصائيات النقدية و المالية

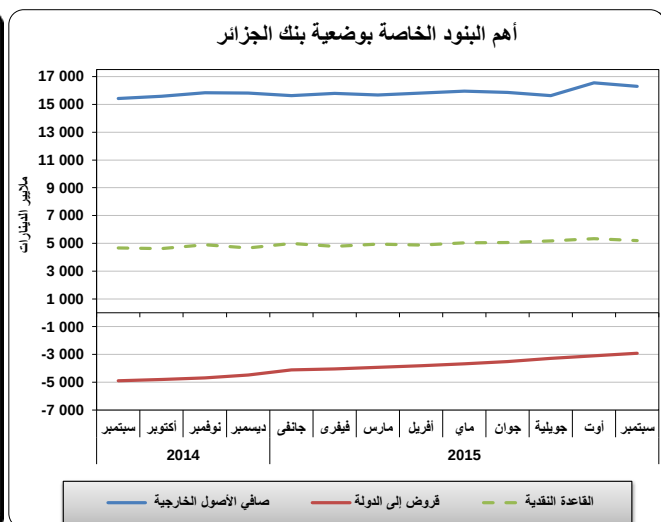
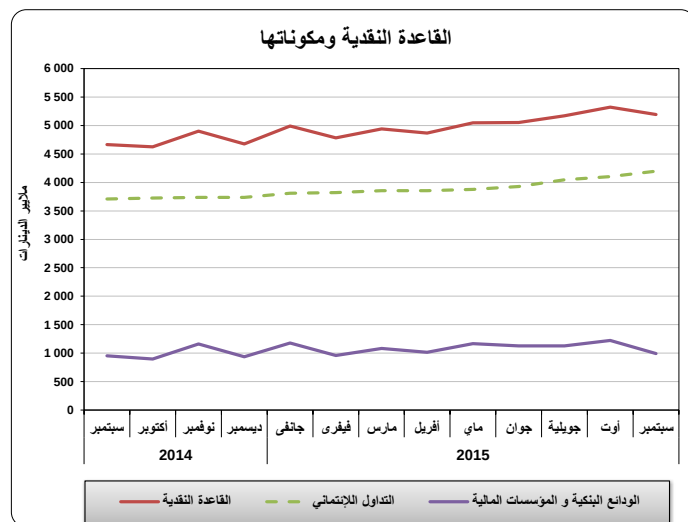
الخصوم					الأصول				
صافي البنود الأخرى	القاعدة النقدية			قروض أخرى	قروض إلى البنوك	قروض إلى الدولة	صافي الأصول الخارجية		
	التداول الائتماني	الودائع البنكية و المؤسسات المالية							
(-) 5 286,0	527,5	2 610,5	3 137,9	1,8	-	(-) 5 458,4	13 880,6	2011	
(-) 5 513,3	711,9	2 997,2	3 709,2	2,0	-	(-) 5 712,2	14 932,7	2012	
(-) 5 484,5	890,2	3 247,6	4 137,8	1,8	-	(-) 5 646,7	15 267,2	2013	
(-) 5 875,6	955,4	3 707,8	4 663,2	1,9	-	(-) 4 884,9	15 421,8	2014 سبتمبر	
(-) 6 157,7	896,4	3 726,4	4 622,7	1,8	-	(-) 4 806,4	15 585,0	أكتوبر	
(-) 6 248,1	1 159,4	3 739,3	4 898,7	1,8	-	(-) 4 682,9	15 828,0	نوفمبر	
(-) 6 665,4	938,4	3 734,6	4 673,0	1,7	-	(-) 4 487,9	15 824,5	ديسمبر	
(-) 6 522,9	1 178,4	3 810,4	4 988,9	1,7	-	(-) 4 115,6	15 625,7	2015 جانفي	
(-) 6 960,2	960,5	3 823,3	4 783,8	1,7	-	(-) 4 040,7	15 782,9	فيفري	
(-) 6 821,5	1 085,8	3 853,0	4 938,8	1,7	-	(-) 3 922,4	15 681,0	مارس	
(-) 7 134,8	1 016,0	3 853,4	4 869,4	1,7	-	(-) 3 809,4	15 811,9	أفريل	
(-) 7 242,4	1 165,3	3 878,7	5 044,0	1,7	-	(-) 3 674,4	15 959,1	ماي	
(-) 7 287,5	1 128,6	3 925,5	5 054,0	1,6	-	(-) 3 523,0	15 863,0	جوان	
(-) 7 186,7	1 125,8	4 043,4	5 169,1	1,7	-	(-) 3 282,6	15 636,7	جويلية	
(-) 8 133,2	1 222,4	4 100,6	5 323,0	1,7	-	(-) 3 094,6	16 549,1	أوت	
(-) 8 183,0	994,3	4 196,1	5 190,4	1,6	-	(-) 2 917,4	16 289,2	سبتمبر	

(التغيرات الشهرية بملايير الدينارات)

2012	(-) 84,4	(-) 66,9	(-) 33,9	(-) 100,8	(-) 0,0	(-) -	60,7	44,3
2013	180,2	7,2	(-) 12,2	(-) 4,9	(-) 0,0	(-) -	90,2	(-) 275,4
2014	(-) 55,2	15,8	39,3	55,2	(-) 0,0	(-) -	16,9	127,3
سبتمبر	(-) 282,1	(-) 59,0	18,6	(-) 40,4	(-) 0,0	(-) -	78,5	163,2
أكتوبر	(-) 90,5	263,1	12,9	276,0	(-) 0,1	(-) -	123,5	243,0
نوفمبر	(-) 417,2	(-) 221,1	(-) 4,6	(-) 225,7	(-) 0,0	(-) -	195,0	(-) 3,5
ديسمبر	142,4	240,1	75,8	315,9	(-) 0,0	(-) -	372,3	(-) 198,8
جانفي	(-) 437,2	(-) 217,9	12,8	(-) 205,1	(-) 0,0	(-) -	74,9	157,2
فيفري	138,7	125,2	29,8	155,0	0,0	(-) -	118,2	(-) 101,9
مارس	(-) 313,3	(-) 69,8	0,4	(-) 69,4	(-) 0,0	(-) -	113,0	130,9
أفريل	(-) 107,6	149,3	25,3	174,6	(-) 0,0	(-) -	135,0	147,2
ماي	(-) 45,1	(-) 36,7	46,8	10,1	(-) 0,0	(-) -	151,3	(-) 96,1
جوان	100,9	(-) 2,8	117,9	115,1	0,0	(-) -	240,5	(-) 226,3
جويلية	(-) 946,5	96,6	57,2	153,9	(-) 0,0	(-) -	187,9	912,5
أوت	(-) 49,8	(-) 228,1	95,5	(-) 132,6	(-) 0,0	(-) -	177,2	(-) 259,9
سبتمبر								

(*) ابتداء من شهر جانفي 2007 القاعدة النقدية تحتوي على ودائع المؤسسات المالية الغير البنكية

التمثيل البياني 1.1 أهم البنود الخاصة بوضعية بنك الجزائر



2.1 الوضعية المفصلة لبنك الجزائر (القيم بملايير الدينارات - نهاية الفترة)

1. الأصول

مجموع الأصول	وضعية الإحتياطيات في صندوق النقد الدولي	الذهب	إتفاقيات الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	الأصول في الخارج	مستحقات على الدولة			ذمم أخرى	بنود أخرى
						تسبيقات الخزينة	ودائع ح.ب.ج. **	أخرى		
2011	45,6	1,1	0,3	125,4	13 759,9	0,0	6,8	0,0	1,8	326,0
2012	49,7	1,1	0,3	129,0	14 805,5	0,0	7,9	0,0	2,0	1 583,1
2013	54,7	1,1	0,3	129,4	15 083,3	0,0	4,0	0,0	1,8	307,4
2014 سبتمبر	57,5	1,1	0,3	131,8	15 232,6	0,0	1,5	3,4	1,9	664,1
أكتوبر	58,1	1,1	0,3	133,2	15 394,0	0,0	1,2	3,4	1,8	639,6
نوفمبر	58,9	1,1	0,3	135,0	15 633,9	0,0	1,9	0,9	1,8	675,4
ديسمبر	59,7	1,1	0,3	136,9	15 628,2	0,0	1,6	1,2	1,7	226,1
2015 جانفي	61,4	1,1	0,4	140,8	15 423,6	0,0	1,4	0,9	1,7	350,7
فيفري	62,6	1,1	0,4	143,6	15 577,0	0,0	1,2	1,0	1,7	345,5
مارس	52,9	1,1	0,4	144,6	15 483,6	0,0	1,0	0,5	1,7	457,1
أفريل	53,7	1,1	0,4	146,9	15 611,4	0,0	3,8	0,0	1,7	503,8
ماي	54,4	1,1	0,4	148,8	15 755,9	0,0	5,4	0,0	1,7	513,3
جوان	54,7	1,1	0,4	149,7	15 659,0	0,0	3,0	0,1	1,6	576,1
جويلية	54,5	1,1	0,4	149,2	15 431,8	0,0	2,9	0,0	1,7	666,7
أوت	58,5	1,1	0,4	160,1	16 331,0	0,0	2,7	0,1	1,7	737,7
سبتمبر	58,5	1,1	0,4	160,0	16 071,7	0,0	2,2	0,0	1,6	787,0

2. الخصوم

مجموع الخصوم	نقد و أوراق في التداول	ودائع البنوك التجارية في ب ج	ودائع المؤسسات المالية الأخرى	إلتزامات قصيرة المدى	إتفاقيات الدفع الدولية	اللجوء لقروض صندوق النقد الدولي	الخزينة العمومية	ودائع الدولة		بنود أخرى
								الوزارات	ودائع الدولة أخرى	
2011	2 610,5	487,1	40,4	50,7	1,0	0,0	4 461,4	1,9	1,9	5 612,0
2012	2 997,2	688,2	23,8	52,1	0,8	0,0	5 713,5	2,7	4,0	6 835,2
2013	3 247,6	863,1	27,1	0,6	1,0	0,0	5 643,2	5,6	1,8	5 791,8
2014 سبتمبر	3 707,8	920,6	34,8	0,4	1,2	0,0	4 886,1	1,4	2,2	6 539,6
أكتوبر	3 726,4	854,0	42,4	0,3	1,4	0,0	4 807,4	1,4	2,2	6 797,2
نوفمبر	3 739,3	1 122,4	37,1	0,3	0,9	0,0	4 683,9	1,4	0,4	6 923,5
ديسمبر	3 734,6	912,3	26,1	0,4	1,3	0,0	4 488,2	1,5	1,1	6 891,4
2015 جانفي	3 810,4	1 144,7	33,7	0,4	1,2	0,0	4 114,8	1,4	1,7	6 873,6
فيفري	3 823,3	933,2	27,3	0,4	1,4	0,0	4 040,2	1,4	1,2	7 305,6
مارس	3 853,0	1 062,2	23,5	0,4	1,2	0,0	3 916,5	1,4	6,0	7 278,6
أفريل	3 853,4	996,0	20,0	0,4	1,3	0,0	3 797,6	1,4	14,2	7 638,5
ماي	3 878,7	1 147,0	18,3	0,4	1,3	0,0	3 671,4	2,8	5,6	7 755,7
جوان	3 925,5	1 108,1	20,5	0,5	1,5	0,0	3 521,0	1,3	3,8	7 863,6
جويلية	4 043,4	1 103,9	21,9	0,4	1,3	0,0	3 280,6	1,4	3,5	7 852,1
أوت	4 100,6	1 195,4	27,0	0,7	1,3	0,0	3 086,3	1,3	9,8	8 870,8
سبتمبر	4 196,1	966,3	28,0	0,7	1,8	0,0	2 913,3	1,1	5,2	8 970,0

(**) الحساب البريدي الجاري

(***) المؤسسات البنكية و شركات التأمين الأخرى ابتداءا من جانفي 2007

1.2 وضعية بنوك الودائع (القيم بملايير الدينارات - نهاية الفترة)

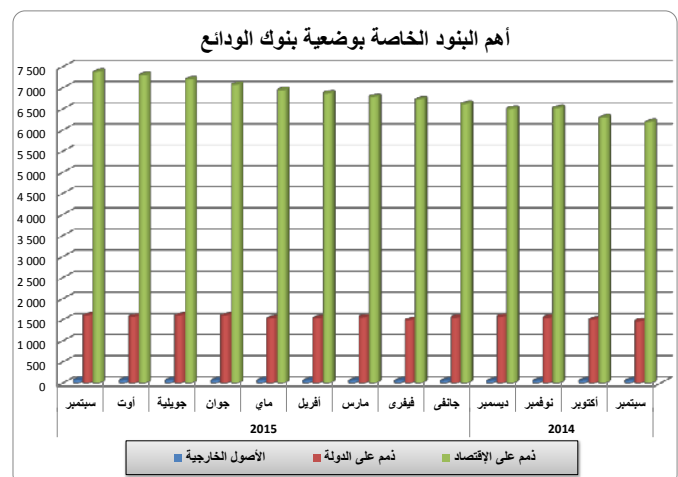
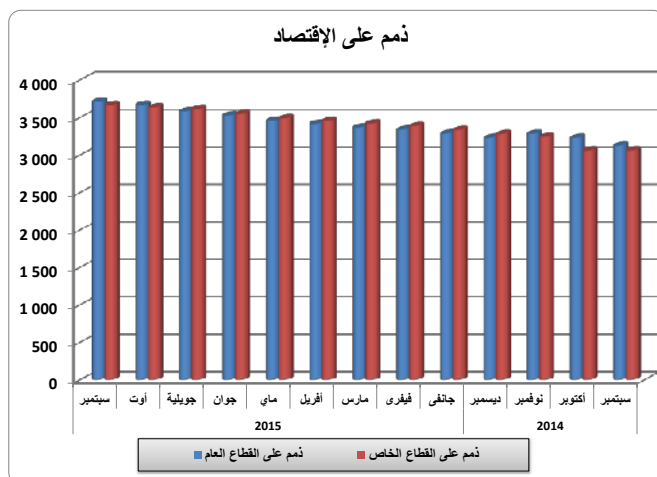
2015									2014				
سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	
996,1	1 277,5	1 181,0	1 188,6	1 224,0	1 056,8	1 143,3	1 011,0	1 250,0	1 003,5	1 172,5	905,0	992,7	الإحتياطات *
60,1	55,6	51,5	53,6	53,5	49,1	49,2	49,0	48,3	44,7	45,7	47,1	45,9	الأصول الخارجية
1 597,2	1 571,8	1 595,4	1 594,7	1 526,6	1 531,0	1 559,4	1 487,7	1 549,7	1 570,1	1 545,2	1 501,3	1 466,4	ذمم على الدولة
3 708,2	3 664,8	3 579,5	3 525,2	3 453,9	3 414,6	3 365,1	3 335,6	3 283,0	3 225,2	3 279,8	3 226,4	3 122,3	ذمم على القطاع العام
3 663,3	3 631,2	3 612,7	3 543,8	3 486,4	3 454,0	3 419,4	3 383,2	3 330,8	3 277,7	3 238,6	3 059,0	3 058,7	ذمم على القطاع الخاص
3 899,5	3 911,2	3 995,5	3 987,1	4 053,9	4 004,3	4 026,4	4 073,2	4 382,0	4 434,8	4 545,1	4 355,3	4 225,2	ودائع تحت الطلب
4 379,4	4 377,9	4 338,2	4 306,7	4 241,3	4 241,2	4 217,6	4 190,0	4 139,6	4 083,7	4 043,8	3 995,1	3 963,4	ودائع لأجل
546,3	557,4	495,1	462,4	467,6	409,3	375,7	369,4	365,2	391,6	412,1	381,9	371,7	ودائع المسبقة على الواردات
171,5	163,8	167,9	155,1	154,7	167,4	159,3	164,7	162,7	134,7	135,7	140,4	149,4	إلتزامات قصيرة الأجل
3,8	3,9	3,6	3,7	3,6	3,4	3,4	3,5	3,5	3,6	3,5	3,5	3,4	إلتزامات متوسطة و طويلة الأجل
440,6	418,5	434,6	460,5	404,7	548,8	542,8	559,0	551,1	557,8	379,1	383,6	387,6	ودائع الدولة
25,3	25,7	26,1	26,5	26,4	25,4	26,0	26,5	26,6	27,1	26,0	25,7	25,2	أموال الإقراض مدفوعة من طرف الدولة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	قروض بنك الجزائر
558,5	742,6	559,0	504,0	392,2	105,8	185,2	-119,9	-168,9	-512,2	-263,5	-546,8	-440,2	صافي البنود الأخرى

إبتداء من جانفي 2007 :ودائع لأجل لا تحتوي على ودائع التسبيق على الوا

(*) التتود الإلتزامية + الودائع الحرة في بنك الجزائر

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 1.2 أهم البنود الخاصة بوضعية بنوك الودائع



1. الأصول	مجموع الأصول	الإحتياطيات	الأصول الخارجية					ذمم على الدولة				ذمم على الإقتصاد				بنود أخرى
			نقد و قطع الذهب	بنوك و مراسلين	أوراق قيد التحصيل	سندات	ذمم أخرى على الخارج	ودائع لدى الخزينة العمومية	ودائع لدى الحساب البريدي الجاري	أذونات الخزينة	ذمم أخرى	ذمم على المؤسسات غير المالية	ذمم على القطاع الخاص	ذمم على الإدارات المحلية	ذمم على المؤسسات المالية الأخرى	
2010	7 988,7	464,7	7,0	10,8	0,0	9,8	0,7	89,8	20,9	812,5	170,7	1 460,6	1 804,7	0,8	0,6	3 135,1
2011	9 002,4	538,6	9,5	53,8	0,0	10,6	2,3	115,7	16,0	870,3	362,1	1 741,7	1 981,5	0,7	1,0	3 298,8
2012	9 654,4	717,8	7,6	50,0	0,0	21,5	0,3	152,1	16,8	881,9	353,1	2 040,2	2 244,7	0,4	0,2	3 167,6
2013	10 320,0	899,8	10,6	7,5	0,0	29,1	0,9	127,5	8,4	789,6	408,8	2 434,0	2 719,9	0,4	0,3	2 883,4
2014	سبتمبر	992,7	11,3	6,5	0,0	26,6	1,5	129,1	9,1	851,7	378,2	3 121,8	3 058,3	0,5	0,4	2 867,0
	أكتوبر	905,0	10,5	8,2	0,0	26,9	1,6	127,3	9,6	865,2	401,0	3 225,9	3 058,7	0,5	0,4	3 099,4
	نوفمبر	1 172,5	12,0	4,8	0,0	27,4	1,6	152,7	10,4	856,6	427,4	3 279,1	3 080,6	0,7	0,7	2 935,0
	ديسمبر	1 003,5	9,6	6,1	0,0	27,5	1,5	214,0	7,4	861,6	389,0	3 224,6	3 119,7	0,6	0,6	2 953,3
2015	جانفي	1 250,0	9,9	7,9	0,0	29,1	1,4	176,5	6,8	845,3	422,9	3 282,4	3 172,8	0,6	0,6	2 756,9
	فيفري	1 011,0	11,6	6,8	0,0	29,3	1,3	141,0	7,0	826,1	415,4	3 335,0	3 225,3	0,6	0,6	2 758,1
	مارس	1 143,3	11,8	7,8	0,0	28,3	1,3	133,9	6,9	846,3	474,2	3 364,4	3 261,5	0,6	0,6	2 615,0
	أفريل	1 056,8	10,0	7,4	0,0	30,1	1,5	218,3	7,8	815,2	391,6	3 414,0	3 295,8	0,6	0,6	2 595,4
	ماي	1 224,0	12,2	9,3	0,0	30,7	1,3	180,9	9,7	826,8	411,1	3 453,3	3 328,1	0,6	0,6	2 546,0
	جوان	1 188,6	14,1	7,5	0,0	30,8	1,2	208,9	7,0	825,0	452,6	3 524,5	3 385,3	0,6	0,6	2 503,0
	جويلية	1 181,0	11,1	9,4	0,0	30,4	0,5	219,6	9,4	839,2	426,0	3 578,9	3 456,0	0,6	0,6	2 479,7
	أوت	1 277,5	13,3	9,0	0,0	32,7	0,7	176,2	7,9	828,7	457,8	3 664,2	3 473,0	0,6	0,6	2 313,0
	سبتمبر	996,1	14,2	12,7	0,0	32,6	0,7	193,3	8,1	800,0	494,6	3 707,6	3 505,1	0,6	0,6	2 253,2

2. الخصوم	مجموع الخصوم	ودائع تحت الطلب			ودائع لأجل			التزامات خارجية				ودائع الدولة	أموال الإقراض مدفوعة من طرف الدولة	بنود أخرى		
		القطاع العام	القطاع الخاص	ودائع أخرى*	القطاع العام	القطاع الخاص	ودائع أخرى**	التزامات قصيرة المدى	إلتزامات متوسطة وطويلة المدى	إلتزامات بندي	قروض مالية	قروض أخرى		إحتياطيات	رأسمال	أرمخصصات
2011	9 002,4	2 005,3	1 039,7	450,8	625,7	2 152,3	9,5	34,3	0,0	0,0	0,0	5,2	17,3	369,7	240,2	1 706,0
2012	9 654,4	1 667,1	1 224,2	465,1	862,9	2 420,4	50,3	72,1	0,0	0,0	0,0	3,8	24,4	372,7	294,3	1 724,1
2013	10 320,0	1 585,7	1 403,8	547,9	1 022,5	2 597,4	71,8	90,2	0,0	0,0	0,0	3,7	25,2	396,7	327,5	1 745,2
2014	11 454,7	2 078,2	1 512,6	634,4	1 123,5	2 746,7	93,2	149,4	0,0	0,0	0,0	3,4	25,2	396,7	346,3	1 858,8
أكتوبر	11 740,0	2 211,4	1 524,1	619,9	1 133,0	2 773,3	88,9	140,4	0,0	0,0	0,0	3,5	25,7	396,7	347,1	1 994,4
نوفمبر	12 118,7	2 125,2	1 563,7	856,3	1 194,0	2 760,0	89,7	135,7	0,0	0,0	0,0	3,5	26,0	396,7	347,2	2 143,3
ديسمبر	11 976,4	2 008,8	1 581,0	844,9	1 189,1	2 795,3	99,4	134,7	0,0	0,0	0,0	3,6	27,1	396,7	347,7	1 990,3
2015	12 120,4	2 063,2	1 379,8	939,0	1 219,3	2 826,9	93,4	162,7	0,0	0,0	0,0	3,5	26,6	396,7	348,0	2 110,3
فيفري	11 926,4	2 063,0	1 410,0	600,1	1 246,5	2 863,1	80,5	164,7	0,0	0,0	0,0	3,5	26,5	396,7	351,7	2 161,0
مارس	12 053,2	2 008,1	1 397,5	620,8	1 247,4	2 869,1	101,1	159,3	0,0	0,0	0,0	3,4	26,0	396,7	352,5	2 328,5
أفريل	12 002,7	1 973,5	1 448,0	582,8	1 245,6	2 897,0	98,6	167,4	0,0	0,0	0,0	3,4	25,4	396,7	351,3	2 264,3
ماي	12 192,3	2 039,2	1 438,7	576,0	1 227,0	2 914,4	99,9	154,7	0,0	0,0	0,0	3,6	26,4	396,7	351,5	2 461,3
جوان	12 307,7	1 962,7	1 458,1	566,2	1 261,6	2 942,6	102,4	155,1	0,0	0,0	0,0	3,7	26,5	417,7	403,0	2 446,3
جويلية	12 398,5	1 917,7	1 511,2	566,6	1 267,5	2 968,4	102,2	167,9	0,0	0,0	0,0	3,6	26,1	417,7	416,2	2 497,6
أوت	12 412,7	1 877,5	1 469,3	564,4	1 272,1	3 007,9	97,9	163,8	0,0	0,0	0,0	3,9	25,7	417,7	417,0	2 575,9
سبتمبر	12 176,8	1 835,7	1 494,0	569,8	1 224,5	3 050,0	104,9	171,5	0,0	0,0	0,0	3,8	25,3	417,7	417,8	2 320,0

* معطيات محصل عليها لحساب الزبائن لم يتم تسجيلها بعد كودائع

** ودائع تنسيق على الواردات حتى سنة 2006، ودائع بالعملة الصعبة محصل عليها و غير مسجلة بعد

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

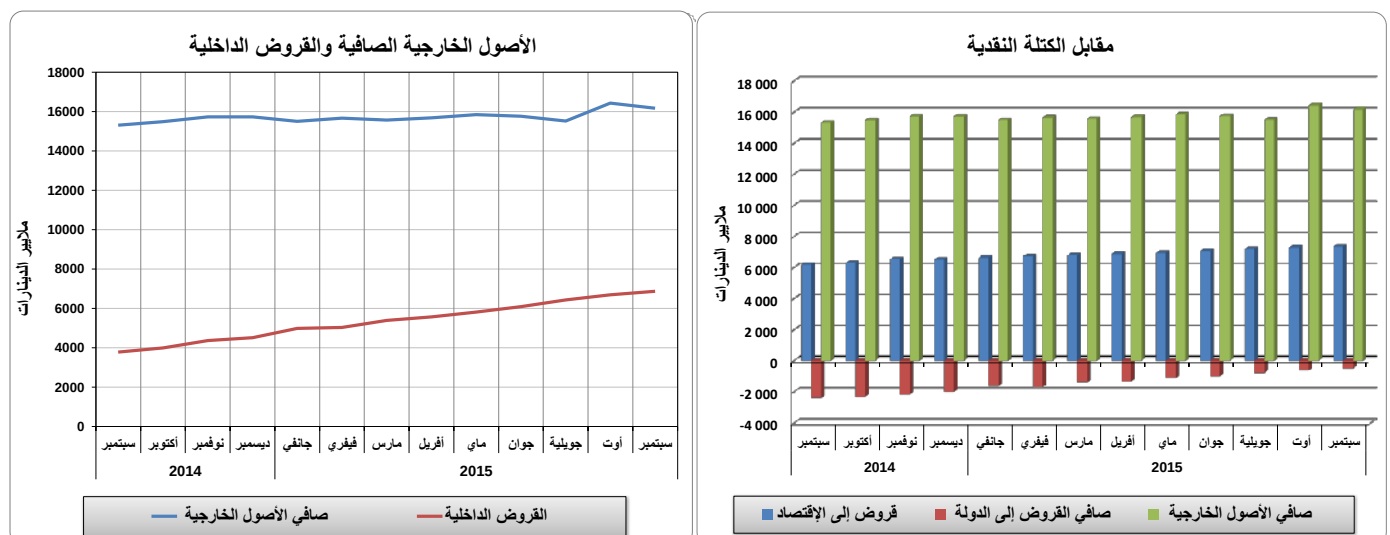
النشرة الإحصائية الثلاثية - ديسمبر 2015

مقاييل الكتلة النقدية

القروض الداخلية								صافي الأصول الخارجية			
قروض إلى الإقتصاد			صافي القروض إلى الدولة					البنوك التجارية	البنك المركزي		
البنوك التجارية	البنك المركزي		قروض أخرى	البنوك التجارية	البنك المركزي						
3 724,7	1,8	3 726,5	1 034,0	1 017,8	-5 458,4	-3 406,6	319,9	41,8	13 880,6	13 922,4	2011
4 285,6	2,0	4 287,6	1 349,0	1 246,9	-5 712,2	-3 116,3	1 171,3	7,3	14 932,7	14 940,0	2012
5 154,5	1,8	5 156,3	1 481,3	930,0	-5 646,7	-3 235,4	1 920,9	-42,0	15 267,2	15 225,2	2013
6 181,0	1,9	6 182,8	1 501,6	980,6	-4 884,9	-2 402,7	3 780,1	-103,6	15 421,8	15 318,3	سبتمبر 2014
6 285,4	1,8	6 287,2	1 496,3	1 019,5	-4 806,4	-2 290,6	3 996,6	-93,3	15 585,0	15 491,7	أكتوبر
6 518,4	1,8	6 520,2	1 453,4	1 067,9	-4 682,9	-2 161,6	4 358,6	-89,9	15 828,0	15 738,0	نوفمبر
6 502,9	1,7	6 504,6	1 483,3	1 012,3	-4 487,9	-1 992,4	4 512,2	-90,0	15 824,5	15 734,5	ديسمبر
6 613,8	1,7	6 615,5	1 486,9	998,6	-4 115,6	-1 630,1	4 985,4	-114,4	15 625,7	15 511,3	جانفي 2015
6 718,8	1,7	6 720,5	1 431,2	928,7	-4 040,7	-1 680,8	5 039,7	-115,8	15 782,9	15 667,2	فيفري
6 784,5	1,7	6 786,2	1 505,1	1 016,6	-3 922,4	-1 400,7	5 385,5	-110,1	15 681,0	15 570,9	مارس
6 868,6	1,7	6 870,3	1 525,5	982,3	-3 809,4	-1 301,7	5 568,6	-118,3	15 811,9	15 693,6	أفريل
6 940,3	1,7	6 942,0	1 529,2	1 023,7	-3 674,4	-1 121,5	5 820,5	-101,2	15 959,1	15 857,8	ماي
7 069,0	1,6	7 070,6	1 502,8	1 033,1	-3 523,0	-987,1	6 083,5	-101,5	15 863,0	15 761,5	جوان
7 192,2	1,7	7 193,8	1 453,0	1 059,6	-3 282,6	-770,0	6 423,9	-116,5	15 636,7	15 520,2	جويلية
7 296,0	1,7	7 297,6	1 431,0	1 052,2	-3 094,6	-611,4	6 686,2	-108,1	16 549,1	16 441,0	أوت
7 371,5	1,6	7 373,1	1 364,5	1 055,3	-2 917,4	-497,6	6 875,5	-111,4	16 289,2	16 177,8	سبتمبر

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية

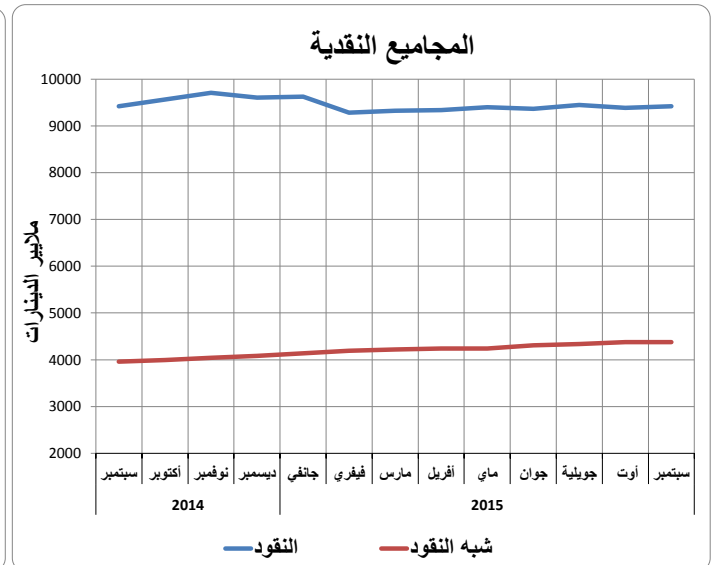
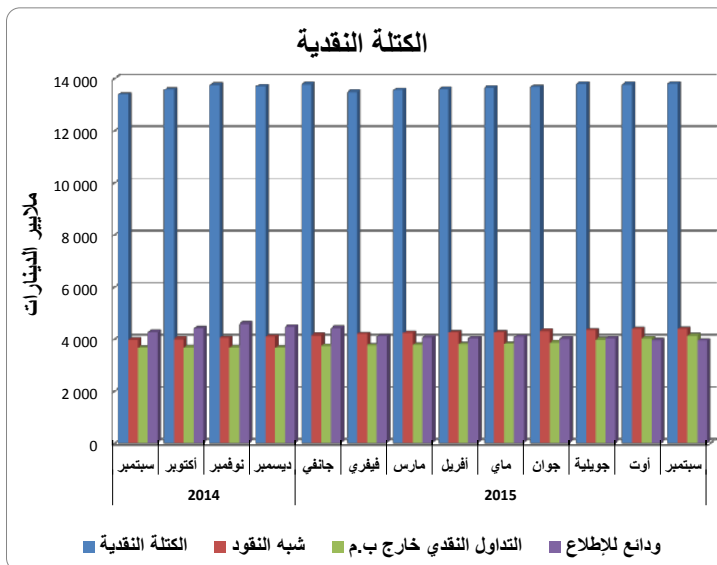


1.3 الوضعية النقدية (تابع) (القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

صافي البنود الأخرى	التزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإقراض	ودائع للتسبيق على الواردات	الكتلة النقدية							
				شبه النقود	النقود						
					ودائع لدى حساب البريد الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب.م			
3 980,9	5,2	17,3	309,7	2 787,5	515,3	518,7	3 536,2	2 571,5	7 141,7	9 929,2	2011
4 525,1	3,8	24,4	325,2	3 333,6	590,3	758,7	3 536,2	2 952,3	7 681,5	11 015,1	2012
4 809,0	3,7	25,2	366,7	3 691,7	621,1	860,2	3 380,2	3 204,0	8 249,8	11 941,5	2013
5 315,9	3,4	25,2	371,7	3 963,4	711,6	790,1	4 260,0	3 657,1	9 418,7	13 382,1	سبتمبر 2014
5 519,9	3,5	25,7	381,9	3 995,2	712,9	783,3	4 397,8	3 671,1	9 565,1	13 560,3	أكتوبر
5 903,6	3,5	26,0	412,1	4 043,8	680,6	772,9	4 582,3	3 672,0	9 707,7	13 751,4	نوفمبر
5 985,1	3,6	27,1	391,6	4 083,7	694,5	788,8	4 460,8	3 658,9	9 603,0	13 686,8	ديسمبر
6 183,7	3,5	26,6	365,2	4 139,6	700,1	786,8	4 415,7	3 722,9	9 625,5	13 765,0	2015 جانفي
6 682,1	3,5	26,5	369,4	4 190,0	727,6	703,5	4 100,5	3 751,0	9 282,7	13 472,7	فيفري
6 846,7	3,4	26,0	375,7	4 217,6	751,8	753,3	4 050,0	3 770,7	9 325,8	13 543,4	مارس
7 082,2	3,4	25,4	409,3	4 241,2	752,2	773,2	4 024,3	3 789,7	9 339,5	13 580,7	أفريل
7 379,8	3,6	26,4	467,6	4 241,3	755,9	773,2	4 072,2	3 797,0	9 398,4	13 639,7	ماي
7 516,5	3,7	26,5	462,4	4 306,7	755,6	747,2	4 007,6	3 851,9	9 362,3	13 669,0	جوان
7 469,8	3,6	26,1	495,1	4 338,2	762,3	690,6	4 017,3	3 974,1	9 444,4	13 782,6	جويلية
8 611,0	3,9	25,7	557,4	4 377,9	749,6	681,4	3 938,2	4 015,3	9 384,5	13 762,4	أوت
8 501,7	3,8	25,3	546,3	4 379,4	752,1	612,4	3 927,5	4 126,5	9 418,6	13 797,9	سبتمبر

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية

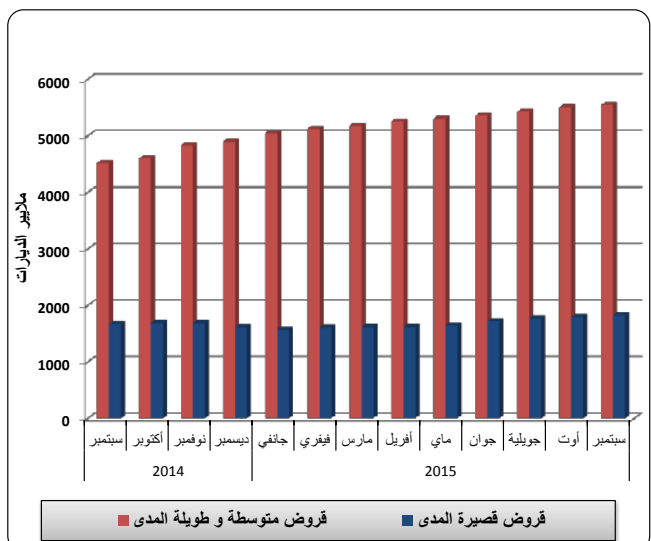
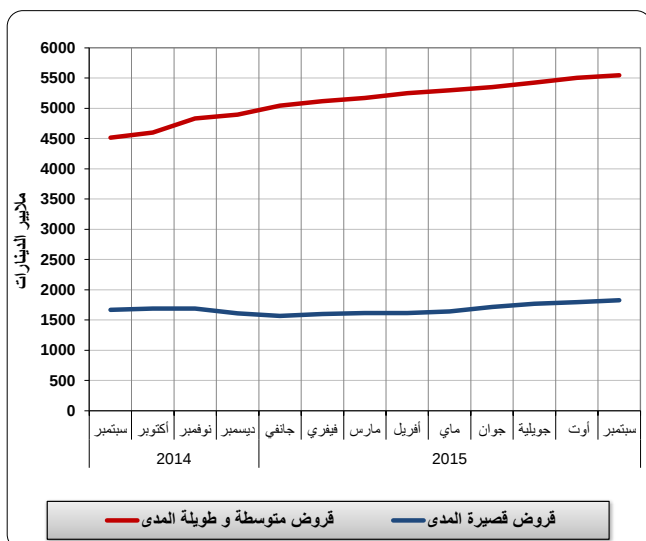


2.3 تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب الأجل
(القيم بملايير الدينارات - نهاية الفترة)

مجموع القروض	قروض قصيرة المدى	قروض متوسطة و طويلة المدى
2011	3 726,5	2 363,5
2012	4 287,6	2 926,0
2013	5 156,3	3 732,9
2014 سبتمبر	6 182,8	4 514,9
أكتوبر	6 287,2	4 598,9
نوفمبر	6 520,2	4 829,8
ديسمبر	6 504,6	4 895,9
2015 جانفي	6 615,5	5 045,3
فيفري	6 720,5	5 118,9
مارس	6 786,2	5 171,6
أفريل	6 866,3	5 252,0
ماي	6 942,0	5 298,1
جوان	7 070,6	5 352,3
جويلية	7 193,8	5 422,9
أوت	7 297,6	5 504,2
سبتمبر	7 373,1	5 545,4

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 2.3 تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب الأجل

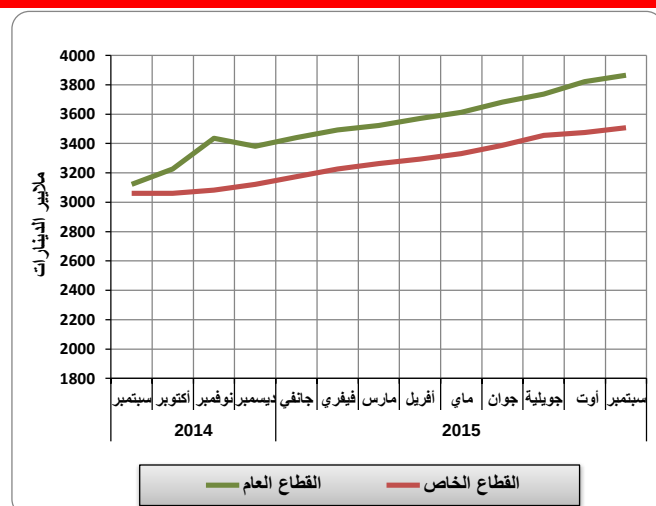
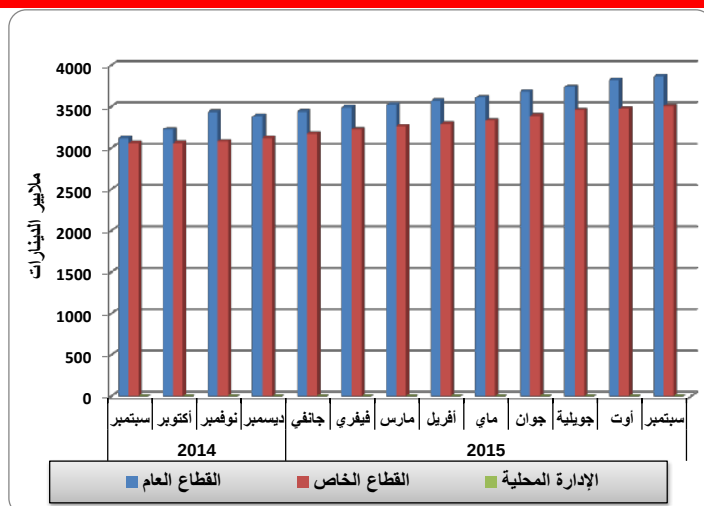


3.3 تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب القطاع
(القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

الإدارة المحلية	القطاع الخاص	القطاع العام	مجموع القروض	
0,7	1 983,5	1 742,4	3 726,5	2011
0,4	2 247,0	2 040,2	4 287,6	2012
0,4	2 722,0	2 434,0	5 156,3	2013
0,5	3 060,5	3 121,8	6 182,8	2014 سبتمبر
0,5	3 060,8	3 225,9	6 287,2	أكتوبر
0,7	3 082,7	3 436,8	6 520,2	نوفمبر
0,6	3 121,7	3 382,3	6 504,6	ديسمبر
0,6	3 174,8	3 440,1	6 615,5	2015 جانفي
0,6	3 227,2	3 492,7	6 720,5	فيفري
0,6	3 263,4	3 522,1	6 786,2	مارس
0,6	3 293,7	3 572,0	6 866,3	أفريل
0,6	3 330,1	3 611,3	6 942,0	ماي
0,6	3 387,5	3 682,5	7 070,6	جوان
0,6	3 456,4	3 736,8	7 193,8	جويلية
0,6	3 475,1	3 821,9	7 297,6	أوت
0,6	3 507,2	3 865,3	7 373,1	سبتمبر

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 3.3 تقسيم القروض إلى الإقتصاد حسب القطاع

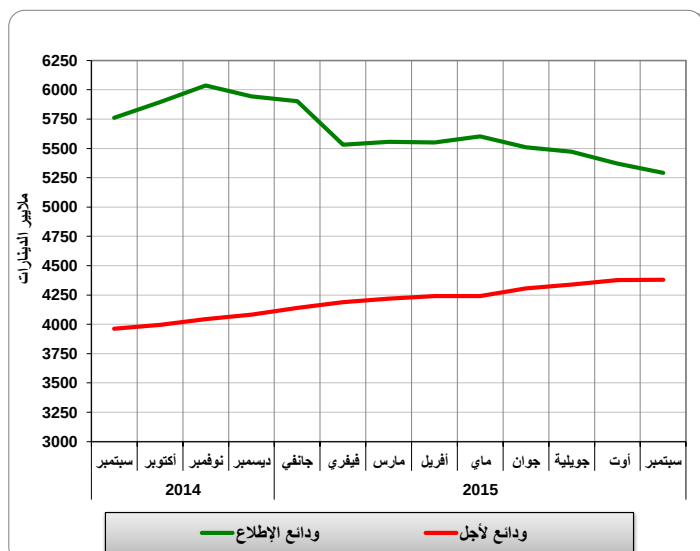
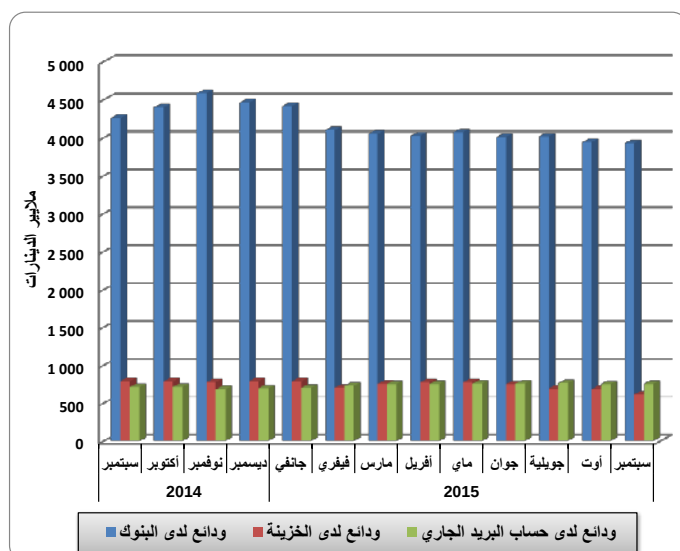


4.3 هيكل الودائع (القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

ودائع لأجل		ودائع الإطلاع				
ودائع بالدينار	ودائع بالعملة الصعبة	ودائع لدى حساب البريد الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى البنوك		
2 483,8	303,9	2 787,7	515,3	3 536,2	4 570,2	2011
2 994,4	339,2	3 333,6	590,3	3 380,2	4 729,1	2012
3 321,7	370,0	3 691,7	621,1	3 564,5	5 045,8	2013
3 577,3	386,1	3 963,4	711,6	4 260,0	5 761,6	2014 سبتمبر
3 601,7	393,4	3 995,1	712,9	4 397,8	5 894,0	أكتوبر
3 636,2	407,6	4 043,8	680,6	4 582,3	6 035,7	نوفمبر
3 678,9	404,8	4 083,7	694,5	4 460,8	5 944,1	ديسمبر
3 711,7	427,8	4 139,6	700,1	4 415,7	5 902,6	2015 جانفي
3 760,0	430,0	4 190,0	727,6	4 100,5	5 531,7	فيفري
3 791,7	425,9	4 217,6	751,8	4 050,0	5 555,1	مارس
3 803,7	437,5	4 241,2	752,2	4 024,3	5 549,8	أفريل
3 794,6	446,6	4 241,3	755,9	4 072,2	5 601,4	ماي
3 862,0	444,7	4 306,7	755,6	4 007,6	5 510,4	جوان
3 885,4	452,7	4 338,2	762,3	4 017,3	5 470,3	جويلية
3 893,3	484,7	4 377,9	749,6	3 938,2	5 369,2	أوت
3 893,2	486,2	4 379,4	752,1	3 927,5	5 292,0	سبتمبر

سبتمبر 2015: وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 4.3 هيكل الودائع



الثلاثي الثالث *2015	الساداسي الأول 2015	الثلاثي الثاني 2015	الثلاثي الأول 2015	الساداسي الثاني 2014	الثلاثي الرابع 2014	الثلاثي الثالث 2014	الساداسي الأول 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الأول 2014	2014	2013	2012	
-6,60	-13,45	-5,51	-7,95	-6,63	-4,83	-1,80	-2,81	-1,81	-0,99	-9,44	1,00	12,30	الرصيد الجاري الخارجي
-4,53	-8,29	-3,96	-4,33	-1,98	-2,61	0,62	2,31	0,96	1,35	0,32	9,73	20,17	الميزان التجاري
7,91	18,97	9,88	9,09	27,55	12,06	15,49	32,44	16,57	15,88	59,99	64,71	71,74	الصادرات
7,60	18,19	9,48	8,71	26,57	11,51	15,06	31,79	16,24	15,55	58,36	63,66	70,58	المحروقات
0,31	0,78	0,40	0,38	0,98	0,56	0,43	0,65	0,33	0,32	1,63	1,05	1,15	صادرات أخرى
-12,44	-27,26	-13,84	-13,42	-29,54	-14,67	-14,87	-30,13	-15,60	-14,53	-59,67	-54,99	-51,57	الواردات
-2,00	-3,38	-1,41	-1,97	-4,01	-2,08	-1,92	-4,15	-2,22	-1,93	-8,16	-7,00	-7,13	خدمات ، خارج دخل العوامل ، صافي
0,80	2,02	1,13	0,89	1,66	0,85	0,81	1,89	0,87	1,02	3,55	3,78	3,96	دائن
-2,81	-5,40	-2,54	-2,86	-5,67	-2,93	-2,73	-6,04	-3,09	-2,95	-11,71	-10,78	-11,09	مدين
-0,80	-3,04	-0,77	-2,27	-2,41	-1,09	-1,32	-2,47	-1,23	-1,24	-4,88	-4,52	-3,91	دخل العوامل ، صافي
0,53	1,05	0,55	0,50	1,61	0,93	0,68	1,56	0,70	0,86	3,17	3,55	3,92	دائن
-1,34	-4,09	-1,32	-2,77	-4,02	-2,02	-2,00	-4,03	-1,93	-2,11	-8,05	-8,07	-7,83	مدين
-0,08	-0,02	-0,02	-0,01	-0,02	-0,01	-0,01	-0,03	-0,01	-0,01	-0,04	-0,07	-0,33	دفع القوائد
-1,25	-4,07	-1,30	-2,77	-4,00	-2,01	-1,99	-4,01	-1,91	-2,09	-8,01	-8,00	-7,50	أخرى
0,73	1,26	0,63	0,63	1,77	0,96	0,82	1,51	0,68	0,83	3,28	2,79	3,17	تحويلات صافية
0,16	-0,92	1,86	-2,78	2,07	1,96	0,11	1,48	0,59	0,90	3,55	-0,87	-0,24	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,27	-1,33	0,79	-2,12	0,77	0,41	0,37	0,76	0,35	0,41	1,53	1,96	1,52	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0,13	-0,26	-0,12	-0,13	0,22	0,14	0,09	0,29	0,14	0,15	0,52	-0,38	-0,62	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
1,07	2,52	1,17	1,35	3,22	1,61	1,61	2,73	1,51	1,22	5,95	4,29	0,25	السحب
-1,05	-2,62	-1,21	-1,41	-2,87	-1,39	-1,49	-2,33	-1,30	-1,03	-5,20	-4,24	-0,87	الإحتلاك
				0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		قروض قصيرة الأجل وأخطاء
0,02	0,66	1,19	-0,53	1,08	1,42	-0,34	0,43	0,09	0,34	1,51	-2,44	-1,14	و سهو ، صافي
-6,44	-14,38	-3,65	-10,72	-4,56	-2,86	-1,70	-1,32	-1,23	-0,10	-5,88	0,13	12,06	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) : وضعية مؤقتة

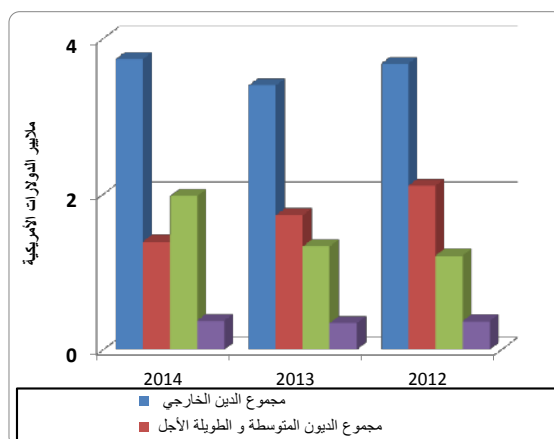
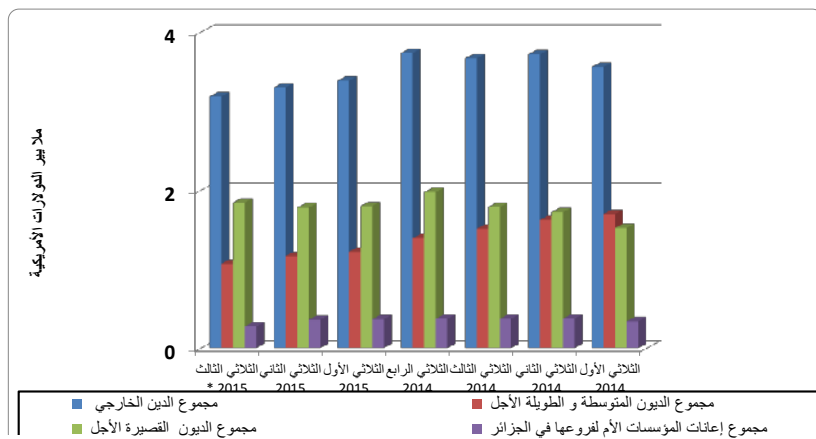
النشرة الإحصائية الثلاثية - ديسمبر 2015

الثلاثي الثالث 2015	الثلاثي الثاني 2015	الثلاثي الأول 2015	الثلاثي الرابع 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الأول 2014	2014	2013	2012	
0,001	0,001	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,006	قروض متعددة الأطراف
0,000	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	إصدارات سندية
0,963	0,979	1,010	1,175	1,292	1,401	1,473	1,175	1,498	1,767	قروض ثنائية الأطراف
0,821	0,836	0,844	0,951	1,040	1,132	1,170	0,951	1,189	1,276	قروض حكومية مباشرة
0,142	0,143	0,166	0,224	0,252	0,269	0,302	0,224	0,309	0,491	قروض مشتركة و مورد مضمونة
0,105	0,084	0,108	0,112	0,116	0,121	0,124	0,112	0,128	0,233	قروض مالية
0,105	0,084	0,108	0,112	0,116	0,121	0,124	0,112	0,128	0,233	قروض مالية و قروض الإيجار
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	عمليات إعادة الهيكلة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	تمويل التسبيقات
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,001	0,002	قروض تجارية غير مضمونة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,001	0,002	قروض موردين
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض إعادة الجدولة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	دائنون رسميون
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	دائنون آخرون
1,069	1,165	1,220	1,389	1,510	1,623	1,699	1,389	1,729	2,108	مجموع الديون المتوسطة و الطويلة الأجل
1,844	1,777	1,799	1,975	1,786	1,723	1,521	1,975	1,328	1,205	مجموع الديون القصيرة الأجل
0,273	0,357	0,364	0,371	0,369	0,373	0,340	0,371	0,340	0,363	مجموع إعانات المؤسسات الأم لفروعها في الجزائر
3,186	3,299	3,383	3,735	3,665	3,719	3,561	3,735	3,396	3,676	مجموع الدين الخارجي

0,03	0,03	0,06	0,05	0,05	0,05	0,05	0,05	0,06	0,16	قروض متعددة الأطراف
0,00	3,03	2,96	2,68	2,73	2,69	2,81	2,68	2,94	2,72	إصدارات سندية
30,23	29,68	29,86	31,46	35,25	37,66	41,36	31,46	44,10	48,07	قروض ثنائية الأطراف
3,30	2,56	3,19	3,00	3,16	3,25	3,49	3,00	3,77	6,34	قروض مالية
0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,01	0,01	0,00	0,02	0,05	قروض تجارية غير مضمونة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	قروض إعادة الجدولة
57,88	53,87	53,18	52,88	48,73	46,33	42,72	52,88	39,10	32,78	مجموع الديون القصيرة الأجل
91,43	89,18	89,24	90,07	89,93	89,98	90,44	90,07	90,00	90,13	مجموع الدين الخارجي

(*) وضعية مؤقتة

التمثيل البياني رقم 1.5 : قائم الدين الخارجي



1. معدلات عمليات بنك الجزائر

نداءات العروض					المعدل المستهدف لنظام الامانات لمدة 24 ساعة	معدل إعادة الخصم	معدل حساب الإحتياط الإجباري	معدل المكافئة في الإحتياط الإجباري	
المعدل المستهدف لمنقصات القروض	تسهيلات الودائع	إسترجاع السيولة							
		لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام					
-	0,30	-	1,25	0,75	-	4,00	8,00	0,50	2009
-	0,30	-	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	2010
-	0,30		1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	2011
-	0,30	-	1,25	0,75	-	4,00	11,00	0,50	2012
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	2013
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	جانفي 2014
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	فيفري
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	مارس
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	أفريل
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	ماي
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	جوان
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	جويلية
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	أوت
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	سبتمبر
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	أكتوبر
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	نوفمبر
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	ديسمبر
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	جانفي 2015
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	فيفري
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	مارس
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	أفريل
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	ماي
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	جوان
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	جويلية
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	أوت
-	0,30	1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	سبتمبر

2. معدلات سوق ما بين البنوك

المعدل السنوي النقدي	المعدل المتوسط الشهري	لأجل (نهاية الشهر)	يوم بيوم (نهاية الشهر)	
0,23	-	3,84	-	2009
1,10	1,11	4,86	1,09	2010
1,09	1,06	-	-	2011
0,14	0,31	-	-	2012
0,19	0,31	2,03	-	2013
0,22	0,31	2,03	-	2014 جافني
0,22	-	2,03	-	فيفري
0,19	-	2,09	-	مارس
0,17	-	2,21	-	أفريل
0,17	-	2,40	-	ماي
0,20	0,33	2,40	-	جوان
0,19	0,34	2,40	0,34	جويلية
0,16	-	2,44	-	أوت
0,22	0,34	2,40	-	سبتمبر
0,22	0,34	2,40	0,34	أكتوبر
0,23	0,34	2,35	0,34	نوفمبر
0,22	0,34	1,38	0,34	ديسمبر
0,23	0,34	1,21	0,34	2015 جافني
0,26	0,34	1,21	0,34	فيفري
0,29	0,34	0,99	0,34	مارس
0,32	0,35	1,00	0,34	أفريل
0,47	1,78	0,78	0,34	ماي
0,65	2,50	0,78	-	جوان
0,84	2,50	0,89	-	جويلية
0,87	0,63	0,90	-	أوت
0,87	0,43	0,98	-	سبتمبر

3. معدلات أوراق السوق النقدي

أذونات الخزينة المصدرة عن طريق نظام المناقصة في السوق الأولي

سبتمبر 2015		معدل الكوبون	
المعدل المتوسط المرجح / السعر	معدل الأقصى / السعر الأدنى		
0,58%	0,60%	أذونات الخزينة قصيرة الأجل لفترة 13 أسبوعاً	
0,55%	0,62%	أذونات الخزينة قصيرة الأجل لفترة 26 أسبوعاً	
102,01%	101,98%	2,00%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر أكتوبر 2015
106,75%	106,67%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر أكتوبر 2015
99,98%	99,94%	1,75%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر جانفي 2016
103,51%	100,40%	3,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جانفي 2016
100,56%	99,96%	2,00%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر فيفري 2016
105,84%	105,68%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر مارس 2016
103,50%	103,42%	2,25%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر مارس 2016
100,25%	100,76%	4,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر ماي 2016
99,87%	99,77%	2,00%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر جويلية 2016
103,58%	103,54%	2,25%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر نوفمبر 2016
100,45%	104,69%	4,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جانفي 2017
100,60%	100,00%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر مارس 2017
102,14%	101,97%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر مارس 2017
99,84%	99,64%	2,00%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر مارس 2017
107,87%	108,55%	3,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر مارس 2017
99,82%	99,82%	2,25%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر جويلية 2017
106,94%	106,22%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر سبتمبر 2017
117,35%	121,06%	4,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر مارس 2018
107,71%	106,82%	3,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لأفريل 2018
99,76%	99,35%	2,25%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر أفريل 2018
106,19%	105,44%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر أفريل 2018
99,11%	98,98%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر جويلية 2018
104,57%	108,43%	3,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر فيفري 2019
101,27%	99,33%	2,50%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر أفريل 2019
106,77%	107,91%	3,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر مارس 2019
110,48%	110,40%	3,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر مارس 2020
106,31%	105,84%	3,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر ماي 2020
98,98%	98,95%	2,75%	جاري أذونات الخزينة المماثلة لشهر جويلية 2020
99,76%	96,96%	3,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جانفي 2021
111,65%	111,56%	3,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر ماي 2021
100,26%	102,16%	5,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جويلية 2021
100,23%	103,05%	5,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جانفي 2022
107,07%	108,85%	3,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر أفريل 2022
96,07%	98,50%	3,25%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جويلية 2022
112,25%	109,96%	5,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جانفي 2023
109,33%	108,93%	3,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جوان 2023
121,75%	121,75%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر ديسمبر 2023
99,40%	96,66%	3,50%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر فيفري 2024
107,69%	108,58%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر مارس 2024
109,95%	110,50%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر أفريل 2025
95,03%	98,00%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جويلية 2025
115,64%	115,62%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جوان 2026
106,31%	106,30%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر ماي 2027
100,00%	100,00%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جويلية 2028
99,59%	87,85%	3,75%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر مارس 2029
92,70%	97,10%	4,00%	جاري السندات المماثلة للخزينة لشهر جويلية 2030

أذونات الخزينة المصدرة عن طريق نظام المناقصة في السوق الثانوي بين المختصين ببيع الخزينة

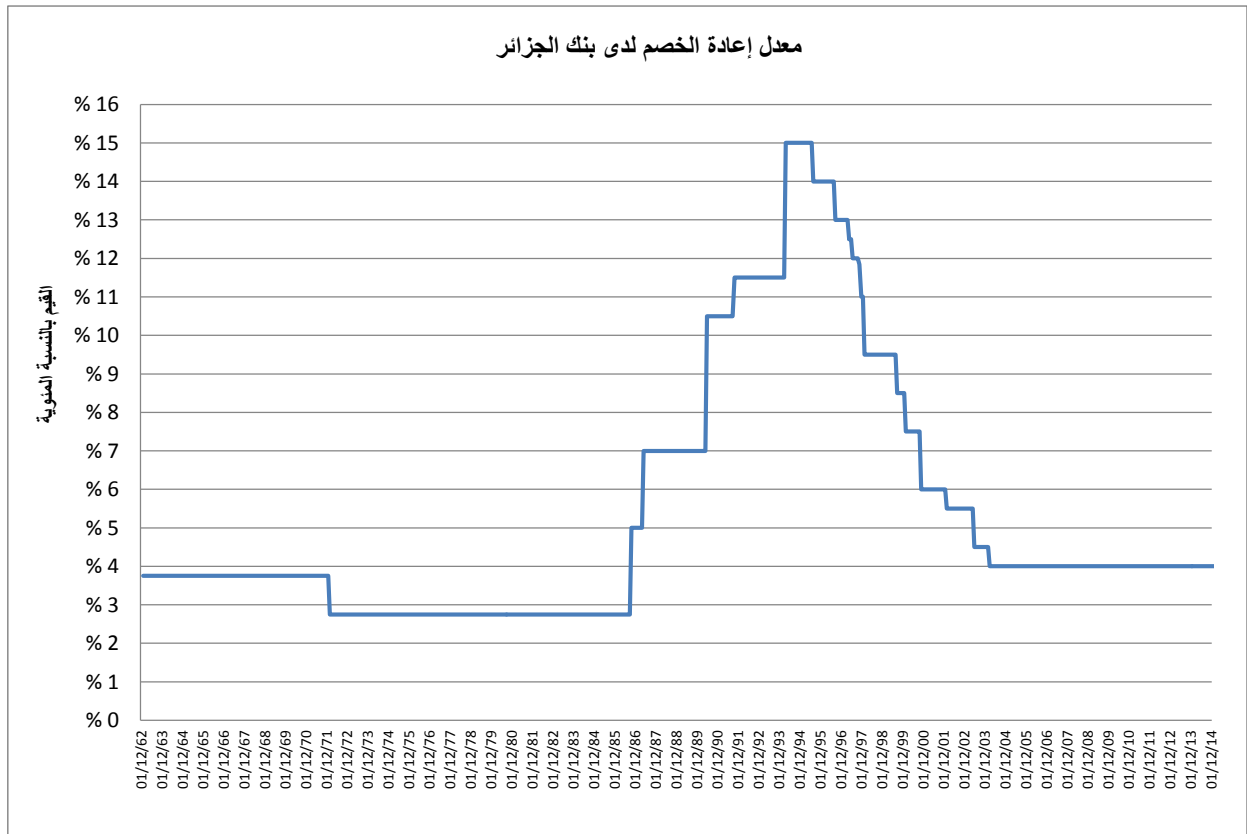
سبتمبر 2015		البيع		الشراء	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
		0,60%	0,38%	0,60%	0,52%
		0,61%	0,45%	0,62%	0,52%
		2,50%	1,69%	2,00%	1,75%
		2,06%	2,06%	2,00%	2,00%
		2,51%	2,51%	2,50%	2,50%
		معدل التفاوض لمدة 13 أسبوعاً			
		معدل التفاوض لمدة 26 أسبوعاً			
		معدل التفاوض لأذونات الخزينة المماثلة لمدة سنة			
		معدل التفاوض لأذونات الخزينة المماثلة لمدة سنتين			
		معدل التفاوض لأذونات الخزينة المماثلة لمدة 3 سنوات			



2.6. تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر
(القيم بالنسبة المئوية)

المعدل	إلى	يحسب ابتداء من
%3,75	1971/12/31	1963/01/01
%2,75	1986/09/30	1972/01/01
%5,00	1989/05/01	1986/10/01
%7,00	1990/05/21	1989/05/02
%10,50	1991/09/30	1990/05/22
%11,50	1994/04/09	1991/10/01
%15,00	1995/08/01	1994/04/10
%14,00	1996/08/27	1995/08/02
%13,00	1997/04/20	1996/08/28
%12,50	1997/06/28	1997/04/21
%12,00	1997/11/17	1997/06/29
%11,00	1998/02/08	1997/11/18
%9,50	1999/09/08	1998/02/09
%8,50	2000/01/26	1999/09/09
%7,50	2000/10/21	2000/01/27
%6,00	2002/01/19	2000/10/22
%5,50	2003/05/31	2002/01/20
%4,50	2004/03/06	2003/06/01
%4,00	A ce jour	2004/03/07

التمثيل البياني رقم 6 . 2 معدل إعادة الخصم



سعر الصرف

7. 1 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة
(قيم متوسطة خلال الفترة)

MRO 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
0,3153	8,8400	52,2027	259,4098	19,8399	20,2575	72,2824	7 154,6564	84,9888	114,9793	99,1927	74,4041	2010
0,2854	9,0071	52,2017	263,6417	19,4263	19,8354	73,6846	19,8354	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537	2011
0,2667	8,9835	49,8427	276,8173	20,6793	21,1142	77,6216	21,1142	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519	2012
0,2729	9,4468	49,1414	279,6174	21,1665	21,6121	77,0678	8 566,3310	81,4332	124,2186	105,4374	79,3809	2013
0,2769	9,5842	47,6083	282,8692	21,4775	21,9331	72,9246	8 801,2858	76,1748	132,6395	106,9064	80,5606	2014
0,2805	9,7518	49,9565	286,8667	21,7549	22,2135	78,7771	8 826,1516	82,1958	129,3400	108,9135	81,5903	2013 سبتمبر
0,2796	9,8900	50,1018	287,9421	21,6894	22,1459	78,4879	9 011,6730	83,1896	131,0289	110,9536	81,3421	أكتوبر
0,2761	9,6818	48,2750	283,7124	21,4159	21,8669	76,6139	8 797,9838	80,3386	129,3034	108,3847	80,3171	نوفمبر
0,2704	9,6026	47,4594	278,3191	20,9726	21,4149	73,9286	8 794,0131	76,0060	128,8547	107,6492	78,6569	ديسمبر
0,2688	9,2571	50,0208	276,4090	20,8463	21,2846	77,5711	8 401,4581	84,8690	121,3646	103,2113	78,1783	الثلاثي 1
0,2708	9,2481	48,8608	276,2777	21,0037	21,4456	76,9774	8 355,9939	79,8182	120,9567	102,8694	78,7687	الثلاثي 2
0,2764	9,5424	49,0801	282,1977	21,4356	21,8871	77,3726	8 626,0633	81,2893	124,6189	106,4943	80,3915	الثلاثي 3
0,2754	9,7280	48,6398	283,3886	21,3635	21,8135	76,3718	8 871,1277	79,8879	129,7551	109,0348	80,1209	الثلاثي 4
0,2698	9,2525	49,4317	276,3423	20,9262	21,3664	77,2696	8 378,3708	82,3042	121,1575	103,0376	78,4781	السداسي 1
0,2759	9,6352	48,8599	282,7932	21,3996	21,8503	76,8722	8 748,5955	80,5886	127,1870	107,7645	80,2562	السداسي 2
0,2729	9,4468	49,1414	279,6174	21,1665	21,6121	77,0678	8 566,3310	81,4332	124,2186	105,4374	79,3809	السنة
0,2726	9,6219	48,0642	281,5173	21,1415	21,5886	73,2085	8 851,1099	77,7140	134,0506	107,8200	79,2940	2014 جوان
0,2732	9,6194	46,6505	281,5173	21,1943	21,6407	71,1087	8 862,5224	78,1556	135,7582	107,6819	79,4865	جويلية
0,2750	9,5476	46,3868	281,9712	21,3314	21,7808	73,2319	8 794,2558	77,7178	133,6993	106,5767	80,0020	اوت
0,2791	9,4433	46,0209	283,2237	21,6459	22,1038	73,8057	8 679,7442	75,7211	132,4765	104,8360	81,1859	سبتمبر
0,2870	9,5716	46,5432	288,9252	22,2508	22,7262	74,4324	8 761,2624	77,2809	134,1708	105,8203	83,4736	أكتوبر
0,2914	9,5914	46,4414	291,2493	22,5937	23,0792	74,8183	8 795,5430	73,0017	133,7973	105,8137	84,7706	نوفمبر
0,2990	9,7479	47,0762	297,7540	23,1760	23,6824	75,4217	8 913,2726	72,8916	135,9842	107,2148	86,9862	ديسمبر
0,2678	9,5118	48,6062	276,0876	20,7704	21,2079	70,6235	8 720,3600	75,7784	128,8800	106,7062	77,8968	الثلاثي 1
0,2712	9,6457	48,8361	280,1023	21,0349	21,4788	72,3386	8 877,7647	77,2564	132,8109	108,2446	78,8915	الثلاثي 2
0,2758	9,5379	46,3567	282,2305	21,3885	21,8396	73,7287	8 779,8752	77,2081	134,0092	106,3816	80,2170	الثلاثي 3
0,2925	9,6391	46,6981	292,7062	22,6772	23,1664	74,8941	8 824,6237	74,4546	134,6896	106,3043	85,0907	الثلاثي 4
0,2695	9,5798	48,7229	278,1263	20,9047	21,3455	71,4945	8 800,2921	76,5289	130,8762	107,4874	78,4019	السداسي 1
0,2841	9,5885	46,5274	287,4683	22,0328	22,5030	74,3114	8 802,2494	75,8313	134,3494	106,3429	82,6539	السداسي 2
0,3066	9,5520	46,8496	303,0391	23,7450	24,2779	73,8212	9 477,8938	75,3616	135,1711	103,7936	89,1742	2015 جانفي
0,3230	9,8550	48,7757	317,9792	25,0422	25,5807	75,1147	10 049,3972	79,2128	143,9844	106,7693	93,9586	فيفري
0,3317	9,7549	49,3880	322,6956	25,7237	26,2674	76,5339	9 850,1354	80,1590	144,6174	104,5653	96,4794	مارس
0,3370	9,8649	50,3458	324,9687	26,1355	26,6876	79,2948	10 189,6600	82,0081	146,4318	105,7700	98,0243	أفريل
0,3381	10,0768	51,1539	325,6700	26,2248	26,7754	80,8177	10 544,8992	81,4695	152,0912	109,6907	98,3472	ماي
0,3388	10,1313	51,1120	326,1374	26,2795	26,8326	79,7309	10 573,9387	79,6771	153,2903	110,5029	98,5561	جوان
0,3422	10,1230	50,8851	328,7651	26,5431	27,1016	77,5634	10 447,6086	80,6943	154,9221	109,5572	99,5452	جويلية
0,3557	10,5761	53,1876	341,9865	27,5837	28,1685	78,6817	10 689,1662	84,0132	161,3611	115,2582	103,4645	اوت
0,3644	10,9085	54,4556	350,7535	28,2591	28,8566	79,9581	10 907,7693	88,2284	162,6787	119,1244	105,9867	سبتمبر
0,3206	9,7190	48,3475	314,6462	24,8478	25,3863	75,1791	9 789,3126	78,2595	141,2677	105,0077	93,2441	الثلاثي 1
0,3380	10,0235	50,8662	325,5908	26,2131	26,7650	79,9344	10 434,4932	81,0451	150,5816	108,6386	98,3086	الثلاثي 2
0,3539	10,5290	52,8079	340,3014	27,4462	28,0261	78,7174	10 677,8548	84,2617	159,5564	114,5602	102,9394	الثلاثي 3
0,3294	9,8737	49,6285	320,2040	25,5411	26,0864	77,5939	10 116,9433	79,6741	145,9974	106,8515	95,8159	السداسي 1

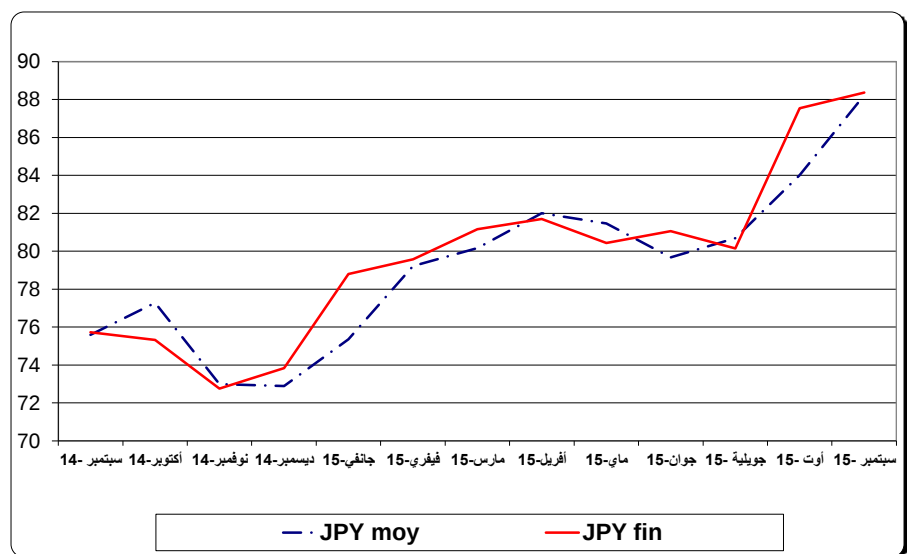
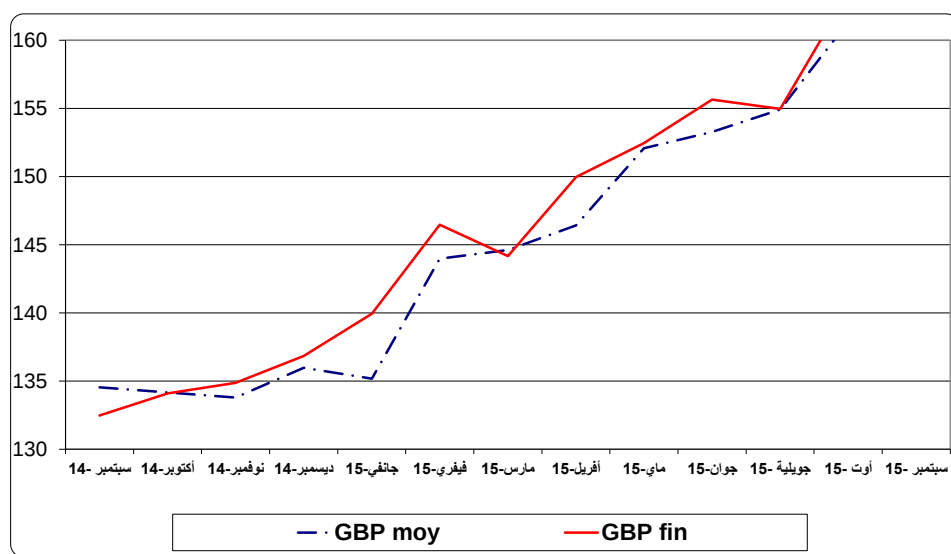
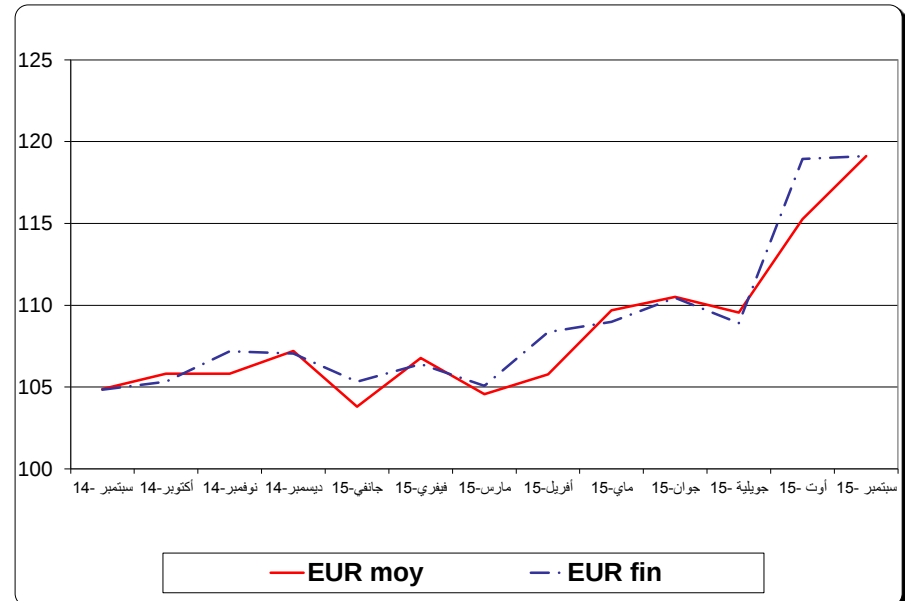
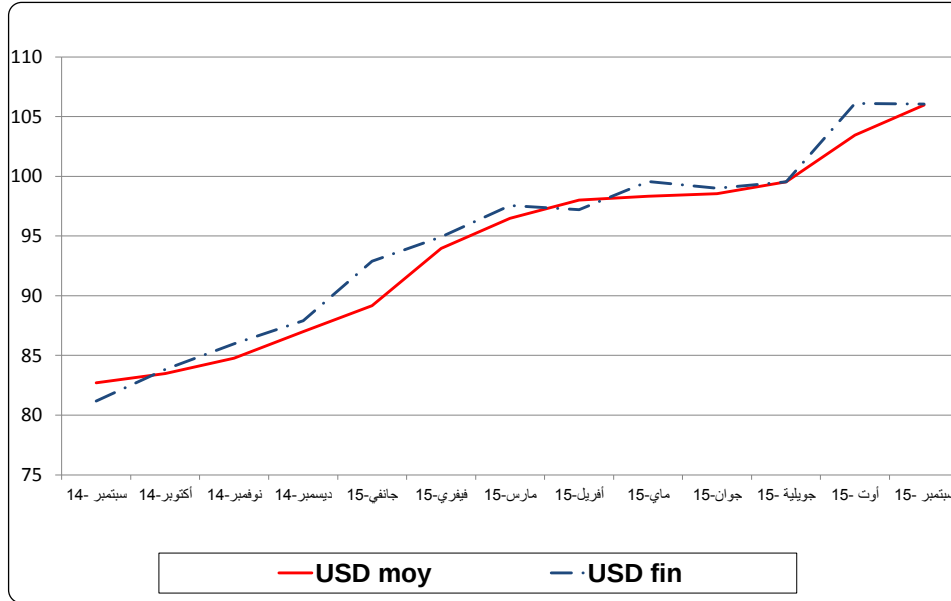
MRO 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
0,3134	8,8406	51,4159	262,8645	19,7178	20,1322	74,0363	7 896,5939	90,9293	114,6414	103,4953	73,9437	2010
0,2631	8,8471	50,8330	272,9458	20,2812	20,7074	74,4774	8 087,6547	98,0297	117,9759	106,5322	76,0563	2011
0,2685	9,2471	50,3660	277,7475	20,8248	21,2643	78,5661	8 532,9958	90,7114	126,2773	102,9469	78,1025	2012
0,2687	9,6018	47,6510	276,9893	20,8371	21,2781	73,4101	8 790,5521	74,4415	129,0816	106,8930	78,1524	2013
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	2014
0,2717	9,1403	49,5993	276,9373	21,0723	21,5149	77,7719	8 324,0113	83,9922	120,0426	103,2113	79,0240	الثلاثي 1 2013
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	102,8694	79,7345	الثلاثي 2
0,2799	8,8207	50,4167	287,5763	21,7092	22,1656	79,0377	8 987,4487	83,1719	131,4488	106,4943	81,4128	الثلاثي 3
0,2687	9,6018	47,6510	276,9893	21,2781	21,2781	73,4101	8 790,5521	74,4415	129,0816	109,0348	78,1524	الثلاثي 4
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	103,0376	79,7345	السداسي 1
0,2687	9,6018	47,6510	276,9893	21,2781	21,2781	73,4101	8 790,5521	74,4415	129,0816	107,7645	78,1524	السداسي 2
0,2725	9,6410	47,2530	281,2879	21,1351	21,5828	74,1853	8 904,3930	78,1841	134,9569	107,8200	79,2669	جوان 2014
0,2744	9,5919	46,4343	281,7442	21,2860	21,7349	73,1667	8 788,7057	77,6088	134,8859	107,6819	79,8322	جويلية
0,2761	9,4978	46,1983	282,2876	21,4174	21,8688	74,0015	8 774,8422	77,3769	133,3747	106,5767	80,3249	اوت
0,2844	9,4824	46,2764	287,0119	22,0514	22,5215	74,1822	8 694,4786	75,5888	134,5317	104,8360	82,7168	سبتمبر
0,2883	9,5676	46,4895	289,2580	22,3479	22,8268	74,7683	8 733,0244	75,3191	134,0926	105,3300	83,8414	أكتوبر
0,2956	9,7341	47,0318	295,0121	22,9137	23,4087	75,5979	8 893,8410	72,7606	134,8619	107,1928	85,9812	نوفمبر
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	ديسمبر
0,2699	9,6144	49,6181	278,7582	20,9309	21,3717	70,9782	8 856,3552	76,2601	130,6020	107,9980	78,4983	الثلاثي 1
0,2725	9,6410	47,2530	281,2879	21,1351	21,5828	74,1853	8 904,3930	78,1841	134,9569	108,2152	79,2669	الثلاثي 2
0,2844	9,4824	46,2764	287,0119	22,0514	22,5215	74,1822	8 694,4786	75,5888	134,5317	104,8808	82,7168	الثلاثي 3
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	الثلاثي 4
0,2725	9,6410	47,2530	281,2879	21,1351	21,5828	74,1853	8 904,3930	78,1841	134,9569	108,2152	79,2669	السداسي 1
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	السداسي 2
0,3194	9,7480	48,1279	314,7061	24,7045	25,2927	73,5298	10 033,6112	78,8033	139,9431	105,3268	92,9012	جانفي 2015
0,3264	9,8532	49,0624	320,4795	25,3112	25,8446	76,0047	9 990,1086	79,5725	146,4682	106,4073	94,9260	فيفري
0,3353	9,8717	50,2226	325,2665	26,0050	26,5609	76,6641	10 035,2249	81,1644	144,1623	105,0683	97,5474	مارس
0,3342	9,9555	50,6779	322,3237	25,9234	26,4665	80,7080	10 357,2163	81,7018	149,9735	108,3631	97,2128	أفريل
0,3423	10,0628	50,8022	328,6050	26,5499	27,1075	80,0348	10 535,6658	80,4357	152,4534	108,9914	99,5673	ماي
0,3404	10,1281	51,0770	327,6026	26,4012	26,9590	79,7984	10 628,7906	81,0658	155,6639	110,4494	99,0178	جوان
0,3423	10,0776	50,7067	328,2682	26,5445	27,1021	76,3751	10 315,7856	80,1412	154,9737	108,9098	99,5473	جويلية
0,3648	10,9109	54,6596	351,1491	28,2816	28,8868	80,0240	11 021,5870	87,5410	163,4441	118,9325	106,0997	اوت
0,3646	10,9049	54,4110	350,9346	28,2780	28,8743	79,0669	10 887,2196	88,3660	160,7098	119,1234	106,0524	سبتمبر
0,3353	9,8717	50,2223	325,2665	26,0050	26,5609	76,6641	10 035,2249	81,1644	144,1623	105,0683	97,5474	الثلاثي 1
0,3404	10,1281	51,0770	327,6026	26,4012	26,9590	79,7984	10 628,7906	81,0658	155,6639	110,4494	99,0178	الثلاثي 2
0,3646	10,9049	54,4110	350,9346	28,2780	28,8743	79,0669	10 887,2196	88,3660	160,7098	119,1234	106,0524	الثلاثي 3
0,3404	10,1281	51,0770	327,6026	26,4012	26,9590	79,7984	10 628,7906	81,0658	155,6639	110,4494	99,0178	السداسي 1

3.7 أسعار الصرف الدولية
(القيم المتوسطة خلال الفترة)

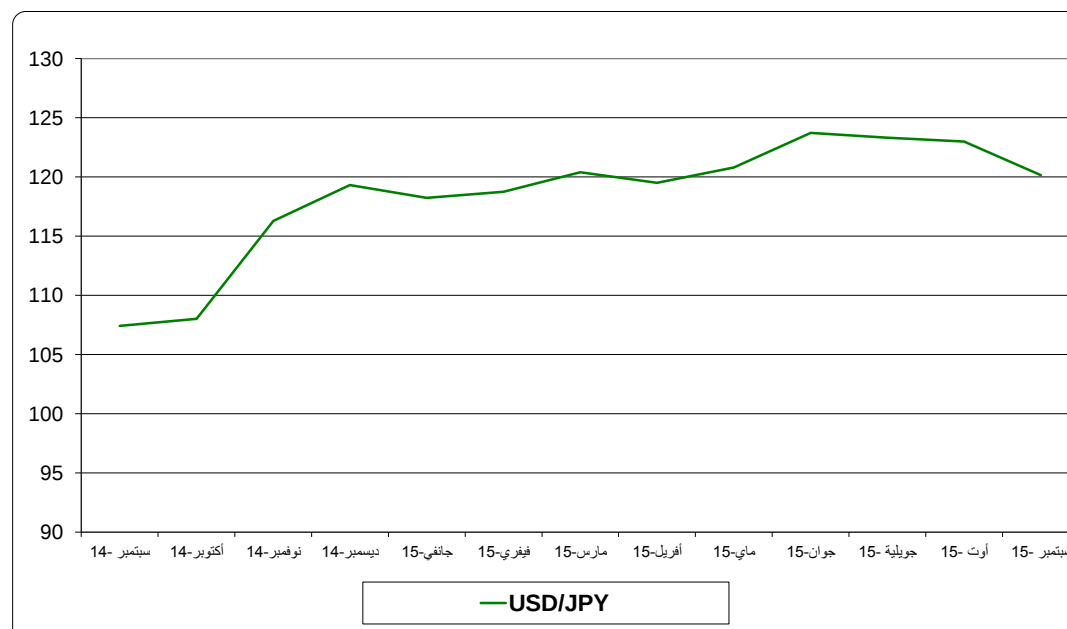
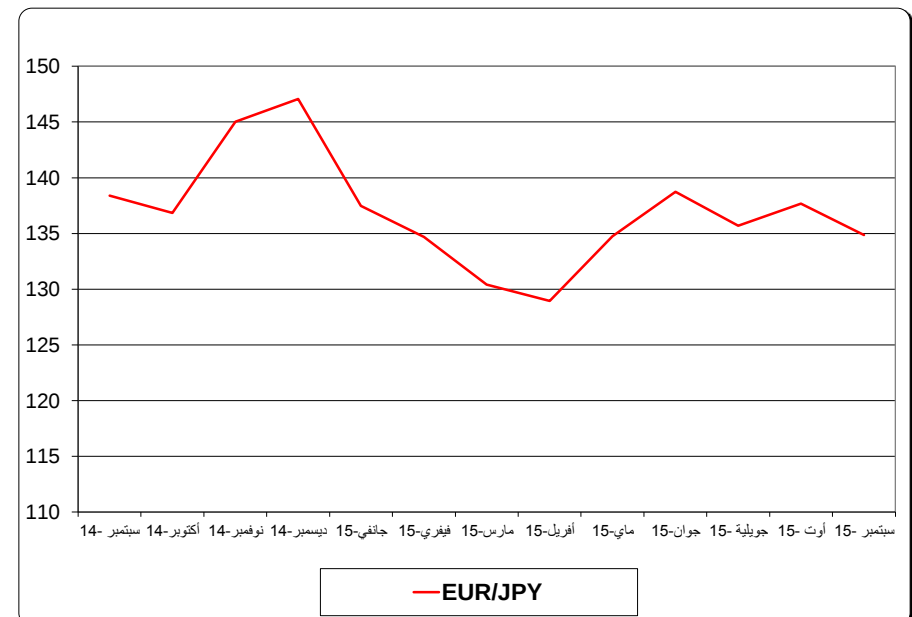
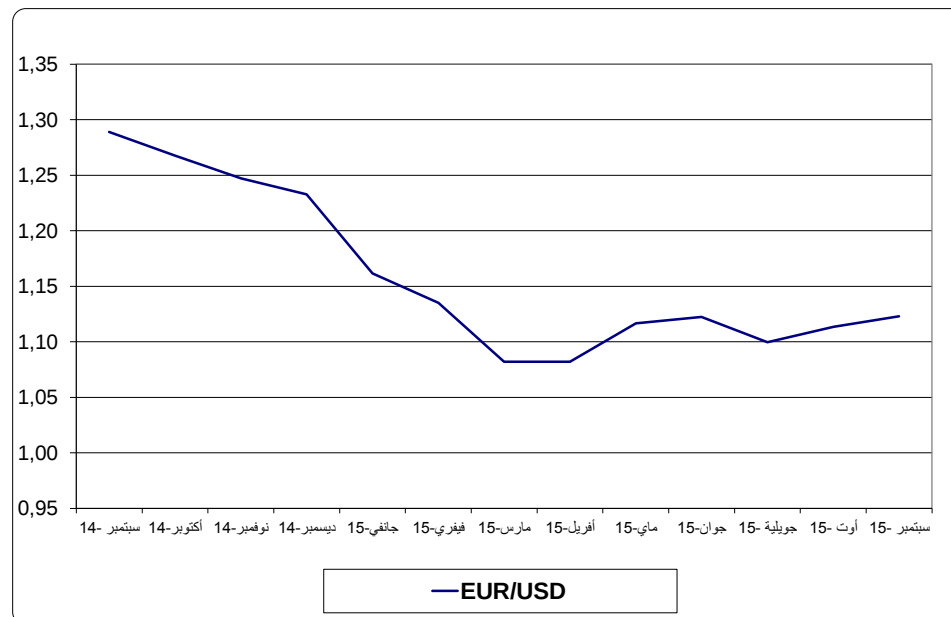
الدولار الأمريكي/الياباني USD/JPY (**) 1	الأورو/الياباني EUR/JPY (*) 1	الأورو/الدولار الأمريكي EUR/USD (**) 1	
87,78	116,46	1,3261	2010
79,70	110,96	1,3931	2011
79,82	112,61	1,2859	2012
97,60	129,66	1,3281	2013
105,74	140,38	1,3297	2014
92,25	121,80	1,3196	2013 الثلاثي 1
98,68	129,07	1,3064	الثلاثي 2
98,89	131,02	1,3252	الثلاثي 3
100,40	136,48	1,3619	الثلاثي 4
95,54	125,46	1,3128	السداسي 1
99,63	133,70	1,3433	السداسي 2
102,06	138,72	1,3595	2014 جوان
101,74	137,72	1,3533	جويلية
102,94	137,11	1,3315	اوت
107,43	138,39	1,2889	سبتمبر
108,03	136,85	1,2677	أكتوبر
116,30	145,03	1,2473	نوفمبر
119,32	147,06	1,2329	ديسمبر
102,76	140,80	1,3705	الثلاثي 1
102,10	140,00	1,3716	الثلاثي 2
104,00	137,75	1,3250	الثلاثي 3
114,55	142,75	1,2493	الثلاثي 4
102,425	140,40	1,371	السداسي 1
109,293	140,210	1,287	السداسي 2
118,25	137,47	1,1615	2015 جانفي
118,76	134,69	1,1350	فيفري
120,39	130,41	1,0819	مارس
119,51	128,94	1,0822	أفريل
120,80	134,75	1,1167	ماي
123,72	138,74	1,1226	جوان
123,31	135,68	1,0997	جويلية
123,00	137,68	1,1136	اوت
120,15	134,85	1,1229	سبتمبر
119,18	134,12	1,1246	الثلاثي 1
121,36	134,29	1,1069	الثلاثي 2
122,17	135,86	1,1119	الثلاثي 3
120,297	134,20	1,116	السداسي 1



التمثيل البياني 1.7 و 2 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية
(قيم متوسطة وقيم نهاية المدة)



التمثيل البياني 3-7 أسعار الصرف الدولية
(قيم يومية)





إحصائيات القطاع الحقيقي



الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات والأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الزراعة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2009	3 109,1	6 143,1	931,3	570,7	1 094,8	2 349,1	1 197,2	715,8
2010	4 180,4	7 063,5	1 015,3	617,4	1 257,4	2 586,3	1 587,1	747,7
2011	5 242,5	8 539,5	1 183,2	663,8	1 333,3	2 933,2	2 426,1	854,6
2012	5 536,4	9 642,3	1 421,7	728,6	1 491,2	3 305,2	2 695,7	1 077,5
2013	4 968,0	10 473,9	1 640,0	765,4	1 627,4	3 849,6	2 591,4	1 237,3
2014*	4 657,8	11 343,0	1 771,5	837,0	1 794,0	4 191,0	2 749,5	1 234,7

بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الزراعة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2009	31,2	61,6	9,3	5,7	11,0	23,6	12,0	7,2
2010	34,9	58,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	6,2
2011	34,9	58,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	6,2
2012	35,8	58,3	8,1	4,5	9,1	20,0	16,6	5,8
2013	34,1	59,3	8,7	4,5	9,2	20,3	16,6	6,6
2014*	29,8	62,8	9,8	4,6	9,8	23,1	15,5	7,4

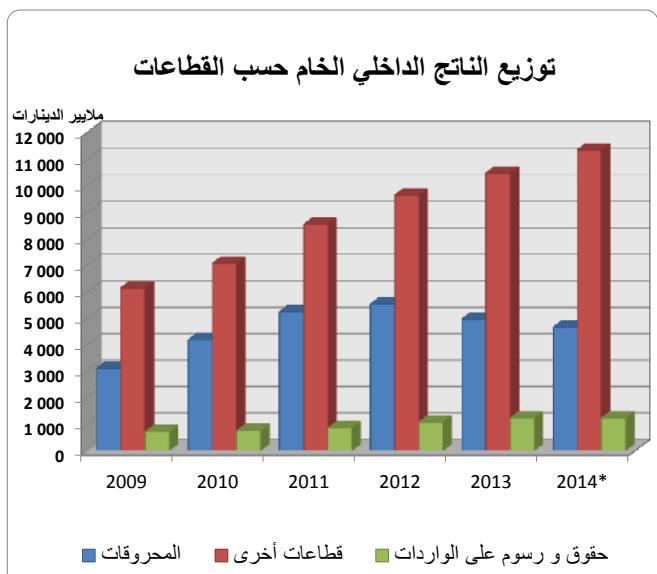
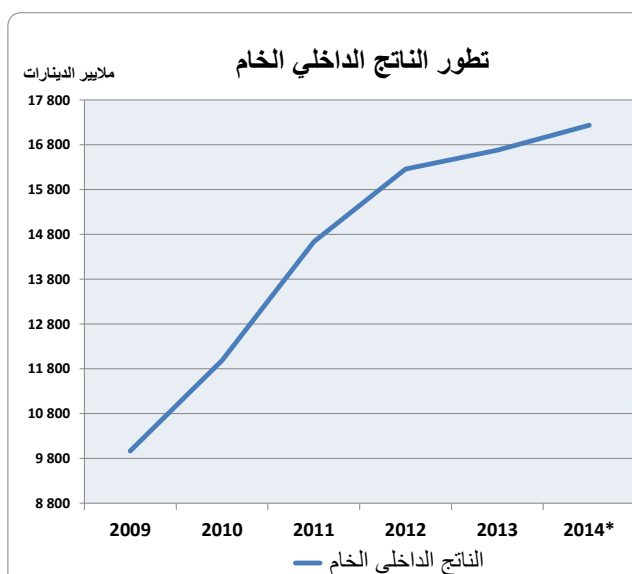
(تغير سنوي بالنسبة المئوية)

2009	-9,7%	-37,8%	13,9%	28,0%	8,2%	14,4%	11,1%	11,4%	9,5%
2010	20,3%	34,5%	15,0%	9,0%	8,2%	14,9%	10,1%	32,6%	4,5%
2011	22,1%	25,4%	20,9%	16,5%	7,5%	6,0%	13,4%	52,9%	14,3%
2012	11,1%	5,6%	12,9%	20,2%	9,8%	11,8%	12,7%	11,1%	26,1%
2013	2,6%	-10,3%	8,6%	15,4%	5,1%	9,1%	16,5%	-3,9%	14,8%
2014*	3,3%	-6,2%	8,3%	8,0%	9,3%	10,2%	8,9%	6,1%	-0,2%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء، مصلحة التخطيط

(*) معطيات مؤقتة

1.8 التمثيل البياني : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية



الصادرات و الواردات

سبتمبر 2015*	أوت 2015	جويلية 2015	الثلاثي الثالث 2015	الثلاثي الثاني 2015	الثلاثي الأول 2015	السادسي الأول 2015	2014	2013	2012	2011	2010	
البترول الخام												
654,7	742,6	834,4	2 231,8	3 089,9	2 728,6	5 818,5	18 343,2	24 326,5	27 750,4	28 744,8	20 724,9	القيمة (مليون دولار أمريكي)
115,9	186,3	152,6	454,7	712,2	753,5	1 465,7	4 315,9	5 170,4	5 608,0	3 914,5	3 116,7	منها : ترحيل الأرباح
13,6	15,8	14,9	44,3	50,0	50,1	100,1	184,5	223,1	250,4	254,6	258,7	(الحجم مليون برميل)
1,7	2,0	1,9	5,7	6,4	6,4	12,8	23,6	28,4	31,9	32,4	33,0	(الحجم مليون طن متري)
48,1	47,3	55,9	50,5	61,9	54,3	58,2	100,2	109,0	111,0	112,9	80,2	سعر الوحدة (دولار أمريكي للبرميل)
الكودنوسا												
127,4	225,3	171,5	524,2	615,3	608,2	1 223,5	3 886,7	4 838,6	4 698,2	5 495,9	4 268,7	القيمة (مليون دولار أمريكي)
27,2	25,9	8,3	61,4	129,0	82,7	211,6	350,8	198,3	173,2	229,5	196,4	منها : ترحيل الأرباح
2,9	5,2	3,5	11,5	10,5	11,8	22,2	42,9	48,4	45,6	53,1	54,3	الحجم (مليون برميل)
0,3	0,6	0,4	1,3	1,2	1,3	2,5	4,8	5,4	5,1	5,9	6,1	الحجم (مليون طن متري)
44,5	43,2	49,5	45,6	58,8	51,8	54,9	90,7	100,0	103,3	103,7	78,7	سعر الوحدة (دولار أمريكي للبرميل)
مواد البترول المكررة												
527,4	512,8	629,4	1 669,6	2 018,9	1 603,4	3 622,3	13 195,2	10 906,3	11 044,5	11 971,8	9 219,5	القيمة (مليون دولار أمريكي)
11,0	10,8	11,8	33,6	32,3	29,3	61,6	132,0	101,4	97,6	106,7	111,6	الحجم (مليون برميل)
1,4	1,4	1,5	4,3	4,1	3,7	7,8	16,7	12,8	12,4	13,5	14,1	الحجم (مليون طن متري)
47,8	47,5	53,3	49,7	62,6	54,7	58,8	100,0	107,6	113,1	112,2	82,6	سعر الوحدة (دولار للبرميل)
غاز البترول المميع												
159,5	183,6	226,9	569,9	751,3	688,1	1 439,4	5 203,4	4 390,1	4 775,8	5 202,8	4 086,9	القيمة (مليون دولار أمريكي)
10,0	23,8	19,9	53,6	84,6	59,4	144,0	291,5	202,8	251,4	426,6	373,1	منها : ترحيل الأرباح
2,5	2,8	3,1	20,1	21,6	19,5	41,1	78,6	58,1	59,8	65,4	64,3	الحجم (مليون برميل)
0,6	0,6	0,7	1,9	2,0	1,8	3,8	7,2	5,3	5,5	6,0	5,9	الحجم (مليون طن متري)
62,9	66,6	72,4	28,3	34,8	35,3	35,1	66,2	75,6	79,8	79,5	63,5	سعر الوحدة (دولار للبرميل)
الغاز الطبيعي المميع												
299,7	299,0	407,7	1 006,5	1 359,3	1 175,3	2 534,6	7 396,2	6 416,0	6 500,3	6 670,9	5 900,3	القيمة (مليون دولار أمريكي)
1,8	1,8	2,5	6,2	7,7	5,2	12,9	28,5	24,4	24,2	27,3	31,2	الحجم (مليون م3)
42,8	43,4	58,9	145,1	181,2	120,9	302,1	666,0	571,6	565,1	636,8	714,1	الحجم (ليتر من وحدة الحرارة البريطانية BTU)
164,5	161,7	161,2	162,3	175,9	225,8	196,0	259,6	262,5	268,5	244,5	189,1	سعر الوحدة (دولار لتعثر المكعب من الغاز الطبيعي المميع)
7,0	6,9	6,9	6,9	7,5	9,7	8,4	11,1	11,2	11,5	10,5	8,3	سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية BTU)
الغاز الطبيعي												
452,1	516,8	592,8	1 561,7	1 649,7	1 903,1	3 563,6	10 336,9	12 785,1	15 802,1	13 575,6	11 942,4	القيمة (مليون دولار أمريكي)
2,2	2,5	2,6	7,3	6,8	5,9	12,7	27,4	32,7	37,3	35,7	37,8	الحجم (مليار م3)
82,9	94,8	98,3	262,4	252,0	219,2	471,6	1 029,1	1 224,5	1 398,4	1 339,7	1 416,0	الحجم (ليتر من وحدة الحرارة البريطانية BTU)
206,4	206,9	228,5	214,4	242,9	322,2	280,6	376,7	391,5	423,3	380,1	315,5	سعر الوحدة (دولار لآلاف متر مكعب)
5,5	5,5	6,0	6,0	6,5	8,7	7,6	10,0	10,4	11,3	10,1	8,4	سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية BTU)
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار)												
2 220,7	2 480,2	2 862,7	7 563,6	9 484,4	8 706,7	18 201,9	58 361,6	63 662,6	70 571,4	71 661,8	56 142,7	
185,2	275,3	261,7	722,1	1 064,6	997,3	2 061,9	5 255,5	5 911,2	6 341,9	4 973,5	3 937,5	منها : حصصة شركاء سوناطراك

(*)معلومات مؤقتة

2.9. هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	945	6 027	1 406	9 944	330	15 573	5 987
2011	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015	1 181	5 132	811	5 972	323	8 790	5 126
السادس الأول	490	2 541	389	2 907	149	4 378	2 396
الثاني الأول	691	2 591	422	3 065	174	4 412	2 730
الثاني الثاني	519	1 936	327	2 676	139	3 989	2 343
الثاني الثالث	260	627	114	892	43	1 287	856
جويلية	204	663	124	986	49	1 399	779
أوت	55	646	89	798	47	1 303	708
سبتمبر	3 646						
(النسبة المئوية للواردات)							
2010	100	2,35	14,99	3,50	24,73	38,73	14,89
2011	100	2,46	20,73	3,75	22,05	33,72	16,79
2012	100	9,84	17,91	3,65	21,10	27,00	19,84
2013	100	7,93	17,43	3,22	19,69	28,68	22,23
2014	100	4,89	18,87	3,23	21,84	32,41	17,64
2015	100	4,32	18,77	2,97	21,85	32,16	18,75
السادس الأول	100	3,70	19,18	2,94	21,94	33,04	18,08
الثاني الأول	100	4,91	18,40	3,00	21,76	31,32	19,38
الثاني الثاني	100	4,35	16,23	2,74	22,43	33,44	19,64
الثاني الثالث	100	6,37	15,37	2,79	21,87	31,55	20,99
جويلية	100	4,85	15,77	2,95	23,45	33,28	18,53
أوت	100	1,51	17,72	2,44	21,89	35,74	19,42
سبتمبر	100						

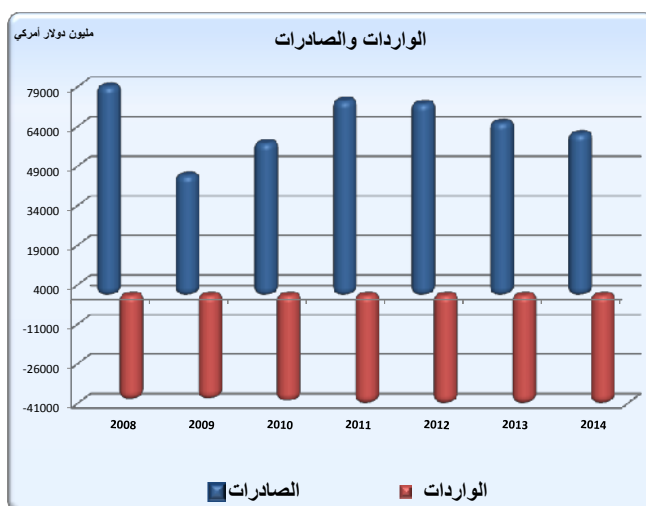
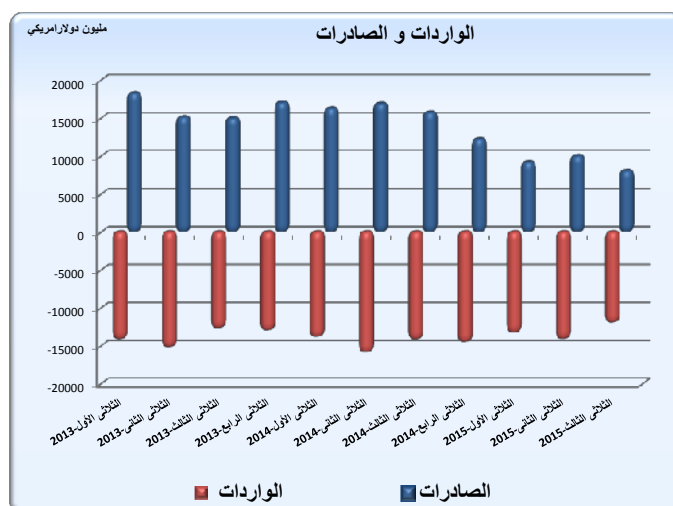
الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	56 143	1 619	305	165	1 089	-	27	33
2011	71 662	2 140	357	162	1 495	-	36	16
2012	70 571	2 048	314	167	1 519	-	30	18
2013	63 326	2 161	402	108	1 608	-	25	18
2014	58 362	2 810	323	49	2 350	2	15	10
2015	18 191	1 054	149	49	842	-	8	6
السادس الأول	8 707	512	80	28	398	-	3	3
الثاني الأول	9 484	542	69	21	444	-	5	3
الثاني الثاني	7 564	514	45	27	435	-	5	2
الثاني الثالث	2 863	171	16	9	144	-	1	1
جويلية	2 480	188	21	10	152	-	4	1
أوت	2 221	155	8	8	139	-	-	-
سبتمبر	2 376							
(النسبة المئوية للصادرات)								
2010	100,00	2,80	0,53	0,29	1,89	-	0,05	0,06
2011	100,00	2,90	0,48	0,22	2,03	-	0,05	0,02
2012	100,00	2,82	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013	100,00	3,30	0,61	0,16	2,46	-	0,04	0,03
2014	100,00	4,59	0,53	0,08	3,84	0	0,02	0,02
2015	100,00	5,48	0,77	0,25	4,38	-	0,04	0,03
السادس الأول	100,00	5,55	0,87	0,30	4,32	-	0,03	0,03
الثاني الأول	100,00	5,41	0,69	0,21	4,43	-	0,05	0,03
الثاني الثاني	100,00	6,36	0,56	0,33	5,38	-	0,06	0,02
الثاني الثالث	100,00	5,64	0,53	0,30	4,75	-	0,03	0,03
جويلية	100,00	7,05	0,79	0,37	5,70	-	0,15	0,04
أوت	100,00	6,52	0,34	0,34	5,85	-	0,00	0,00
سبتمبر	100,00							

(*) معطيات مؤقتة

المصدر: المديرية العامة للجمارك

(**) معطيات بنك الجزائر

التمثيل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات



مؤشر أسعار المستهلك خارج المواد الغذائية(**)	صنف								مؤشر أسعار المستهلك الكلي	
	8	7	6	5	4	3	2	1		
125,15	127,75	119,06	141,81	114,22	111,44	129,98	104,60	138,96	131,10	2009
129,70	141,78	118,89	145,34	117,45	113,56	131,71	107,46	144,85	136,23	2010
135,90	162,96	119,55	149,68	122,61	117,50	133,52	114,41	0,08	142,39	2011
144,93	184,83	123,00	156,43	127,90	122,11	139,57	117,84	169,42	155,05	2012
148,86	190,63	116,66	165,66	131,62	123,47	141,52	124,59	175,74	160,44	2013
149,19	188,79	116,29	165,95	132,82	125,39	142,05	125,91	173,96	159,86	
149,09	182,80	122,03	166,05	133,74	125,99	141,86	128,31	175,16	160,32	
148,75	182,66	122,87	163,11	134,56	126,68	141,68	129,93	174,33	159,77	
149,02	189,71	116,48	165,81	132,22	124,43	141,79	125,25	174,85	160,15	
148,92	182,73	122,45	164,58	134,15	126,34	141,77	129,12	174,75	160,05	السادس الأول
148,97	186,22	119,46	165,19	133,19	125,38	141,78	127,19	174,80	160,10	السادس الثاني
152,82	188,44	136,16	163,61	139,53	129,69	144,11	136,02	180,80	164,88	السنة
153,22	189,54	136,13	163,61	140,19	131,30	144,11	136,18	181,65	165,47	2014
153,56	189,58	137,55	163,62	140,36	131,30	143,88	137,96	183,89	166,63	جويلية
153,70	189,66	137,77	163,62	140,36	131,43	143,88	138,71	191,43	169,96	أوت
154,05	188,79	139,34	164,09	141,36	131,56	143,88	139,55	188,78	169,02	سبتمبر
154,33	188,89	140,58	164,13	141,45	132,51	143,56	140,45	187,71	168,72	أكتوبر
149,64	184,09	122,07	162,72	136,31	127,45	142,72	133,10	177,31	161,56	نوفمبر
151,20	186,76	122,59	163,53	138,80	129,55	143,99	134,77	177,72	162,62	ديسمبر
153,20	189,19	136,61	163,61	140,03	130,76	144,03	136,72	182,11	165,66	الثلثي الأول
154,03	189,11	139,23	163,95	141,06	131,83	143,77	139,57	189,31	169,23	الثلثي الثاني
150,42	185,43	122,33	163,12	137,56	128,50	143,35	133,94	177,52	162,09	الثلثي الثالث
153,61	189,15	137,92	163,78	140,54	131,30	143,90	138,15	185,71	167,45	الثلثي الرابع
152,02	187,29	130,13	163,45	139,05	129,90	143,63	136,04	181,61	164,77	السادس الأول
152,11	192,00	128,51	164,13	141,45	132,51	143,56	142,18	188,50	164,78	السادس الثاني
152,23	194,14	128,63	165,74	145,63	132,60	144,49	143,58	188,95	164,92	السنة
152,44	197,83	128,63	166,13	146,09	132,72	145,13	143,79	190,61	165,20	2015
157,41	197,93	128,57	168,62	146,09	134,91	145,13	143,79	188,12	170,64	جانفي
158,08	197,96	128,58	169,83	147,01	134,91	145,13	145,51	188,90	171,36	فيفري
158,46	197,98	128,77	169,88	147,37	135,07	145,51	147,33	190,19	172,14	مارس
160,06	200,76	143,14	169,88	147,37	135,12	145,51	147,53	185,40	170,98	أفريل
161,13	201,71	143,14	171,77	148,63	137,56	145,51	147,90	188,33	172,85	ماي
161,77	201,77	144,84	171,88	148,85	137,56	145,65	151,12	196,66	176,80	يون
152,26	194,66	128,59	165,33	144,39	132,61	144,39	143,18	189,35	164,97	جويلية
157,98	197,96	128,64	169,44	146,82	134,96	145,26	145,54	189,07	171,38	أوت
160,99	201,41	143,71	171,18	148,28	136,75	145,56	148,85	190,13	173,54	سبتمبر
155,12	196,31	128,62	167,39	145,61	133,79	144,83	144,36	189,21	168,17	أكتوبر

2.10 تغيرات مؤشر أسعار المستهلك (*)

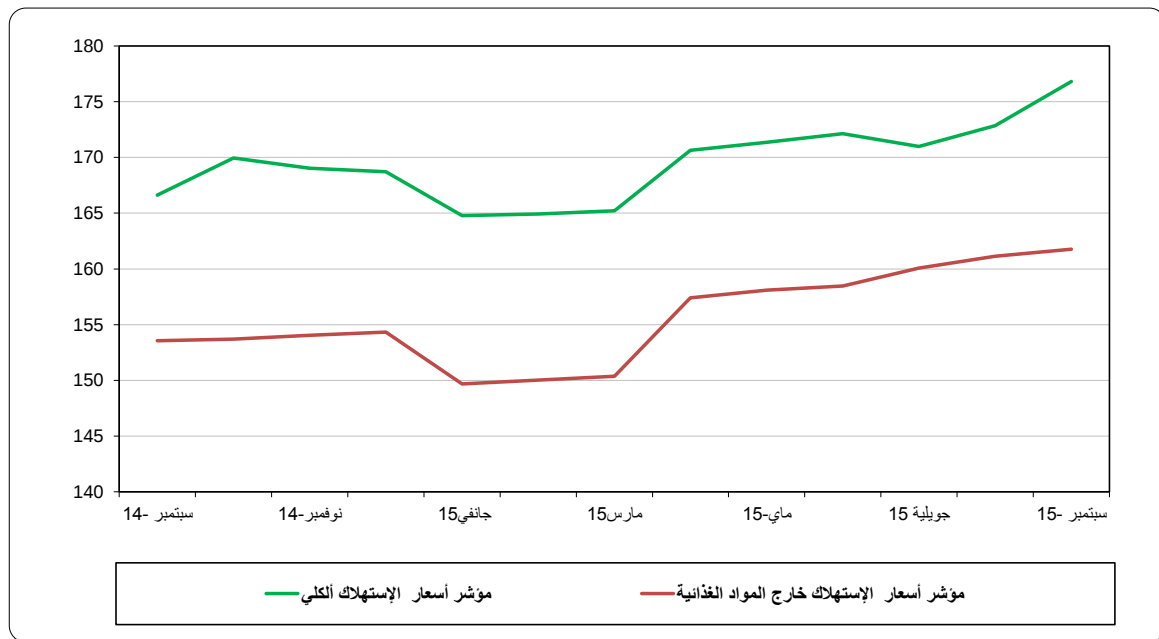
التغيرات خارج المواد الغذائية(**)	صنف								تغيرات مؤشر أسعار المستهلك بالمتوسط السنوي(*)	
	8	7	6	5	4	3	2	1		
3,73%	7,88%	6,03%	3,58%	3,37%	1,82%	2,67%	0,44%	8,23%	5,74%	2009
3,64%	10,98%	-0,14%	2,48%	2,83%	3,53%	1,85%	2,73%	4,24%	3,91%	2010
4,78%	14,94%	0,55%	2,99%	4,40%	3,47%	1,38%	3,68%	4,22%	4,52%	2011
6,09%	13,42%	2,88%	4,51%	4,31%	3,89%	4,52%	5,77%	12,22%	8,89%	2012
3,32%	1,73%	-2,87%	5,61%	4,14%	2,68%	1,59%	7,75%	3,18%	3,26%	2013
1,65%	-1,99%	2,75%	0,69%	4,15%	3,07%	0,94%	7,30%	1,32%	1,49%	2014
1,62%	-1,61%	3,90%	0,13%	4,16%	3,18%	0,99%	7,26%	1,26%	1,45%	
1,60%	-1,32%	5,04%	-0,42%	4,17%	3,29%	1,06%	7,17%	1,61%	1,60%	
-1,02%	-0,76%	6,22%	-0,97%	4,17%	3,41%	1,13%	7,12%	2,70%	2,10%	
-0,76%	-0,10%	7,52%	-1,01%	4,31%	3,53%	1,20%	7,08%	3,45%	2,58%	
-0,10%	0,57%	8,93%	-1,05%	4,40%	3,60%	1,30%	7,14%	3,90%	2,92%	ديسمبر
2,35%	1,40%	9,12%	-0,73%	4,50%	3,67%	1,39%	7,19%	4,26%	3,25%	2015
2,64%	2,26%	9,09%	-0,47%	4,75%	3,74%	1,42%	7,27%	4,82%	3,67%	
2,88%	2,90%	9,06%	-0,21%	4,99%	3,81%	1,38%	7,32%	5,38%	4,06%	
3,14%	3,51%	9,00%	0,17%	5,24%	3,88%	1,34%	7,38%	5,99%	4,48%	
3,40%	4,11%	8,95%	0,62%	5,26%	3,96%	1,31%	7,46%	6,43%	4,83%	
3,67%	4,70%	8,89%	1,06%	5,32%	4,02%	1,26%	7,56%	6,43%	4,97%	جانفي
3,83%	4,94%	8,30%	1,50%	5,37%	4,08%	1,21%	7,65%	6,31%	5,00%	فيفري
4,03%	5,19%	7,71%	2,04%	5,49%	4,15%	1,16%	7,77%	6,39%	5,14%	مارس
4,25%	5,45%	7,14%	2,59%	5,61%	4,22%	1,15%	7,97%	6,52%	5,32%	أفريل

المفتاح

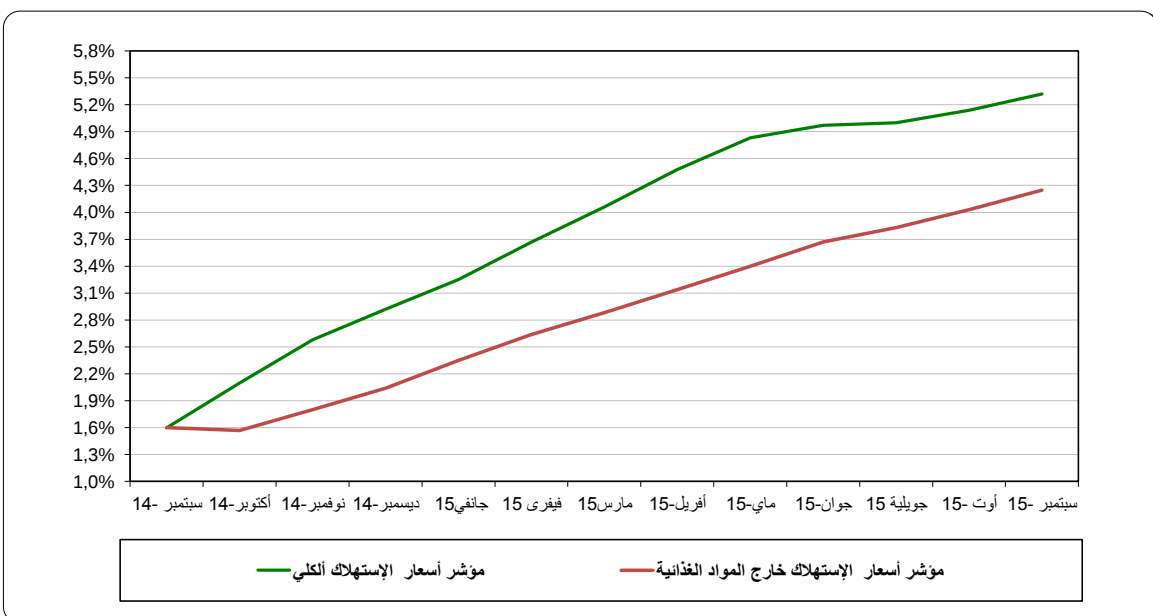
3 السكن و التفتت
6 النقل / الإتصال2 الملابس و الأحدثية
5 الصحة
8 أخرى1 المواد الغذائية و المشروبات الغير الكحولية
4 الأثاث
7 التربية و الثقافة و النشاطات(*) التصفح المتوسط السنوي
(**) حساب بنك الجزائر

النشرة الإحصائية الثلاثية - ديسمبر 2015

التمثيل البياني 1.10 مؤشر أسعار المستهلك



التمثيل البياني 2.10 تغيرات مؤشر أسعار المستهلك



الملحق رقم 05: دور ميزان المدفوعات في تنشيط الواردات

REGRESSION

/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT Balance_Des_Paiement
/METHOD=ENTER Exportations.

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Exportations ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1628,533	1	1628,533	23,144	,000 ^b
	Résidus	1688,778	24	70,366		
	Total	3317,311	25			

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement

b. Prédicteurs : (Constante), Exportations

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-5,287	2,840		-1,862	,075
	Exportations	,336	,070	,701	4,811	,000

a. Variable dépendante : Balance_Des_Paiement



BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE

SERIES RETROSPECTIVES

**STATISTIQUES MONETAIRES
1964-2011**

**STATISTIQUES DE LA BALANCE DES
PAIEMENTS
1992-2011**

Hors série ~ JUIN 2012





**STATISTIQUES MONETAIRES
1964 – 2011**

ET

**STATISTIQUES DE LA BALANCE
DES PAIEMENTS
1992 – 2011**



SOMMAIRE

I. Introduction	8
II. Les Statistiques Monétaires	10
<i>A - Situation monétaire, de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaie, 1964 – 1974</i>	12
<i>B - Situation monétaire, de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaie, 1975 – 1991</i>	26
<i>C - Situation monétaire, de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaie, 1992 – 2004</i>	46
<i>D - Situation monétaire, de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaie, 2004 – 2011</i>	60
III. Méthodologie d'Elaboration des Statistiques Monétaires	74
IV. Les Statistiques de la Balance des Paiements, 1992 – 2004	84
V. Méthodologie d'Elaboration des Statistiques de la Balance des Paiements	90
VI. Glossaire	103



LISTE DES ABREVIATIONS

AIB – **A**utres **I**nstitutions **B**ancaires

AID – **A**ssociation **I**nternationale de **D**éveloppement

H/BA – **H**ors **B**anque d'Algérie

BA – **B**anque d'Algérie

BAA – **B**anque **A**rabes et **A**fricaines

BAD – **B**anque **A**lgérienne de **D**éveloppement

BAFD – **B**anque **A**fricaine de **D**éveloppement

BCA – **B**anque **C**entrale d'Algérie (ancienne appellation de la **BA**)

BCM – **B**anque **C**réatrices de **M**onnaie

BIRD – **B**anque **I**nternationale pour la **R**econstitution et le **D**éveloppement

CACAM – **C**aisse **A**lgérienne du **C**rédit **A**gricole **M**utualiste

CCP – **C**entre de **C**hèques **P**ostaux

DTS – **D**roits de **T**irages **S**péciaux

FMI – **F**onds **M**onétaire **I**nternational

ISBLSM – **I**nstitutions **S**ans **B**ut **L**ucratif au **S**ervice des **M**énages

M< – **M**oyen et **L**ong **T**erme

MSMF – **M**anuel des **S**tatistiques **M**onétaires et **F**inancières

SFI – **S**tatistiques **F**inancières **I**nternationales



I. INTRODUCTION

En vertu des attributions qui lui sont assignées par la loi, la Banque d'Algérie élabore les statistiques monétaires et celle relatives à la balance des paiements sur la base des informations fournies par le système bancaire et financier.

Ces statistiques font l'objet d'un suivi permanent de la part de la banque d'Algérie en vue d'une amélioration continue sur le plan de la fiabilité, de la périodicité et des délais de diffusion. Elles sont destinées à un large public d'utilisateurs aux fins d'appréciation des évolutions macroéconomiques et monétaires

Le bulletin statistique de la banque d'Algérie, dans sa nouvelle édition, est scindé en deux parties. La première reprend la série des statistiques monétaires pour la période 1964 à 2011 qui comprend, notamment :

- La situation de la Banque d'Algérie ;
- La situation consolidée des banques créatrices de monnaie ;
- La situation monétaire.

La seconde partie concerne la balance des paiements et traite de la période 1992 à 2011.

Une note méthodologique est adossée à chaque partie permettant aux utilisateurs une bonne compréhension du processus d'élaboration de ces statistiques.

LES STATISTIQUES MONÉTAIRES

La présentation de la série « statistiques monétaires » a été subdivisée en trois parties

PARTIE A

Elle reprend les différentes situations des statistiques monétaires (Situations monétaire, de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaies) entre 1964 et 1974.

Cette partie est complétée par des graphiques représentant l'évolution des différents agrégats monétaires et de leurs contreparties et ce, en volume et en variation.

PARTIE B

La partie B retrace les différentes situations monétaires et bancaires entre 1975 et 1991 élaborées sur la base d'instruments. Elle prend en charge l'introduction de nouveaux comptes et la suppression d'autres dans la situation de la Banque d'Algérie et celle des banques créatrices de monnaie qui n'existaient pas dans l'ancienne présentation.

Cette partie comporte également des graphiques qui présentent l'évolution des agrégats monétaires et leurs contreparties en stock et en variation.

PARTIE C

La présentation des différentes situations dans cette partie repose essentiellement sur le nouveau GUIDE DES STATISTIQUES MONÉTAIRES ET BANCAIRES élaboré par le Fonds Monétaire International « FMI » en avril 1987 faisant ressortir un classement par agents économiques et par instruments, afin d'expliquer la façon dont les données monétaires et bancaires des Statistiques Financières Internationales « SFI » sont élaborées et consolidées.

Cette partie couvre la période allant de 1992 à 2011 en données chiffrées et graphiques. Cependant, à partir de l'année 1998, le reclassement du compte « Titres des entreprises acquis sur marché » dans la situation de la Banque d'Algérie a nécessité, pour ce qui est de cette situation, de scinder cette période en deux.

La présentation des différentes situations est suivie par une note méthodologique qui explique les différentes étapes d'élaboration des statistiques monétaires et bancaires à partir de 1992.

LES STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS

Cette partie comporte les statistiques de la balance des paiements depuis 1992 à 2011. Elle est suivie par une note méthodologique qui présente la méthode d'élaboration de ces statistiques selon la 5^{ème} version du Manuel de la Balance des Paiements édité par le FMI.

II. Les Statistiques Monétaires

1964 – 2011



***A - Situation Monétaire
Situation de la Banque d'Algérie
Situation des Banques Créatrices de Monnaie
1964 – 1974***

TABLEAU A1 : SITUATION MONETAIRE
« 1964 – 1968 »

En millions de DA

	1964	1965	1966	1967	1968
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	869	714	1 221	2 033	2 453
Banque d'Algérie	871	691	1 145	1 857	2 162
Banque commerciales	-2	23	76	176	291
CREDITS INTERIEURS	4 255	5 272	5 018	6 009	8 442
CREDITS A L'ETAT (nets)	1 801	2 153	2 117	2 542	3 352
Banque d'Algérie	1 065	1 320	1 174	976	1 246
Banques commerciales	273	326	359	1 014	1 474
Autres crédits	463	507	584	552	632
CREDITS A L'ECONOMIE	2 454	3 119	2 901	3 467	5 090
Banque d'Algérie	582	1 246	989	704	593
Banques commerciales	1 872	1 873	1 912	2 763	4 497
dont : prêt et réescompte de la BA	612	280	130	178	172
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	4 724	5 255	5 778	7 553	10 147
Monnaie	4 639	5 128	5 550	7 065	9 311
Circulation fiduciaire H/BA	2 581	2 765	2 838	3 227	3 704
Dépôts a vue	1 595	1 856	2 128	3 286	4 975
Dépôts auprès du Trésor et des CCP	463	507	584	552	632
Quasi-monnaie	85	127	228	488	836
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	0	0	155	203	277
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L T	0	0	0	0	0
CONTREPARTIE DES ALLOCATIONS DTS	0	0	0	0	0
AUTRES POSTES (nets)	400	731	306	286	471

TABLEAU A1 (SUITE) : SITUATION MONETAIRE
« 1969– 1974 »

En millions de DA

	1969	1970	1971	1972	1973	1974
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	2 348	1 511	1 525	2 196	4 580	7 159
Banque d'Algérie	1 793	1 341	1 342	1 822	4 339	6 413
Banque commerciales	555	170	183	374	241	746
CREDITS INTERIEURS	11 280	12 894	14 403	18 847	23 678	25 691
CREDITS A L'ETAT (nets)	3 851	5 969	5 974	5 236	5 209	3 841
Banque d'Algérie	1 628	3 329	3 806	2 487	619	-1 389
Banques commerciales	1 507	1 534	1 018	1 483	3 154	2 004
Autres crédits	716	1 106	1 150	1 266	1 436	3 226
CREDITS A L'ECONOMIE	7 429	6 925	8 429	13 611	18 469	21 850
Banque d'Algérie	524	336	342	351	338	335
Banques commerciales	6 905	6 589	8 087	13 260	18 131	21 515
dont : prêt et réescompte de la BA	560	168	913	3 093	4 750	6 285
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	12 120	13 076	13 925	18 139	22 930	25 772
Monnaie	11 010	11 625	12 951	16 746	21 493	24 248
Circulation fiduciaire H/BA	4 157	4 735	5 699	7 049	8 817	10 451
Dépôts a vue	6 137	5 784	6 102	8 431	11 240	10 571
Dépôts auprès du Trésor et des CCP	716	1 106	1 150	1 266	1 436	3 226
Quasi-monnaie	1 110	1 451	974	1 393	1 437	1 524
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	1073	614	916	1 539	1 641	2 779
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L T	0	0	0	595	2 814	2 701
CONTREPARTIE DES ALLOCATIONS DTS	119	62	130	199	199	199
AUTRES POSTES (nets)	316	653	957	571	674	1 402

TABLEAU A2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1964 – 1968 »

En millions de DA

ACTIF	1964	1965	1966	1967	1968
AVOIRS EXTERIEURS	1 002	972	1 393	2 211	2436
Position de réserve au FMI	74	74	77	81	85
Encaisse Or	28	28	28	767	1 013
Avoirs à l'étranger	823	756	1 222	1 308	1 313
Billets et monnaies étrangers	37	51	20	26	16
Accords de paiements internationaux	40	63	46	29	9
Avoirs en DTS	0	0	0	0	0
CREANCES SUR L'ETAT	1 698	1 590	1 511	1 122	1 505
encaisse des monnaies divisionnaires	7	5	5	4	3
Monnaies divisionnaires H/BA	39	40	30	34	39
Dépôts aux CCP	1 499	1 392	1 324	932	1 311
Créances selon loi 62/156	40	40	40	40	40
Avances en contrepartie émission	33	33	32	32	32
Créances résultant transfert émission	80	80	80	80	80
Trésor public solde débiteur	0	0	0	0	0
CREDITS A L'ECONOMIE	582	1 246	989	704	593
Avances à l'agriculture	582	1 172	867	605	549
Avances aux institutions nationales	0	74	122	99	44
CREANCES SUR BANQUES DE DEPOTS	612	280	130	178	172
Bons de trésor remis en pension ou réescomptés	13	41	0	146	113
Effets privés réescomptés à la BCA	525	164	64	24	0
Effets sur étranger réescomptés	74	75	66	8	59
AUTRE POSTE DE L'ACTIF	179	453	841	901	1 133
Comptes de recouvrements	0	31	4	3	3
Immobilisations	0	1	4	5	6
FMI souscriptions en DA	0	0	11	22	33
BIRD AID souscriptions	6	6	6	6	6
BAFD BAA souscriptions	0	68	68	62	62
Divers	173	347	748	803	1 023
TOTAL	4 073	4 541	4 864	5 116	5 839

TABLEAU A2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1964 – 1968 »

En millions de DA

PASSIF	1964	1965	1966	1967	1968
BASE MONETAIRE	2 719	2 892	2 997	3 372	3 810
Billets et monnaies divisionnaires	2 610	2 786	2 861	3 260	3 752
Dont, Monnaies fiduciaires hors banques	2 581	2 765	2 838	3 227	3 704
et, Encaisse des banques de dépôts	29	21	23	33	48
Comptes des banques de dépôts	109	106	136	112	58
 ENGAGEMENTS EXTERIEURS	 131	 281	 248	 354	 274
Trésor public Français	29	91	23	32	33
Banques et institutions financières étrangères	89	174	191	176	158
Accords de paiements internationaux	13	16	33	139	82
Caisse centrale/coopération économique	0	0	1	7	1
 DEPOTS DE L'ETAT	 633	 270	 337	 146	 259
Trésor Public	626	227	308	113	220
Ministères	0	15	5	10	12
BAD	7	28	24	23	27
 AUTRES POSTES DU PASSIF	 590	 1 098	 1 282	 1 244	 1 496
Capital	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	0	0	0	0	0
Autres réserves	0	0	0	0	0
Provisions	0	0	0	0	0
Allocation de DTS	0	0	0	0	0
Dépôts du FMI	0	0	11	22	33
Divers	550	1 058	1 231	1 182	1 423
 TOTAL	 4 073	 4 541	 4 864	 5 116	 5 839

TABLEAU A2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1969 – 1974 »

En millions de DA

ACTIF	1969	1970	1971	1972	1973	1974
AVOIRS EXTERIEURS	2 106	1 693	2 374	2 342	4 745	7 020
Position de réserve au FMI	93	161	161	161	161	159
Encaisse Or	1 013	945	945	945	945	945
Avoirs à l'étranger	830	461	987	892	3 233	5 406
Billets et monnaies étrangers	86	39	72	38	133	160
Accords de paiements internationaux	84	17	71	100	66	140
Avoirs en DTS	0	70	138	206	207	210
CREANCES SUR L'ETAT	2 048	3 634	4 394	2 973	952	452
encaisse des monnaies divisionnaires	3	2	1	6	4	13
Monnaies divisionnaires H/BA	42	46	49	63	74	109
Dépôts aux CCP	1 931	3 514	4 272	2 832	802	258
Créances selon loi 62/156	40	40	40	40	40	40
Avances en contrepartie émission	32	32	32	32	32	32
Créances résultant transfert émission	0	0	0	0	0	0
Trésor public solde débiteur	0	0	0	0	0	0
CREDITS A L'ECONOMIE	524	336	342	351	338	335
Avances à l'agriculture	469	284	265	265	252	252
Avances aux institutions nationales	55	52	77	86	86	83
CREANCES SUR BANQUES DE DEPOTS	560	168	913	3093	4750	6285
Bons de trésor remis en pension ou réescomptés	110	63	270	90	216	296
Effets privés réescomptés à la BCA	448	105	643	3003	4534	5989
Effets sur étranger réescomptés	2	0	0	0	0	0
AUTRE POSTE DE L'ACTIF	1 291	1 310	474	582	935	1 578
Comptes de recouvrements	4	5	7	6	9	10
Immobilisations	28	27	25	23	20	17
FMI souscriptions en DA	55	259	259	259	259	477
BIRD AID souscriptions	6	6	6	6	6	6
BAFD BAA souscriptions	62	62	62	62	70	72
Divers	1 136	951	115	226	571	996
TOTAL	6 529	7 141	8 497	9 341	11 720	15 670

TABLEAU A2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1969 – 1974 »

En millions de DA

PASSIF	1969	1970	1971	1972	1973	1974
BASE MONETAIRE	4 273	4 825	5 963	7 184	9 325	10 609
Billets et monnaies divisionnaires	4 200	4 757	5 727	7 081	8 875	10 582
Dont, Monnaies fiduciaires hors banques	4 157	4 735	5 699	7 049	8 817	10 451
et, Encaisse des banques de dépôts	43	32	28	32	58	131
Comptes des banques de dépôts	73	58	236	103	450	27
 ENGAGEMENTS EXTERIEURS	 313	 352	 1 032	 520	 406	 607
Trésor public Français	28	6	166	122	99	1
Banques et institutions financières étrangères	142	128	681	189	89	89
Accords de paiements internationaux	118	172	108	115	120	407
Caisse centrale/coopération économique	25	46	77	94	98	110
 DEPOTS DE L'ETAT	 420	 305	 588	 486	 333	 1 841
Trésor Public	389	270	551	464	291	1802
Ministères	16	32	32	21	42	23
BAD	15	3	5	1	0	16
 AUTRES POSTES DU PASSIF	 1 523	 1 659	 914	 1 151	 1 656	 2 613
Capital	40	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	50	80	80	80	80	80
Autres réserves	5	14	14	33	84	91
Provisions	0	125	145	160	437	654
Allocation de DTS	119	62	130	199	199	199
Dépôts du FMI	55	259	259	259	259	477
Divers	1 254	1 079	246	380	557	1 072
 TOTAL	 6 529	 7 141	 8 497	 9 341	 11 720	 15 670

TABLEAU A3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1964 – 1968 »

En millions de DA

ACTIF	1964	1965	1966	1967	1968
RESERVES	138	127	159	145	106
Encaisse	29	21	23	33	48
Dépôts à la Banque d'Algérie	109	106	136	112	58
AVOIRS EXTERIEURS	191	191	264	384	580
Billets et monnaies étrangers	0	1	2	1	1
Banques et correspondants à l'étranger	93	107	186	332	453
Effets sur l'étranger	24	8	10	43	67
Effets sur l'étranger réescomptés	74	75	66	8	59
CREANCES SUR L'ETAT	273	329	375	1 014	1 541
Dépôts au Trésor public	4	4	22	18	30
Dépôts aux CCP	18	12	18	50	19
Bons du Trésor en portefeuille	250	297	335	803	1423
(-) Crédits BA sur bons de Trésor	12	25	0	3	44
Bons de Trésor réescomptés	13	41	0	146	113
Bons d'équipement	0	0	0	0	0
Prêts au Trésor public	0	0	0	0	0
CREDITS A L'ECONOMIE	1 872	1 873	1 912	2 763	4 497
Effets privés en portefeuille	569	522	417	1 153	567
Effets privés réescomptés	525	164	64	24	0
Effets échus et impayés	0	318	223	230	932
Découvert et avances garanties	390	430	524	619	1 988
Crédits à l'agriculture/ fonds d'Etat	0	0	0	0	197
Douteux et litigieux	41	84	76	50	46
Débiteurs divers	104	49	229	325	767
CACAM centrale	92	143	379	362	0
Banques populaires régionales	151	163	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	309	629	919	898	750
Banques et correspondants en Algérie	115	290	525	276	179
Effets à l'encaissement	0	99	150	210	305
Coupons et titres à encaisser	0	0	0	0	0
Débiteurs par acceptation	0	11	4	8	17
Titres	0	10	12	13	6
Immeubles et mobiliers	0	70	63	49	44
Comptes à amortir	0	26	26	12	1
Comptes d'ordre et divers	194	119	130	202	196
Résultats	0	4	2	1	2
CACAM régionale	0	0	7	127	0
TOTAL	2 783	3 149	3 629	5 204	7 474

TABLEAU A3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1964 – 1968 »

En millions de DA

PASSIF	1964	1965	1966	1967	1968
DEPOTS A VUE	1 595	1 856	2 128	3 286	4 975
Clientèle commer. et non commer.	1 241	1 353	1 647	2 555	4 201
CACAM régionale	86	140	217	296	0
Créditeurs divers	128	215	353	454	1 225
Créditeurs sur fonds d'état	0	0	0	0	-260
Créditeurs divers étrangers	0	0	-89	-19	-191
Banques populaires régionales	140	148	0	0	0
DEPOTS A TERME	85	127	228	488	836
Bons de dépôts à terme	68	109	228	487	836
Banques populaires régionales	11	15	0	0	0
CACAM régionale	6	3	0	1	0
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	193	168	188	208	289
Engagements à court terme	193	168	188	208	289
Engagements à moyen et long terme	0	0	0	0	0
DEPOTS DE L'ETAT	0	3	16	0	67
Dépôts de la BAD	0	3	16	0	67
Dépôts des CCP	0	0	0	0	0
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	0	0	155	203	277
Fonds d'Etat	0	0	155	192	260
Fonds spéciaux	0	0	0	11	17
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	612	280	130	178	172
Réescompte de Bons de Trésor	13	41	0	146	113
Réescompte effets privés	525	164	64	24	0
Effets étrangers réescomptés	74	75	66	8	59
COMPTES DE CAPITAL	82	82	78	93	85
Capital ou dotations	75	75	72	88	69
Réserves	7	7	6	5	16
AUTRES POSTES DU PASSIF	216	633	706	748	773
Banques et correspondants	216	184	320	233	71
Comptes exigibles après encaissement	0	171	147	162	350
Engagements par acceptation	0	12	4	9	17
Provisions	0	45	60	50	26
Comptes d'ordre et divers	0	220	174	272	247
Résultat	0	1	1	22	62
TOTAL	2 783	3 149	3 629	5 204	7 474

TABLEAU A3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1969 – 1974 »

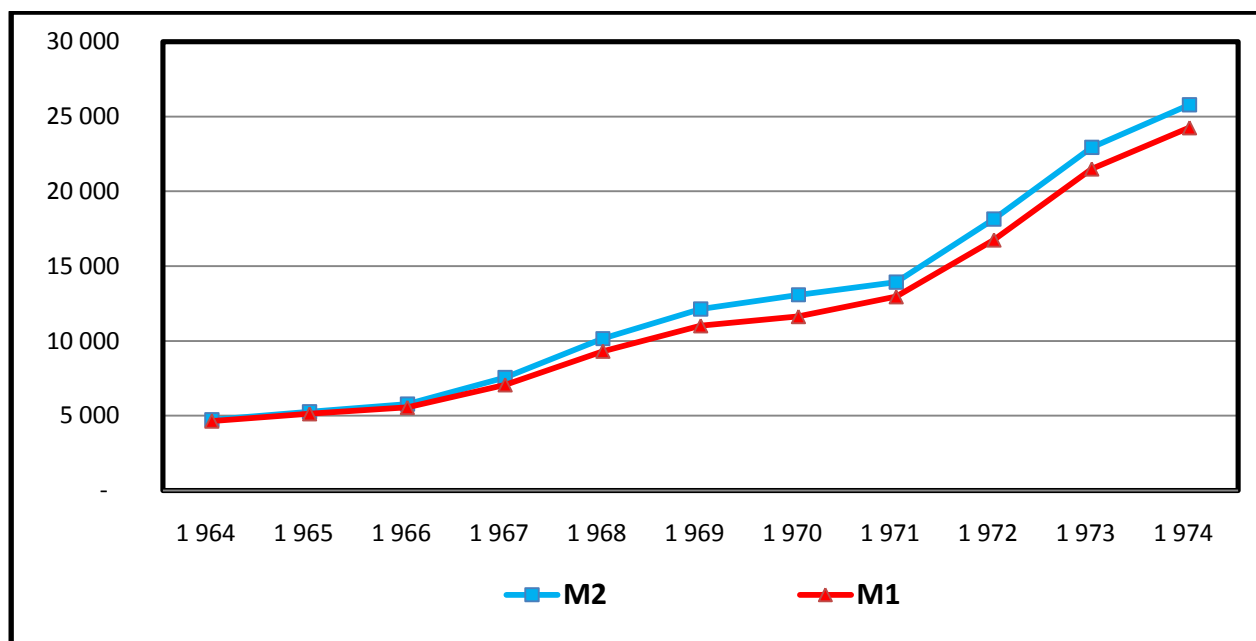
En millions de DA

ACTIF	1969	1970	1971	1972	1973	1974
RESERVES	116	90	264	135	508	159
Encaisse	43	32	28	32	58	132
Dépôts à la Banque d'Algérie	73	58	236	103	450	27
AVOIRS EXTERIEURS	1539	285	295	546	702	2 028
Billets et monnaies étrangers	6	6	3	19	6	8
Banques et correspondants à l'étranger	1463	277	292	527	696	1 679
Effets sur l'étranger	68	1	0	0	0	341
Effets sur l'étranger réescomptés	2	1	0	0	0	0
CREANCES SUR L'ETAT	1 552	1 570	1 073	1 589	3 270	2 190
Dépôts au Trésor public	113	69	14	132	194	19
Dépôts aux CCP	49	68	32	38	25	82
Bons du Trésor en portefeuille	1348	1424	900	1149	672	541
(-) Crédits BA sur bons de Trésor	68	54	143	44	98	218
Bons de Trésor réescomptés	110	63	270	90	216	296
Bons d'équipement	0	0	0	89	89	0
Prêts au Trésor public	0	0	0	135	2 172	1 470
CREDITS A L'ECONOMIE	6 905	6 589	8 087	13 260	18 131	21 515
Effets privés en portefeuille	1 040	1 035	1 479	3 363	4 149	2 615
Effets privés réescomptés	448	105	643	3 003	4 534	5 989
Effets échus et impayés	2 145	2 287	2 453	3 080	3 900	3 159
Découvert et avances garanties	1 972	2 234	2 345	2 478	4 174	8 335
Crédits à l'agriculture/ fonds d'Etat	841	398	704	1 264	1 314	1 353
Douteux et litigieux	46	58	102	72	60	65
Débiteurs divers	413	472	361	0	0	0
CACAM centrale	0	0	0	0	0	0
Banques populaires régionales	0	0	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	935	1 740	1 444	1 823	2 683	3 421
Banques et correspondants en Algérie	191	1056	780	217	350	251
Effets à l'encaissement	286	287	299	437	631	1 617
Coupons et titres à encaisser	0	1	0	0	0	0
Débiteurs par acceptation	37	69	215	376	619	332
Titres	7	6	12	12	16	10
Immeubles et mobiliers	51	60	52	46	52	55
Comptes à amortir	3	3	1	1	0	1
Comptes d'ordre et divers	360	258	85	394	623	1 104
Résultats	0	0	0	0	0	0
CACAM régionale	0	0	0	340	392	51
TOTAL	11 047	10 274	11 163	17 353	25 294	29 314

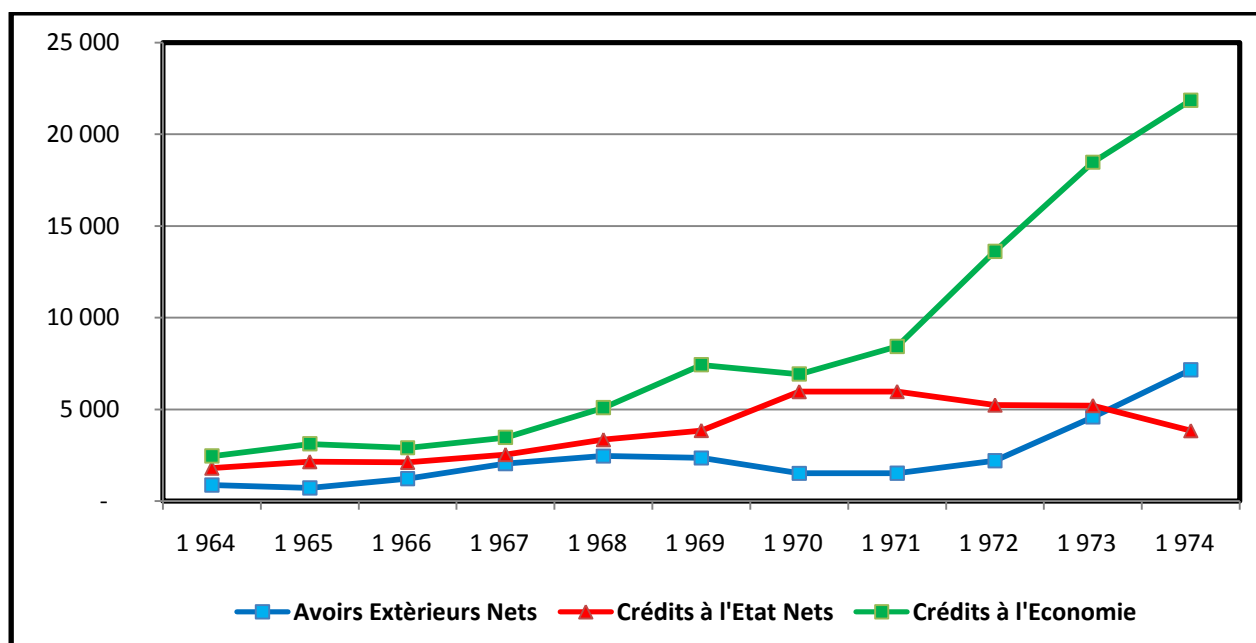
TABLEAU A3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1969 – 1974 »

En millions de DA						
PASSIF	1969	1970	1971	1972	1973	1974
DEPOTS A VUE	6 137	5 784	6 102	8 431	11 240	10 571
Clientèle commer. et non commer.	4 705	4 780	4 943	6 381	9 273	7 217
CACAM régionale	0	0	0	0	0	0
Créditeurs divers	2 648	1 579	2 031	3 545	3 564	3 354
Créditeurs sur fonds d'état	-1 049	-570	-872	-1 495	-1 597	0
Créditeurs divers étrangers	-167	-5	0	0	0	0
Banques populaires régionales	0	0	0	0	0	0
DEPOTS A TERME	1 110	1 451	974	1 393	1 437	1 524
Bons de dépôts à terme	1 110	1 451	974	1 393	1 437	1 524
Banques populaires régionales	0	0	0	0	0	0
CACAM régionale	0	0	0	0	0	0
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	984	115	112	767	3 275	3 982
Engagements à court terme	984	115	112	172	461	1 281
Engagements à moyen et long terme	0	0	0	595	2 814	2 701
DEPOTS DE L'ETAT	45	36	55	106	116	185
Dépôts de la BAD	45	36	55	106	116	185
Dépôts des CCP	0	0	0	0	0	0
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	1 073	614	916	1 539	1 641	2 779
Fonds d'Etat	1 049	570	872	1 495	1 597	2 698
Fonds spéciaux	24	44	44	44	44	81
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	560	168	913	3093	4750	6 285
Réescompte de Bons de Trésor	110	63	270	90	216	296
Réescompte effets privés	448	105	643	3003	4534	5 989
Effets étrangers réescomptés	2	0	0	0	0	0
COMPTES DE CAPITAL	96	75	79	108	216	280
Capital ou dotations	69	69	69	98	207	257
Réserves	27	6	10	10	9	23
AUTRES POSTES DU PASSIF	1 042	2 031	2 012	1 916	2 619	3 707
Banques et correspondants	73	834	698	90	102	268
Comptes exigibles après encaissement	526	431	443	612	863	1 709
Engagements par acceptation	37	69	215	376	619	332
Provisions	33	57	101	155	179	547
Comptes d'ordre et divers	319	571	518	575	741	625
Résultat	54	69	37	108	115	227
TOTAL	11 047	10 274	11 163	17 353	25 294	29 314

FIGURE A : Evolution des agrégats monétaires et de leurs contreparties (1964-1974)

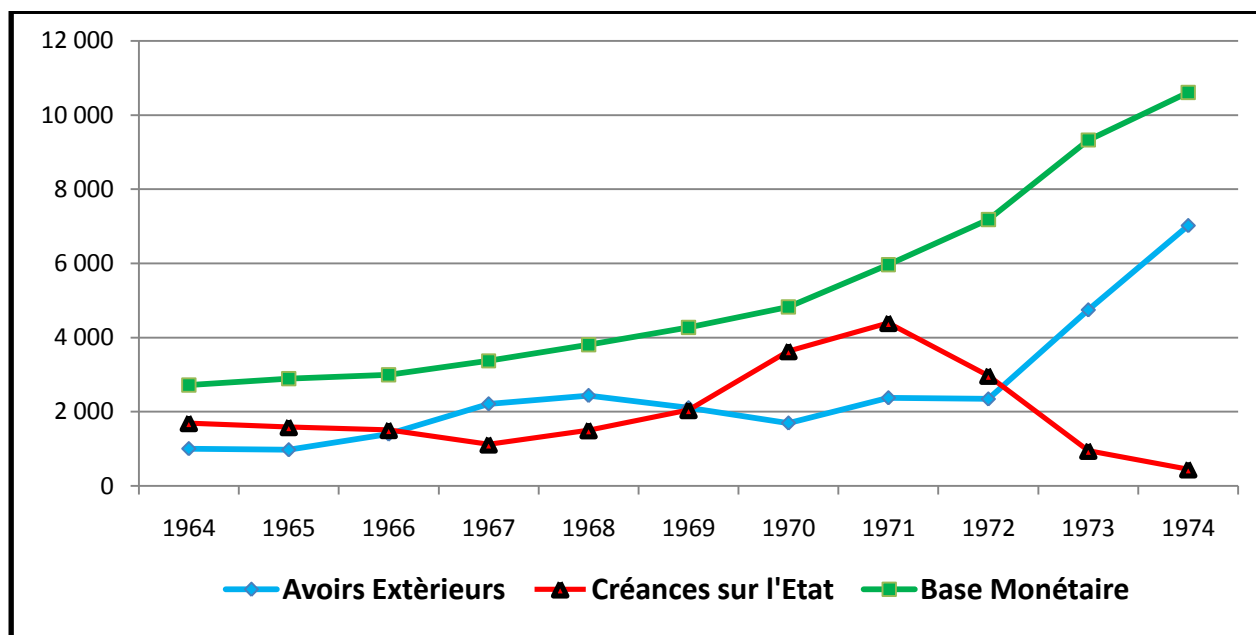


GRAPHE 1 : Agrégats Monétaires
(Montants annuels en Millions de dinars)

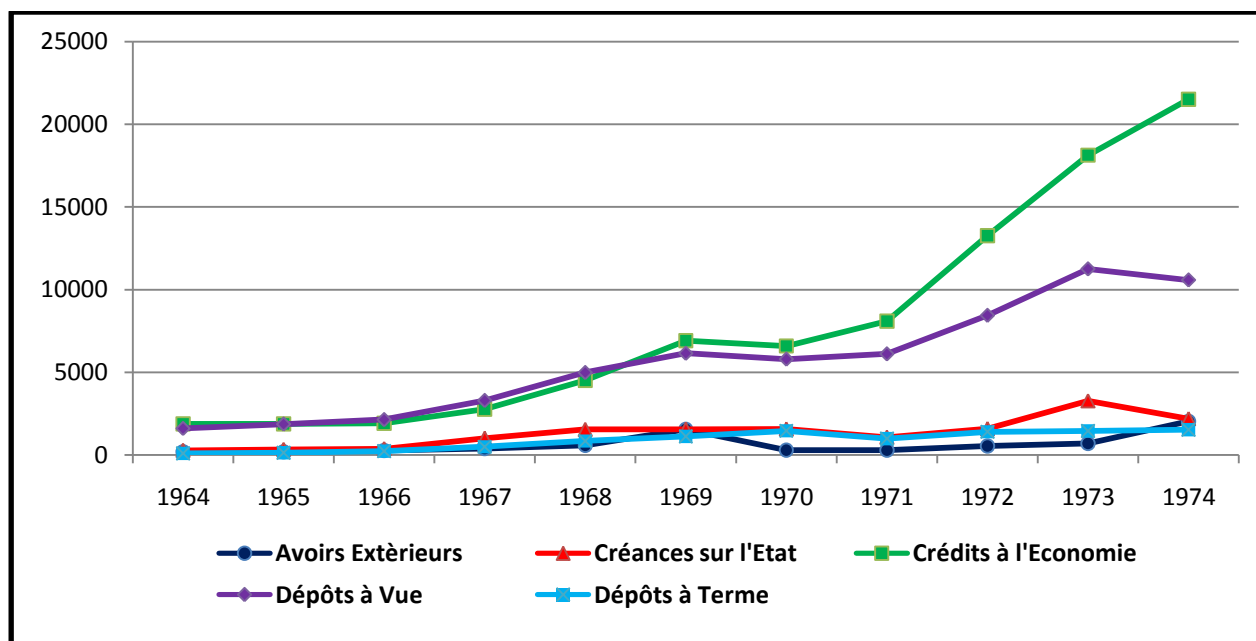


GRAPHE 2 : Contreparties
(Montants annuels en Millions de dinars)

FIGURE A : Evolution des principaux postes de la Banque d'Algérie et des Banques de Dépôts (1964-1974)



GRAPHE 3 : Principaux postes de la Banque d'Algérie
(Montants annuels en Millions de dinars)



GRAPHE 3 : Principaux postes des Banques de Dépôts
(Montants annuels en Millions de dinars)



***B - Situation Monétaire
Situation de la Banque d'Algérie
Situation des Banques Créatrices de Monnaie
1975 – 1991***



TABLEAU B1 : SITUATION MONETAIRE
« 1975 – 1980 »

En millions de DA

	1975	1976	1977	1978	1979	1980
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	6 486	9 816	9 076	11 023	12 356	16 500
Banque d'Algérie	6 015	8 683	7 813	8 609	10 757	15 623
Banque commerciales	471	1 133	1 263	2 414	1 599	877
CREDITS INTERIEURS	36 324	46 117	54 483	76 525	86 608	101 540
CREDITS A L'ETAT (nets)	7 315	8 863	14 375	24 861	26 618	33 009
Banque d'Algérie	17	2 512	6 312	15 154	14 258	19 439
Banques commerciales	3 175	3 076	3 938	3 706	5 037	4 980
Autres crédits	4 123	3 275	4 126	6 001	7 323	8 590
CREDITS A L'ECONOMIE	29 009	37 253	40 108	51 664	59 990	68 530
Banque d'Algérie	335	335	335	335	335	335
Banques commerciales	28 674	36 918	39 773	51 329	59 655	68 195
dont : prêt et réescompte de la BA	7 647	8 778	8 516	7 333	11 539	11 784
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	33 749	43 605	51 950	67 458	79 688	93 538
Monnaie	31 976	41 076	48 548	62 210	72 207	84 433
Circulation fiduciaire H/BA	12 742	17 241	20 573	27 369	35 398	42 344
Dépôts a vue	15 111	20 560	23 849	28 839	29 487	33 499
Dépôts auprès du Trésor et des CCP	4 122	3 275	4 126	6 001	7 322	8 591
Quasi-monnaie	1 773	2 529	3 402	5 249	7 481	9 105
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	3 133	3 005	2 938	2 551	3 571	3 146
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	4 604	5 215	5 793	9 352	10 297	9 896
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	199	199	199	199	345	492
AUTRES POSTES (nets)	1 126	3 909	2 680	7 988	5 063	10 967

TABLEAU B1 (SUITE) : SITUATION MONETAIRE
« 1981 – 1985 »

En millions de DA

	1981	1982	1983	1984	1985
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	18 818	13 959	11 344	9 316	14 884
Banque d'Algérie	16 994	11 790	9 995	8 264	14 293
Banque commerciales	1 824	2 169	1 349	1 052	591
CREDITS INTERIEURS	113 686	148 970	185 659	223 772	251 248
CREDITS A L'ETAT (nets)	25 147	36 153	52 691	67 741	76 633
Banque d'Algérie	9 745	15 918	28 696	38 793	41 717
Banques commerciales	5 613	6 085	8 135	11 257	13 951
Autres crédits	9 788	14 150	15 861	17 691	20 965
CREDITS A L'ECONOMIE	88 539	112 817	132 968	156 031	174 614
Banque d'Algérie	335	335	335	335	83
Banques commerciales	88 204	112 482	132 633	155 696	174 531
dont : prêt et réescompte de la BA	22 626	27 036	22 204	26 876	22 053
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	109 154	137 889	165 926	194 718	223 860
Monnaie	97 922	125 299	152 757	180 433	202 229
Circulation fiduciaire H/BA	48 056	49 159	60 018	67 461	76 642
Dépôts a vue	40 078	61 991	76 878	95 281	104 622
Dépôts auprès du Trésor et des CCP	9 788	14 150	15 861	17 691	20 965
Quasi-monnaie	11 232	12 590	13 170	14 284	21 630
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	3 659	3 919	6 094	6 620	8 349
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	9 533	8 436	9 453	14 205	23 068
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	635	635	635	635	635
AUTRES POSTES (nets)	9 523	12 050	14 895	16 910	10 219

TABLEAU B1 (SUITE) : SITUATION MONETAIRE
« 1986 – 1991 »

En millions de DA

	1986	1987	1988	1989	1990	1991
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	9 317	9 140	9 272	6 513	6 535	24 286
Banque d'Algérie	8 928	9 187	6 904	2 656	1 217	10 954
Banque commerciales	389	-47	2 368	3 857	5 318	13 332
CREDITS INTERIEURS	278 009	303 796	339 239	366 592	414 022	484 818
CREDITS A L'ETAT (nets)	101 087	123 188	147 246	157 205	167 043	158 970
Banque d'Algérie	65 709	81 969	100 460	108 676	93 489	94 606
Banques commerciales	15 856	17 980	19 861	20 279	43 960	29 682
Autres crédits	19 522	23 240	26 925	28 249	29 595	34 682
CREDITS A L'ECONOMIE	176 922	180 608	191 993	209 387	246 979	325 848
Banque d'Algérie	83	83	83	83	0	0
Banques commerciales	176 839	180 525	191 910	209 304	246 979	325 848
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	227 017	257 896	292 963	308 146	343 005	415 270
Monnaie	204 818	223 905	252 205	250 012	270 082	324 993
Circulation fiduciaire H/BA	89 360	96 865	109 755	119 870	134 942	157 200
Dépôts a vue	95 936	103 801	115 525	101 893	105 546	133 111
Dépôts auprès du Trésor et des CCP	19 522	23 240	26 925	28 249	29 595	34 682
Quasi-monnaie	22 199	33 990	40 758	58 134	72 923	90 276
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	9 595	10 306	11 254	12 814	13 562	11 644
ENGAGEMENTS EXTERIEURS A M & L TERME	33 319	39 700	53 786	60 482	93 091	157 765
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	635	635	1 166	1 166	1 166	3 936
AUTRES POSTES (nets)	16 760	4 400	-10 658	-9 504	-30 267	-79 510

TABLEAU B2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1975 – 1980 »

En millions de DA						
ACTIF	1975	1976	1977	1978	1979	1980
AVOIRS EXTERIEURS	6 242	8 943	8 021	8 840	11 043	16 052
Position FMI souscription or	157	170	159	158	151	516
Encaisse or	945	945	950	960	965	965
Avoirs à l'étranger	4 325	7 308	6 465	7 266	9 456	14 082
Billets et monnaies étrangers	114	68	64	67	76	90
Accords de paiements internationaux	494	234	157	157	18	15
DTS	207	218	226	232	377	384
CREANCES SUR L'ETAT	574	2 693	6 427	15 231	14 346	19 744
Encaisse monnaie divisionnaire	23	4	3	3	3	2
Monnaie divisionnaire hors BCA	154	98	108	122	139	153
Dépôts aux CCP	325	2 519	3 956	3 474	2 328	3 000
Créances selon loi 62/156	40	40	40	40	40	40
Avances en contrepartie de l'émission	32	32	0	0	0	0
Trésor public (solde débiteur)	0	0	2 320	11 592	11 836	16 549
CREDITS A L'ECONOMIE	335	335	335	335	335	335
Avances à l'agriculture	252	252	252	252	252	252
Avances aux institutions nationalisées	83	83	83	83	83	83
CREANCES SUR LES BANQUES DE DEPOTS	7 647	8 778	8 516	7 333	11 539	11 784
Bons du Trésor remis en pensions ou réescomptés	0	0	0	0	0	0
Effets privés réescomptés à la BCA	7 647	8 778	8 516	7 333	11 539	11 784
Effets sur l'étranger réescomptés	0	0	0	0	0	0
Avances en comptes aux banques	0	0	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	3 103	1 852	3 628	3 031	5 792	8 718
Comptes de recouvrements	45	18	35	101	121	109
Immobilisations	14	14	14	24	30	52
FMI souscriptions en Dinars	471	494	478	1 261	1 249	1 820
BIRD AID souscriptions	6	6	6	6	6	6
BAFD BAA souscriptions	73	85	86	94	100	95
Divers	2 494	1 235	3 009	1 545	4 286	6 636
TOTAL	17 901	22 601	26 927	34 770	43 055	56 633

TABLEAU B2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1975 – 1980 »

En millions de DA						
PASSIF	1975	1976	1977	1978	1979	1980
MONNAIE PRIMAIRE	13 634	18 675	21 957	28 765	35 882	43 264
Billets et monnaie divisionnaire	12 881	17 414	20 865	27 565	35 630	42 640
Dont, Monnaie fiduciaire hors banques	12 742	17 241	20 573	27 369	35 398	42 344
Et, Encaisse des banques	139	173	292	196	232	296
Comptes banques de dépôts	753	1 261	1 092	1 200	252	624
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	227	260	208	231	286	429
Trésor public français	1	3	5	2	2	1
Banques et Institutions financières étrangères	180	187	197	207	213	225
Accords de paiements internationaux	46	70	6	22	71	203
Recours au crédit FMI	0	0	0	0	0	0
DEPOTS DE L'ETAT	557	181	115	77	88	305
Trésor public	457	103	0	0	0	0
Ministères	42	73	105	72	79	141
Banque Algérienne de Développement	58	5	10	5	9	164
AUTRES POSTES DU PASSIF	3 483	3 485	4 647	5 697	6 799	12 635
Capital	40	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80	80	80
Autres réserves	122	230	339	449	502	509
Dotations DTS	199	199	199	199	345	492
Provisions	654	834	984	1 154	1 284	1 435
Dépôts FMI	471	489	478	1 266	1 259	1 650
Divers	1 917	1 613	2 527	2 509	3 289	8 429
TOTAL	17 901	22 601	26 927	34 770	43 055	56 633

TABLEAU B2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1981 – 1985 »

En millions de DA					
ACTIF	1981	1982	1983	1984	1985
AVOIRS EXTERIEURS	17 231	12 028	10 234	8 506	14 538
Position de réserve au FMI	595	642	887	831	802
Encaisse or	965	965	965	965	965
Avoirs à l'étranger	14 971	9 523	7 764	6 068	12 015
Billets et monnaies étrangers	78	167	78	60	84
Accords de paiements internationaux	16	15	14	14	14
Avoirs en DTS	606	716	526	568	658
CREANCES SUR L'ETAT	9 845	16 233	29 239	39 230	42 159
encaisse des monnaies divisionnaires	2	2	2	1	2
Monnaies divisionnaires H/BA	167	177	189	200	213
Dépôts aux CCP	3 665	1 738	7 156	10 977	644
Créances selon loi 62/156	40	40	40	40	40
Avances en contrepartie émission	0	0	0	0	0
Trésor public solde débiteur	5 971	14 276	21 852	28 012	41 260
CREDITS A L'ECONOMIE	335	335	335	335	83
Avances à l'agriculture	252	252	252	252	0
Avances aux institutions nationales	83	83	83	83	83
CREANCES SUR BANQUES DE DEPOTS	22 626	27 036	22 204	26 876	22 053
Bons de trésor remis en pension ou réescomptés	-	-	-	-	0
Effets privés réescomptés à la BCA	11 785	14 648	15 589	11 053	14 887
Effets sur étranger réescomptés	-	-	-	-	0
Avances en comptes aux banques	10 841	12 334	6 615	15 823	7 166
Avances de 5 à 30 jours	0	54	0	0	0
AUTRE POSTE DE L'ACTIF	10 184	8 718	20 356	8 258	17 596
Comptes de recouvrements	155	116	329	298	500
Immobilisations	62	80	129	147	195
FMI souscriptions en DA	1 831	1 838	2 605	2 541	2 653
BIRD AID souscriptions	6	6	6	6	6
BAFD BAA souscriptions	106	116	104	107	121
Divers	8 024	6 562	17 183	5 159	14 121
TOTAL	60 221	64 350	82 368	83 205	96 429

TABLEAU B2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1981 – 1985 »

En millions de DA

PASSIF	1981	1982	1983	1984	1985
BASE MONETAIRE	48 582	50 575	60 986	69 965	78 722
Billets et monnaies divisionnaires	48 255	49 453	60 345	67 922	77 221
Dont, Monnaies fiduciaires hors banques	48 056	49 159	60 018	67 461	76 642
Et, Encaisse des banques de dépôts	199	294	327	461	579
Comptes des banques de dépôts	327	1 122	641	2 043	1 501
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	237	238	239	242	245
Trésor public Français	3	1	1	1	2
Banques et institutions financières étrangères	88	89	89	89	89
Accords de paiements internationaux	0	0	0	0	-
Recours au crédit du FMI	0	0	0	0	0
Caisse centrale/coopération économique	146	148	149	152	154
DEPOTS DE L'ETAT	100	315	543	437	441
Trésor Public	-	-	-	-	0
Ministères	51	211	244	132	30
BAD	49	104	299	305	411
AUTRES POSTES DU PASSIF	11 302	13 222	20 600	12 561	17 021
Capital	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80	80
Autres réserves	511	511	467	475	475
Provisions	1 498	1 721	1 721	1 721	1 467
Allocation de DTS	635	635	635	635	635
Dépôts du FMI	1 583	1 544	2 320	2 298	2 465
Divers	6 955	8 691	15 337	7 312	11 859
TOTAL	60 221	64 350	82 368	83 205	96 429

TABLEAU B2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1986 – 1991 »

En millions de DA

ACTIF	1986	1987	1988	1989	1990	1991
AVOIRS EXTERIEURS	9 182	9 443	7 160	7 885	10 423	35 498
Position de réserve au FMI	873	756	0	0	0	0
Encaisse or	965	965	965	965	965	965
Avoirs à l'étranger	6 357	6 504	6 014	6 639	9 104	33 597
Billets et monnaies étrangers	167	205	152	235	306	882
Accords de paiements internationaux	14	14	14	14	14	14
Avoirs en DTS	806	999	15	32	34	40
CREANCES SUR L'ETAT	65 858	82 408	104 347	110 400	98 845	100 574
encaisse des monnaies divisionnaires	2	1	9	10	0	0
Monnaies divisionnaires H/BA	222	228	278	312	0	0
Dépôts aux CCP	4 896	3 432	5 453	5 949	4 039	5 768
Créances selon loi 62/156	40	40	40	40	40	40
Avances en contrepartie émission	0	0	0	0	0	0
Trésor public solde débiteur	60 698	78 707	98 567	104 089	94 766	94 766
CREDITS A L'ECONOMIE	83	83	83	83	0	0
Avances à l'agriculture	0	0	0	0	0	0
Avances aux institutions nationales	83	83	83	83	0	0
CREANCES SUR BANQUES DE DEPOTS	23 239	18 166	16 904	30 737	65 704	108 402
Bons de trésor remis en pension ou réescomptés	0	0	0	0	11 700	13 100
Effets privés réescomptés à la BCA	18 187	13 428	6 159	14 417	19 176	42 272
Effets sur étranger réescomptés	0	0	0	0	0	0
Avances en comptes aux banques	5 052	4 738	10 745	16 320	34 828	53 030
AUTRE POSTE DE L'ACTIF	24 536	27 597	31 559	13 526	21 324	39 864
Comptes de recouvrements	539	551	622	437	442	647
Immobilisations	288	336	410	504	604	815
FMI souscriptions en DA	2 986	3 544	4 584	5 342	8 777	15 486
BIRD AID souscriptions	6	6	6	6	6	26
BAFD BAA souscriptions	121	140	130	137	429	810
Divers	20 596	23 020	25 807	7 101	11 066	22 080
TOTAL	122 898	137 697	160 053	162 632	196 296	284 338

TABLEAU B2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1986 – 1991 »

En millions de DA

PASSIF	1986	1987	1988	1989	1990	1991
BASE MONETAIRE	91 059	102 364	111 493	124 967	137 922	160 281
Billets et monnaies divisionnaires	90 050	98 178	111 354	121 169	135 941	157 741
Dont, Monnaies fiduciaires hors banques	89 360	96 865	109 755	119 870	134 942	157 200
Et, Encaisse des banques de dépôts	690	1 313	1 599	1 299	999	541
Comptes des banques de dépôts	1 009	4 186	139	3 798	1 981	2 540
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	254	256	256	5 229	9 206	24 544
Trésor public Français	5	4	1	0	0	0
Banques et institutions financières étrangères	249	252	255	258	1 039	3 250
Accords de paiements internationaux	0	0	0	0	0	0
Recours au crédit du FMI	0	0	0	4 971	8 167	21 294
DEPOTS DE L'ETAT	149	439	3 887	1 724	5 356	5 968
Trésor Public	0	0	0	0	2 800	4 585
Ministères	46	168	125	97	44	57
BAD ²	103	271	3 762	1 627	2 512	1 326
AUTRES POSTES DU PASSIF	31 436	34 638	44 417	30 712	43 812	93 545
Capital	40	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80	80	80
Autres réserves	475	475	475	775	775	775
Provisions	635	635	1 166	1 166	1 166	3 936
Allocation de DTS	1 467	954	954	954	954	6 000
Dépôts du FMI	2 803	3 608	5 644	6 577	10 806	19 067
Divers	25 936	28 846	36 058	21 120	29 991	63 647
TOTAL	122 898	137 697	160 053	162 632	196 296	284 338

TABLEAU B3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1975 – 1980 »

En millions de DA						
ACTIF	1975	1976	1977	1978	1979	1980
RESERVES	892	1 435	1 385	1 396	484	921
Encaisse	139	174	293	196	232	297
Dépôts à la Banque d'Algérie	753	1 261	1 092	1 200	252	624
AVOIRS EXTERIEURS	1 450	2 165	2 555	3 068	2 464	2 709
Billets et monnaies étrangers	-	-	-	-	-	-
Monnaie et matières	10	11	12	13	20	23
Banques et correspondants à l'étranger	1 002	1 558	1 896	2 302	2 043	2 238
Effets sur l'étranger	30	24	24	24	23	23
Comptes courants et avances garanties	113	263	286	383	34	24
Débiteurs divers	217	214	212	207	201	195
Titres	78	95	124	139	143	206
CREANCES SUR L'ETAT	3 455	3 185	4 107	4 016	5 387	5 219
Dépôts au Trésor public	37	49	127	172	220	273
Dépôts aux CCP	93	82	242	164	289	626
Bons du Trésor en portefeuille	536	609	932	903	1 592	1 068
Bons d'équipement	12	13	13	11	10	9
Prêts au Trésor public	2 753	2 409	2 770	2 744	3 254	3 222
Autres valeurs	23	23	23	22	22	20
CREDITS A L'ECONOMIE	28 674	36 918	39 774	51 329	59 655	68 195
Effets privés en portefeuille	4 219	6 007	9 668	11 523	10 090	13 675
Effets privés réescomptés	7 647	8 778	8 516	7 333	11 539	11 784
Effets échus et impayés	1 962	1 075	1 682	2 326	1 953	2 610
Découvert et avances garanties	13 435	18 371	17 482	27 526	33 036	37 133
Crédits à l'agriculture/ fonds d'Etat	1 307	2 046	2 272	2 471	2 742	2 808
Autres crédits sur fonds d'état	41	577	30	15	13	11
Douteux et litigieux	63	64	124	135	282	174
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	3 315	4 061	9 465	6 301	6 901	7 740
Banques et correspondants en Algérie	648	380	226	289	531	2 205
Effets à l'encaissement	1 347	2 249	4 912	2 677	2 455	3 144
Coupons et titres à encaisser	0	0	1	0	0	1
Débiteurs par acceptation	210	238	462	331	246	345
Titres	7	6	6	6	6	6
immeubles et mobiliers	62	76	85	131	202	277
Comptes à amortir	0	1	2	1	0	2
Comptes d'ordre et divers	982	973	3 594	2 574	3 243	1 433
débiteurs divers	60	137	177	292	218	327
TOTAL	37 786	47 765	57 284	66 111	74 892	84 783

TABLEAU B3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1975 – 1980 »

En millions de DA

PASSIF	1975	1976	1977	1978	1979	1980
DEPOTS A VUE	15 111	20 560	23 849	28 839	29 487	33 499
Secteur privé, public et autre	10 730	15 404	18 506	23 630	25 501	28 768
Créditeurs divers	4 381	5 156	5 344	5 209	3 986	4 731
DEPOTS A TERME	1 773	2 529	3 402	5 249	7 481	9 105
Bons de dépôts à terme	1 773	2 529	3 402	5 249	7 481	9 105
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	5 583	6 247	7 084	10 006	11 163	11 728
Engagements à court terme	979	1 032	1 291	654	865	1 832
Engagements à moyen et long terme	4 604	5 215	5 793	9 352	10 297	9 896
Emprunts et obligations	610	1 128	1 750	3 164	3 931	3 813
Crédits financiers	3 257	3 969	3 907	5 136	5 406	5 133
Autres crédits	736	118	136	1 052	960	950
DEPOTS DE L'ETAT	279	109	170	311	350	238
Dépôts de la BAD	279	109	170	311	350	238
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	3 133	3 005	2 937	2 551	3 571	3 146
Fonds d'Etat p/agriculture	3 052	2 383	2 857	2 471	3 491	3 066
Ressources spéciales	81	622	80	80	80	80
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	7 647	8 778	8 516	7 333	11 539	11 784
Réescompte effets privés	7 647	8 778	8 516	7 333	11 539	11 784
Réescompte de Bons de Trésor	0	0	0	0	0	0
Avances de la BCA aux banques	0	0	0	0	0	0
COMPTES DE CAPITAL	503	875	1 137	1 502	1 808	2 664
Capital ou dotations	386	626	846	1 420	1 420	2 450
Réserves	117	250	291	82	388	214
AUTRES POSTES DU PASSIF	3 758	5 662	10 189	10 320	9 494	12 619
Banques et correspondants	376	395	70	27	76	158
Comptes exigibles après encaissement	1 491	2 145	4 970	2 597	2 272	3 199
Engagements par acceptation	210	240	462	331	246	345
Provisions	864	1 063	1 490	1 628	2 012	2 340
Comptes d'ordre et divers	410	1 310	2 403	4 957	3 839	5 391
Résultat	407	509	794	779	1 049	1 186
TOTAL	37 786	47 765	57 284	66 111	74 892	84 783

TABLEAU B3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIES
« 1981 – 1985 »

En Millions de DA

ACTIF	1981	1982	1983	1984	1985
RESERVES	526	1 417	968	2 503	2 080
Encaisse	199	295	327	460	579
Dépôts à la Banque d'Algérie	327	1 122	641	2 043	1 501
AVOIRS EXTERIEURS	2 901	3 009	2 164	2 129	1 825
Billets et monnaies étrangers	-				
Monnaie et matières	23	50	142	144	15
Banques et correspondants à l'étranger	2 433	2 405	1 423	1 361	1 147
Effets sur l'étranger	23	26	32	23	30
Comptes courants et avances garanties	11	13	23	16	19
Débiteurs divers	207	245	235	216	211
Titres	204	271	311	369	403
CREANCES SUR L'ETAT	6 478	7 132	9 172	13 232	16 816
Dépôts au Trésor public	256	575	434	547	518
Dépôts aux CCP	1 082	1 274	1 556	1 021	1 074
Bons du Trésor en portefeuille	2 317	2 859	4 327	5 685	6 680
Bons d'équipement	7	7	7	7	7
Prêts au Trésor public	2 795	2 387	2 817	5 940	8 507
Autres valeurs	21	30	31	32	30
CREDITS A L'ECONOMIE	88 204	112 482	132 633	155 696	174 531
Effets privés en portefeuille	12 506	12 881	13 111	16 655	16 533
Effets privés réescomptés	11 785	14 702	15 589	11 053	14 887
Effets échus et impayés	2 028	3 018	4 315	3 991	2 334
Découvert et avances garanties	58 836	78 365	93 946	117 370	132 765
Crédits à l'agriculture/ fond d'Etat	2 835	3 080	3 161	3 296	3 595
Autres crédits sur fonds d'état	19	45	2 143	2 567	2 975
Douteux et litigieux	196	391	368	764	1 442
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	9 419	28 511	48 807	38 719	34 060
Banques et correspondants en Algérie	1 814	5 733	13 270	2 581	9 736
Effets à l'encaissement	3 555	6 725	5 909	6 348	5 843
Coupons et titres à encaisser	0	0	4	0	3
Débiteurs par acceptation	477	258	626	405	804
Titres	6	5	5	5	4
immeubles et mobiliers	298	298	364	433	532
Comptes à amortir	0	2	1	0	0
Comptes d'ordre et divers	2 923	9 293	18 996	16 931	12 223
débiteurs divers	343	6 197	9 631	12 016	4 915
TOTAL	107 528	152 551	193 744	212 279	229 312

TABLEAU B3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIES
« 1981 – 1985 »

En Millions de DA

PASSIF	1981	1982	1983	1984	1985
DEPOTS A VUE	40 077	61 990	76 878	95 282	104 622
Secteur privé, public et autre	34 999	57 468	69 124	89 586	97 509
Créditeurs divers	5 078	4 522	7 754	5 696	7 113
DEPOTS A TERME	11 232	12 590	13 170	14 284	21 630
Bons de dépôts à terme	11 232	12 590	13 170	14 284	21 630
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	10 610	9 276	10 268	15 282	24 302
Engagements à court terme	1 077	840	815	1 077	1 234
Engagements à moyen et long terme	9 533	8 436	9 453	14 205	23 068
Emprunts et obligations	3 546	3 088	2 387	1 689	1 087
Crédits financiers	4 903	4 284	4 417	6 375	12 840
Autres crédits	1 084	1 064	2 648	6 141	9 141
DEPOTS DE L'ETAT	864	1 047	1 037	1 975	2 865
Dépôts de la BAD	864	1 047	1 037	1 975	2 865
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	3 659	3 919	6 094	6 620	8 349
Fonds d'Etat p/agriculture	3 576	3 771	3 668	4 133	4 480
Ressources spéciales	83	148	2 426	2 487	3 869
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	22 749	27 160	21 949	27 293	23 265
Réescompte effets privés	11 785	14 702	15 589	11 053	14 887
Réescompte de Bons de Trésor	0	0	0	0	0
Avances de la BCA aux banques	10 964	12 458	6 360	16 240	8 378
COMPTES DE CAPITAL	3 786	4 908	7 377	9 188	10 766
Capital ou dotations	2 600	2 600	3 800	3 800	4 300
Réserves	1 186	2 308	3 577	5 388	6 466
AUTRES POSTES DU PASSIF	14 550	31 661	56 970	42 356	33 512
Banques et correspondants	1 243	3 285	11 423	1 500	8 782
Comptes exigibles après encaissement	2 781	4 412	4 785	4 738	4 708
Engagements par acceptation	477	258	626	407	810
Provisions	2 950	3 244	3 956	3 442	3 403
Comptes d'ordre et divers	5 370	18 259	33 507	28 190	11 485
Résultat	1 729	2 203	2 673	4 079	4 323
TOTAL	107 528	152 551	193 744	212 279	229 312

TABLEAU B3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1986 – 1991 »

En millions de DA

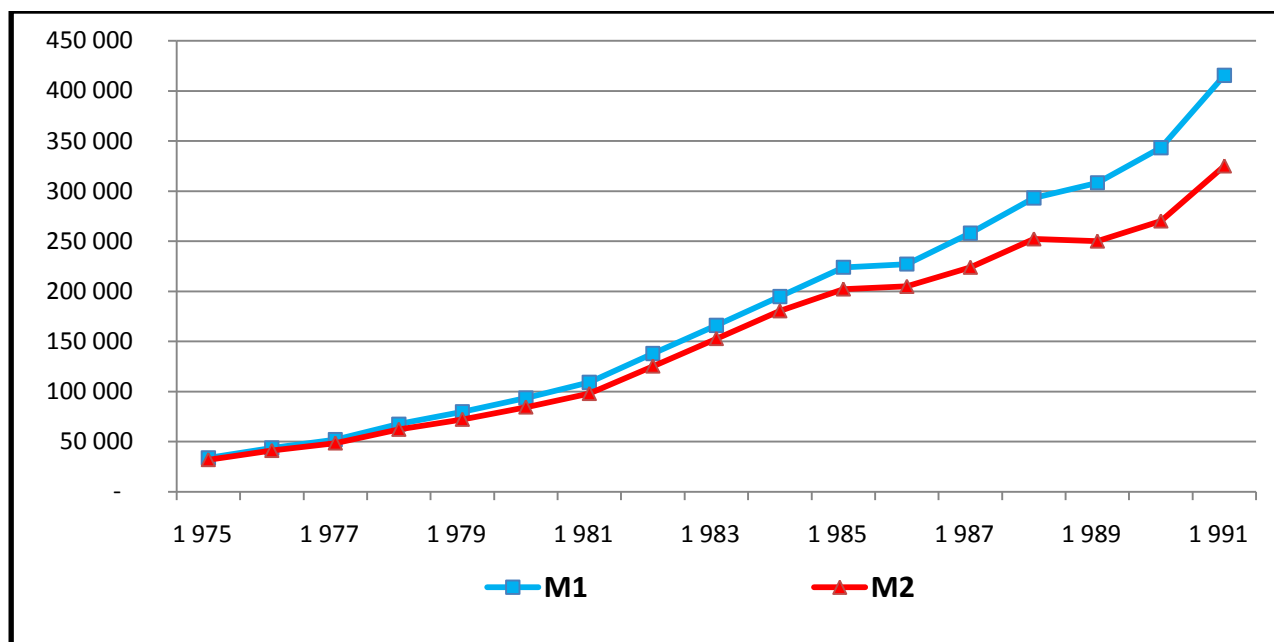
ACTIF	1986	1987	1988	1989	1990	1991
RESERVES	1 698	5 499	1 738	5 097	2 980	3 081
Encaisse	689	1 313	1 599	1 299	999	541
Dépôts à la Banque d'émission	1 009	4 186	139	3 798	1 981	2 540
AVOIRS EXTERIEURS	1 813	1 250	3 831	5 450	9 032	23 219
Monnaies et matières	80	192	325	459	1 133	499
Banques et correspondants	943	379	2 102	3 233	4 161	8 467
Effets sur l'étranger	31	11	11	22	36	66
Cptes courants et avances garanties	17	14	8	9	10	12
Débiteurs divers	254	120	701	747	2 059	10 051
Titres	489	533	684	979	1 633	4 124
CREANCES SUR L'ETAT	19 708	20 267	21 118	21 567	44 831	32 144
Dépôts au Trésor public	620	849	857	631	621	500
Dépôts aux CCP	1 839	1 528	963	1 179	1 907	1 551
Bons du Trésor en portefeuille	6 825	6 822	8 172	9 073	8 777	0
Bons d'équipement	1	0	0	0	7 314	3 382
Bons d'équipement réescomptés	0	0	0	0	11 700	13 100
Prêts au Trésor public	10 399	11 042	11 102	10 658	14 486	13 586
Autres valeurs d'Etat	25	25	24	26	25	25
CREDITS A L'ECONOMIE	176 839	180 525	191 910	209 304	246 979	325 848
Effets privés en portefeuille	14 393	13 388	17 097	11 495	21 281	54 507
Effets privés réescomptés	18 187	13 428	6 159	14 417	19 176	42 272
Effets échus et impayés	1 409	1 500	313	332	615	860
Découverts et avances garanties	135 297	144 268	160 753	173 240	193 840	216 271
Crédits à l'agriculture s/fonds Etat	3 087	2 330	83	1 277	1 533	2 746
Autres crédits s/fonds Etat	2 951	2 941	3 510	3 815	3 679	3 544
Douteux et litigieux	1 515	2 671	3 995	4 727	6 855	5 648
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	46 627	64 137	100 849	128 323	168 336	336 677
Banques et correspondants	15 983	16 773	25 395	21 638	12 045	18 818
Effets à l'encaissement	8 196	6 584	9 261	9 916	12 795	17 058
Coupons et titres à encaisser	4	1	38	50	64	69
Débiteurs par acceptation	1 591	6 272	16 270	31 453	42 464	88 220
Titres	4	4	32	38	48	380
Immeubles et mobiliers	651	711	838	1 031	1 362	2 097
Comptes à amortir	7	5	9	9	7	7
Débiteurs divers	6 536	8 774	16 370	22 516	22 434	62 550
Comptes d'ordres et divers	13 654	25 013	32 635	41 670	77 117	147 477
TOTAL	246 686	271 678	319 445	369 741	472 158	720 969

TABLEAU B3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1986 – 1991 »

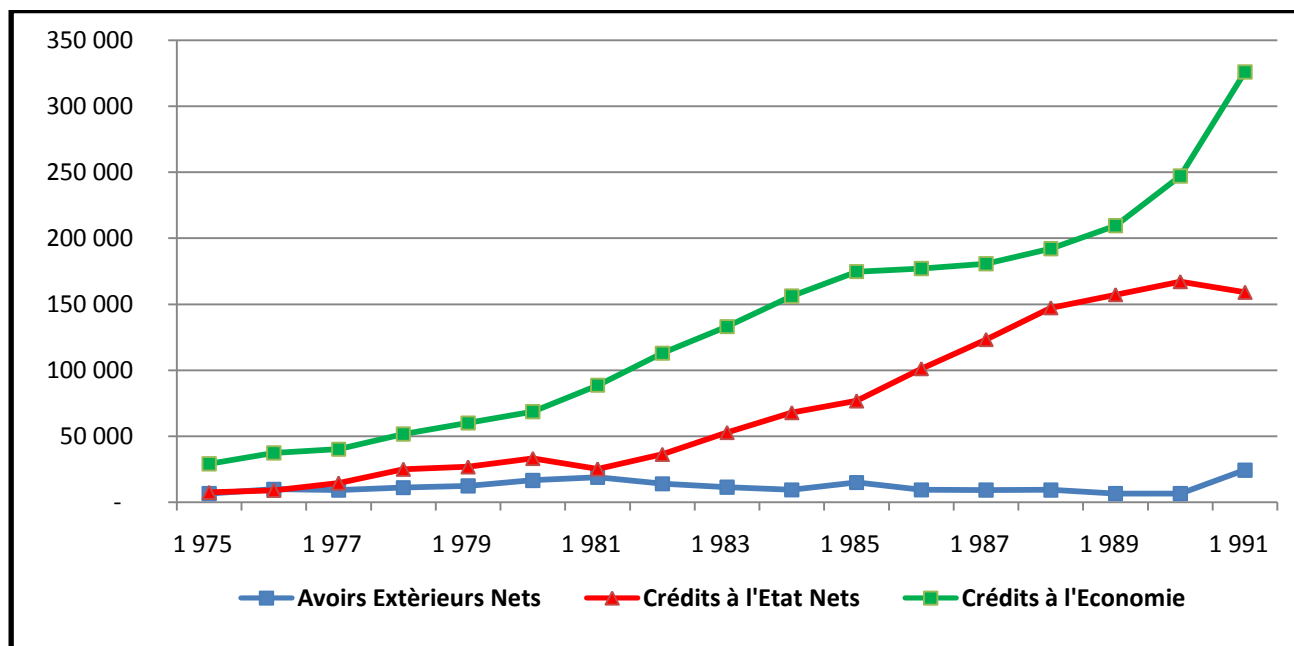
En millions de DA

PASSIF	1986	1987	1988	1989	1990	1991
DEPOTS A VUE	95 936	103 801	115 525	101 893	105 546	133 111
Secteur public	68 214	72 699	80 611	58 274	53 669	72 912
Secteur privé	20 447	24 407	26 989	33 071	36 350	47 453
Créditeurs divers	5 495	6 487	7 592	10 211	15 125	12 412
Autres	1 780	208	334	336	403	335
DEPOTS A TERME	22 199	33 990	40 758	58 134	72 923	90 276
Secteur public	3 550	15 051	17 623	27 185	37 874	43 715
Secteur privé	18 388	18 711	22 897	30 495	34 652	46 277
Autres	261	229	238	455	397	285
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	34 743	40 997	55 248	62 075	96 805	167 652
Engagements a court terme	1 425	1 297	1 462	1 592	3 714	9 887
Engagements a moyen et long terme	33 319	39 700	53 786	60 482	93 091	157 765
Emprunts et obligations	2 343	898	1 872	2 643	11 471	21 308
Crédits financiers	19 858	26 282	39 368	44 213	57 727	98 881
Autres crédits	11 118	12 520	12 545	13 626	23 894	37 576
DEPOTS DE L'ETAT	3 853	2 287	1 257	1 288	871	2 462
BAD	3 853	2 287	1 257	1 288	871	2 462
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	9 595	10 306	11 254	12 814	13 562	11 644
Fonds d'Etat pour l'agriculture	5 370	5 851	37	7 355	7 779	4 142
Autres fonds d'Etat	4 226	4 454	11 217	5 460	5 783	7 502
CREDITS DE LA BCA	22 432	13 501	10 492	30 737	66 325	108 555
Réescompte effets privés	18 187	13 428	6 159	14 417	19 176	42 272
Bons d'équipement réescompté	0	0	0	0	11 700	13 100
Avances de la BCA	4 245	73	4 333	16 320	35 449	53 183
COMPTES DE CAPITAL	12 518	15 432	17 404	19 496	18 640	26 474
Capital ou dotation	4 300	4 300	4 300	4 300	4 300	13 600
Réserves	8 218	11 132	13 104	15 196	14 340	12 874
AUTRES POSTES DU PASSIF	45 411	51 364	67 507	83 304	97 486	180 794
Banques et correspondants	14 506	17 265	23 900	22 368	11 707	18 677
comptes exigibles après encaissement	6 683	5 579	7 065	9 142	10 116	15 285
Engagements par acceptation	1 591	6 272	16 270	31 453	42 464	88 220
Provisions	4 094	3 288	6 047	7 152	12 284	12 291
Comptes d'ordre et divers	13 608	14 692	11 305	10 763	19 837	42 590
Résultat	4 929	4 268	2 918	2 426	1 077	3 731
TOTAL	246 686	271 678	319 445	369 741	472 158	720 969

FIGURE B : Evolution des agrégats monétaires et de leurs contreparties (1975-1991)

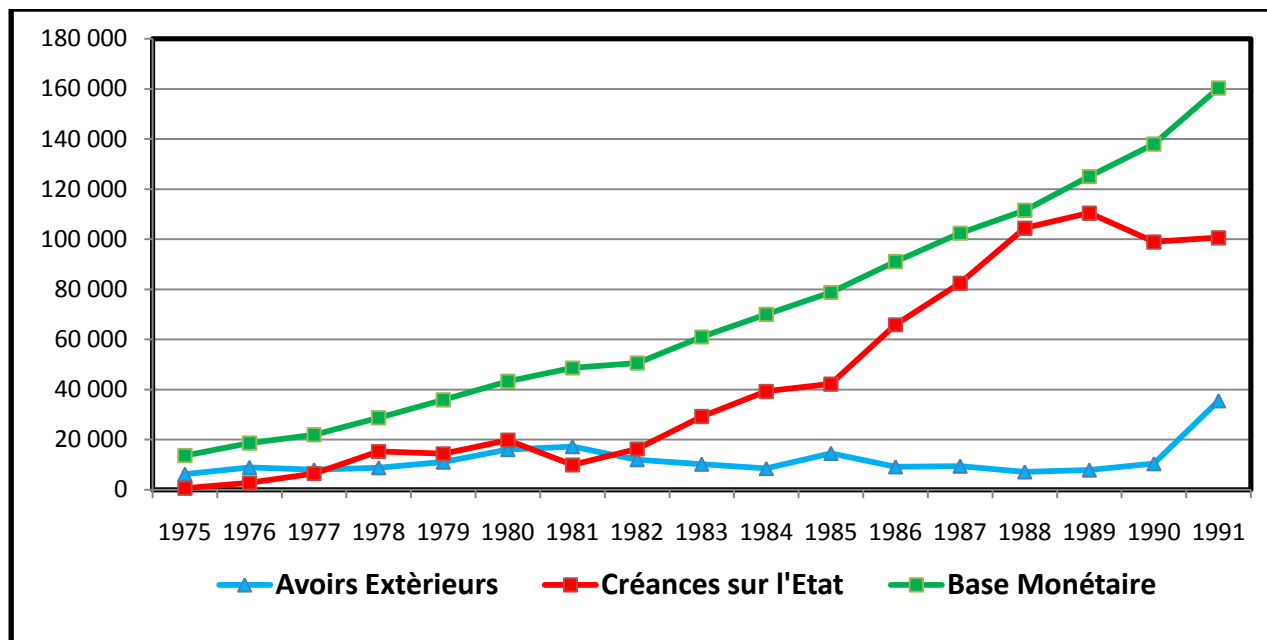


GRAPHE 1 : Agrégats Monétaires
(Montants annuels en Millions de dinars)

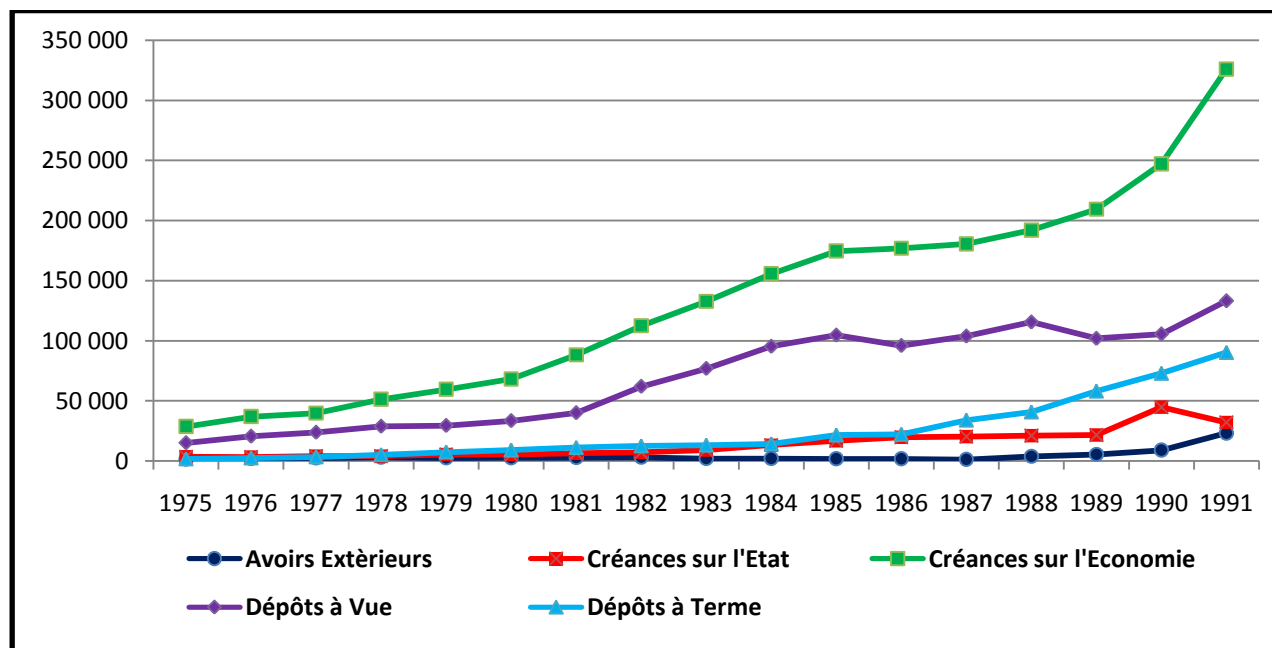


GRAPHE 2 : Contreparties
(Montants annuels en Millions de dinars)

FIGURE B : Evolution des principaux postes de la Banque d'Algérie et des Banques de Dépôts (1964-1974)



**GRAPHE 3 : Principaux postes de la Banque d'Algérie
(Taux de croissance annuels)**



**GRAPHE 4 : Principaux postes des Banques de Dépôts
(Taux de croissance annuels)**



***C - Situation Monétaire
Situation de la Banque d'Algérie
et des Banques de Dépôts***

1992 – 2003

TABLEAU C1 : SITUATION MONETAIRE
« 1992 – 1997 »

En millions de DA

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	22 641	19 618	60 399	26 298	133 949	350 309
Banque d'Algérie	15 815	16 086	50 659	15 579	122 359	342 906
Banque commerciales	6 826	3 532	9 739	10 719	11 590	7 403
CREDITS INTERIEURS	639 244	748 084	774 380	967 231	1 057 391	1 164 930
CREDITS A L'ETAT (nets)	226 933	527 835	468 537	401 587	280 548	423 650
Banque d'Algérie	160 449	270 855	246 325	231 908	172 464	155 745
Banques commerciales	22 458	210 320	165 817	111 114	43 897	188 789
Autres crédits	44 027	46 661	56 395	58 564	64 187	79 116
CREDITS A L'ECONOMIE	412 310	220 249	305 843	565 644	776 843	741 281
Banque d'Algérie	41	42	36	28	28	78
Banques commerciales	412 269	220 207	305 808	565 616	776 814	741 203
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	515 902	627 427	723 514	799 562	915 058	1 081 518
Monnaie	369 719	446 905	475 834	519 107	589 100	671 570
Circulation fiduciaire H/BA	184 851	211 311	222 986	249 767	290 884	337 621
Dépôts a vue	140 841	188 933	196 452	210 775	234 029	254 833
Dépôts auprès du Trésor	4 197	5 678	7 894	4 824	6 224	7 434
Dépôts auprès des CCP	39 830	40 983	48 501	53 740	57 964	71 682
Quasi-monnaie	146 183	180 522	247 680	280 455	325 958	409 948
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	14 003	13 186	13 607	13 789	12 302	12 901
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	145 695	112 516	145 021	120 877	96 508	55 297
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	4 040	4 262	4 262	9 977	10 393	10 139
AUTRES POSTES (net)	-17 755	10 311	-51 625	49 324	157 079	355 385

TABLEAU C1 (SUITE) : SITUATION MONETAIRE
« 1998 – 2003 »

En millions de DA

	1998*	1999	2000**	2001	2002	2003***
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	280 710	169 618	775 948	1 310 746	1 755 696	2 342 663
Banque d'Algérie	278 689	172 596	774 294	1 313 568	1 742 732	2 325 946
Banque commerciales	2 021	-2 979	1 654	-2 822	12 964	16 716
CREDITS INTERIEURS	1 629 362	1 998 632	1 671 214	1 648 171	1 845 489	1 803 572
CREDITS A L'ETAT (nets)	723 181	847 899	677 477	569 723	578 690	423 406
Banque d'Algérie	99 271	159 022	-156 413	-276 292	-304 773	-464 106
Banques commerciales	535 528	592 065	737 734	739 582	773 978	757 377
Autres crédits	88 382	96 812	96 156	106 433	109 485	130 135
CREDITS A L'ECONOMIE	906 181	1 150 733	993 737	1 078 448	1 266 799	1 380 166
Banque d'Algérie	323	591	684	749	756	693
Banques commerciales	905 857	1 150 143	993 053	1 077 699	1 266 042	1 379 473
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	1 592 461	1 789 350	2 022 534	2 473 516	2 901 532	3 354 422
Monnaie	826 372	905 183	1 048 184	1 238 510	1 416 341	1 630 380
Circulation fiduciaire H/BA	390 420	439 995	484 527	577 150	664 688	781 339
Dépôts a vue	347 570	368 375	467 502	554 927	642 168	718 905
Dépôts auprès du Trésor	7 330	9 384	7 066	9 435	8 843	12 945
Dépôts auprès des CCP	81 052	87 428	89 090	96 998	100 642	117 190
Quasi-monnaie	766 090	884 167	974 350	1 235 006	1 485 191	1 724 043
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	15 157	14 461	22 332	12 749	36 240	59 708
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	38 998	39 459	27 613	24 500	36 618	41 887
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	10 932	12 224	12 628	12 581	13 943	13 880
AUTRES POSTES (nets)	252 524	312 756	362 054	435 571	612 3	676 7

(*) Y compris la Caisse d'Epargne devenue Banque à partir de 1998

(**) Y compris la Mutuelle Agricole devenue Banque à partir de 2000

(***) Hors deux banques en liquidation

TABLEAU C2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1992 - 1997 »

En millions de DA

ACTIF	1992	1993	1994	1995	1996	1997
AVOIRS EXTERIEURS	36 659	38 633	120 340	111 639	252 807	484 964
Position de réserve FMI	0	0	0	1	1	1
Encaisse or	965	965	965	965	965	965
Or non conforme à la norme internationale	154	155	155	134	62	137
Investissement temporaire sous forme d'or	15	10	10	11	26	27
Accords de paiements internationaux	273	277	58	183	342	542
DTS	24	162	981	60	281	43
Avoirs à l'étranger	35 228	37 064	118 170	110 285	251 131	483 251
dont devises	34 302	36 032	116 130	106 162	245 697	483 222
CREANCES SUR L'ETAT	162 756	273 799	255 572	241 703	176 873	177 672
Avances à long terme au Trésor	94 766	94 766	94 766	94 766	94 766	164 377
Avances au Trésor en cpte courant	58 911	166 609	154 259	140 662	73 611	0
Dépôts aux CCP	8 823	12 225	6 300	4 882	7 778	12 192
Transfert pour le compte de l'Etat	255	199	247	1 393	718	1 102
CREANCES SUR LES BCM	78 307	29 390	50 446	190 288	259 125	219 063
Réescompte d'effets publics	13 576	7 388	14 018	36 221	43 473	57 800
Réescompte d'effets privés	50 015	22 002	18 403	42 429	88 475	107 020
Réescompte secteur public	50 015	22 002	18 403	41 431	79 378	106 726
Réescompte secteur privé	0	0	0	998	9 097	294
Pensions d'effets publics sur M Monet	0	0	0	1 700	4 000	0
Pensions d'effets privés sur M Monet	5 000	0	5 918	64 758	117 661	46 000
Solde débiteurs des comptes courants	9 716	0	12 107	45 180	5 516	8 243
AUTRES CREANCES	41	42	36	28	103	378
Titres entreprises acquis sur marché	0	0	0	0	75	300
Prêts accordés au personnel	41	42	36	28	28	78
CREANCES SUR LES AIB	0	0	0	0	0	0
Réescompte	0	0	0	0	0	0
Solde débiteurs des comptes courants	0	0	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	79 828	85 255	223 145	313 850	319 720	202 770
Comptes de recouvrements	1 549	1 634	2 584	4 558	4 063	6 326
Immobilisations	949	1 088	2 139	2 751	2 791	3 753
souscriptions FMI	28 643	30 298	57 256	70 919	73 877	72 068
souscriptions BIRD AID	28	31	49	67	72	74
Autres souscriptions	2 203	3 176	5 636	7 222	7 618	7 612
Comptes de régularisation	46 099	48 513	154 540	227 156	229 672	111 155
Divers	358	514	941	1 177	1 628	1 782
TOTAL	357 590	427 118	649 539	857 508	1 008 630	1 084 846

TABLEAU C2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1992-1997 »

En millions de DA

PASSIF	1992	1993	1994	1995	1996	1997
BASE MONETAIRE	196 279	250 407	237 222	255 172	305 906	356 634
Billets et monnaies en circulation	185 407	212 026	224 353	252 317	293 510	341 682
Dépôts des BCM à la BA	3 357	34 964	3 053	1 676	11 507	10 560
Dépôts des autres instits bancaires	7 515	3 417	9 816	1 179	890	4 392
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	20 843	22 547	69 680	96 060	130 448	142 058
Emprunts à court terme	2 715	11 019	19 104	18 234	15 862	23 931
Accords de paiements internat	18	172	874	728	463	258
Recours au crédit FMI	18 111	11 356	49 703	77 098	114 123	117 869
DEPOTS DE L'ETAT	2 306	2 943	9 248	9 796	4 409	21 927
Trésor public (cpte courant)	0	0	0	0	0	13 306
Ministères	101	43	199	102	70	44
Provisions p/exécution de transfert	1 942	1 686	5 172	6 162	2 539	1 716
Dépôts de la BAD	264	1 214	3 876	3 532	1 799	6 862
AUTRES DEPOTS	1 447	1 530	1 620	500	703	14 050
autres	1 447	1 530	1 620	500	703	14 050
AUTRES POSTES DU PASSIF	136 715	149 690	331 769	495 980	567 163	550 178
Capital	40	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80	80	80
Autres réserves	766	766	766	766	766	766
Provisions	8 014	3 796	3 796	3 720	0	0
Dotations DTS	4 040	4 262	4 262	9 977	10 393	10 139
Dépôts FMI	28 643	30 298	57 256	70 918	73 877	72 068
Comptes de régularisation	6 060	9 641	118 858	200 582	271 678	232 455
Résultat	570	2 509	0	9	9	4 179
Divers	88 503	98 298	146 710	209 888	210 320	230 451
TOTAL	357 590	427 118	649 539	857 508	1 008 630	1 084 846

TABLEAU C2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1998 - 2003 »

En millions de DA

ACTIF	1998	1999	2000	2001	2002	2003
AVOIRS EXTERIEURS	423 391	329 787	919 371	1 445 866	1 868 532	2 419 663
Position de réserve au FMI	1	8 085	8 352	8 320	9 221	9 180
Encaisse or	965	965	965	965	965	965
Or non conforme à la norme internationale	137	137	137	137	137	137
Investissement temporaire sous forme d'or	27	27	27	27	27	27
Accords de paiements internationaux	503	1 351	698	716	780	805
Avoirs en DTS	92	131	230	894	1 103	4 120
Avoirs à l'étranger	421 667	319 092	908 963	1 434 807	1 856 299	2 404 429
- dont devises	421 654	319 085	908 933	1 434 530	1 856 275	2 402 268
CREANCES SUR L'ETAT	174 590	163 482	168 199	144 670	133 773	141 969
Avances long terme au Trésor	158 377	152 377	146 377	139 077	131 777	124 477
Avances au Trésor en compte courant	0	0	0	0	0	0
Dépôts aux CCP	7 156	3 842	2 706	2 880	1 223	17 492
Transferts pour le compte de l'Etat	9 057	7 263	19 116	2 713	772	0
CREANCES SUR LES BCM	226 252	310 802	170 538	0	0	0
Réesc compte d'effets publics	61 000	66 000	64 700	0	0	0
Réesc compte d'effets privés	62 095	61 939	44 338	0	0	0
Pensions d'effets publics sur marché monétaire	0	0	0	0	0	0
Pensions d'effets privés sur marché monétaire	62 926	89 204	61 500	0	0	0
Soldes débiteurs des comptes courants	40 231	93 659	0	0	0	0
AUTRES CREANCES	623	891	984	1 049	1 065	1 001
Titres des entreprises acquis sur le marché	300	300	300	300	309	309
Prêts accordés au personnel	323	591	684	749	756	693
CREANCES SUR LES AIB	0	0	0	0	0	0
Réesc compte	0	0	0	0	0	0
Soldes débiteurs des comptes courants	0	0	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	196 245	259 722	437 191	265 281	266 060	278 002
Compte de recouvrements	5 674	6 625	6 951	7 260	6 305	10 375
Immobilisations	3 892	3 883	4 017	3 959	4 319	4 930
Souscriptions au FMI	77 704	111 145	114 815	114 387	126 770	126 203
Souscriptions à la BIRD, AID	77	88	96	99	102	93
Autres souscriptions	8 075	9 120	9 605	9 706	10 435	14 592
Comptes de régularisation	99 138	127 136	299 116	127 069	114 953	118 278
Divers	1 685	1 725	2 591	2 801	3 176	3 531
TOTAL	1 021 102	1 064 684	1 696 284	1 856 865	2 269 429	2 840 636

TABLEAU C2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 1998 - 2003 »

En millions de DA

PASSIF	1998	1999	2000	2001	2002	2003
BASE MONETAIRE	403 472	449 460	550 233	777 836	846 663	1 152 268
Billets et monnaies en circulation	396 424	444 879	491 500	584 473	673 715	787 662
Dépôts des BCM à la BA	3 466	4 579	56 087	191 634	168 667	361 171
Dépôts des autres institutions bancaires	3 582	2	2 645	1 729	4 281	3 435
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	144 702	157 191	145 077	132 298	125 799	93 717
Emprunts à court terme	23 305	25 173	15 590	14 083	19 690	21 381
Accords de paiements internationaux	44	51	55	70	65	611
Recours au crédits du FMI	121 353	131 968	129 432	118 144	106 044	71 725
DEPOTS DE L'ETAT	75 319	4 460	324 612	420 962	438 546	606 075
Trésor Public (compte courant)	68 110	1 393	317 379	414 078	430 607	591 514
Ministères	64	77	443	485	511	853
Provisions pour l'exécution de transferts	4 796	1 883	1 820	811	3 328	4 911
Dépôts de la BAD	2 350	1 108	4 970	5 588	4 100	8 797
AUTRES DEPOTS	1 192	2 109	17 576	1 642	5 154	9 621
Dépôts des assurances	1 003	1 920	17 387	1 452	4 966	9 618
Autres dépôts	189	189	190	189	189	2
AUTRES POSTES DU PASSIF	396 415	451 464	658 786	524 128	853 266	978 955
Capital	40	40	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80	80	80
Autres réserves	766	766	766	18 766	33 266	34 666
Provisions	15 000	7 000	0	0	0	0
Allocation de DTS	10 932	12 224	12 628	12 581	13 943	13 880
Dépôts du FMI	77 704	111 145	114 815	114 387	126 770	126 203
Comptes de régularisation	16 079	14 637	208 759	19 366	173 813	170 213
Résultat	27 120	37 307	37 296	52 108	43 504	43 880
Divers	248 695	268 265	284 402	306 800	461 850	589 993
TOTAL	1 021 102	1 064 684	1 696 284	1 856 865	2 269 429	2 840 636

TABLEAU C3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1992 – 1997 »

En millions de DA						
ACTIF	1992	1993	1994	1995	1996	1997
RESERVES	5 848	37 688	6 889	5 415	12 761	18 759
Encaisse	555	715	1 367	2 549	2 626	4 061
Dépôts à la Banque d'Algérie	5 293	36 973	5 522	2 865	10 135	14 698
AVOIRS EXTERIEURS	20 821	16 471	44 877	33 297	32 383	23 108
Monnaies et matières	645	446	751	431	883	1 579
Banques et correspondants	9 991	5 463	24 345	9 408	8 441	8 110
Effets sur l'étranger	5 924	6 321	10 992	14 094	14 067	5 049
Titres	4 068	4 144	8 707	9 338	8 956	8 358
Autres créances sur l'étranger	193	98	83	26	36	13
CREANCES SUR L'ETAT	28 334	300 514	204 633	155 644	141 428	273 147
Dépôts au Trésor public	463	1 609	854	1 731	892	1 519
Dépôts aux CCP	1 483	1 924	3 778	2 015	1 499	4 454
Bons du Trésor en portefeuille	248	253	203	377	379	1 029
Bons et obligations en portefeuille	454	277 160	181 290	107 635	83 243	192 279
Bons et obligations réescomptés	13 576	7 388	14 018	36 221	43 473	57 800
Prêts au Trésor public	8 732	6 745	1 854	1 829	1 653	1 670
Autres valeurs d'Etat	25	25	32	1 412	1 918	6 254
Autres créances sur l'Administration centrale	3 353	5 411	2 606	4 424	8 371	8 142
CREDITS A L'ECONOMIE	412 269	220 207	305 808	565 616	776 814	741 203
Créances sur entreprises publiques non financières	282 050	120 034	189 595	419 568	558 332	525 867
Créances sur le secteur privé	76 004	77 121	96 749	102 473	128 753	108 262
Créances sur les Administrations locales	4 145	994	1 027	1 129	1 234	37
Créances sur les Autres institutions financières	56	57	34	17	20	18
Effets privés réescomptés	50 015	22 002	18 403	42 429	88 475	107 020
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	287 183	284 878	489 412	460 686	431 742	432 776
Autres valeurs en caisse	7	204	430	162	25	15
Banques et correspondants	22 933	17 721	20 300	18 392	33 096	37 751
Effets, chèques, titres à l'encaissement	18 530	16 151	20 660	37 356	31 480	29 389
Débiteurs par acceptation	75 255	67 132	119 798	14 167	8 094	8 686
Titres	437	531	517	610	695	2 228
Immobilisations	2 679	4 319	5 936	8 397	10 057	10 666
Comptes d'ordre et divers	157 442	167 880	305 597	356 487	290 733	294 315
Débiteurs divers	9 900	10 939	16 174	25 115	57 563	49 725
TOTAL	754 455	859 759	1 051 619	1 220 658	1 395 129	1 488 992

TABLEAU C3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1992 – 1997 »

En millions de DA						
PASSIF	1992	1993	1994	1995	1996	1997
DEPOTS A VUE	140 841	188 933	196 452	210 775	234 029	254 833
Secteur public	79 931	105 552	96 144	87 489	101 271	114 978
Secteur privé	49 581	65 968	81 022	96 944	105 241	104 594
Autres	11 329	17 414	19 287	26 342	27 517	35 261
DEPOTS A TERME	146 183	180 522	247 680	280 455	325 958	409 948
Secteur public	61 707	72 259	63 478	65 925	73 926	101 177
Secteur privé	72 475	94 240	139 474	187 685	216 607	273 306
Autres	12 001	14 023	44 728	26 845	35 425	35 465
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	159 690	125 455	180 159	143 455	117 301	71 003
Engagements à court terme	13 995	12 940	35 138	22 578	20 794	15 706
Engagements à moyen et long terme	145 695	112 516	145 021	120 877	96 508	55 297
-Emprunts obligataires	22 464	21 789	29 746	33 730	26 665	18 426
-Crédits financiers	89 501	63 166	88 831	69 663	58 491	28 212
-Autres crédits	33 730	27 561	26 444	17 484	11 352	8 659
DEPOTS DE L'ETAT	5 876	90 195	38 816	44 529	97 531	84 359
Dépôts de l'Administration centrale	3	85 516	36 288	41 884	87 480	81 420
Dépôts de la BAD	5 873	4 678	2 528	2 645	10 051	2 939
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	14 003	13 186	13 607	13 789	12 302	12 901
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	78 657	29 390	50 686	190 288	259 125	219 063
Réescompte effets privés	50 015	22 002	18 403	42 429	88 475	107 020
Réescompte de Bons et d'obligations	13 576	7 388	14 018	36 221	43 473	57 800
Pensions de la Banque d'Algérie	5 350	0	6 158	66 458	121 661	46 000
Avances de la Banque d'Algérie	9 716	0	12 107	45 180	5 516	8 243
COMPTES DE CAPITAL	26 131	35 593	37 584	53 012	53 758	55 871
Capital ou dotations	13 600	22 600	24 532	39 252	43 052	43 340
Réserves	12 531	12 993	13 052	13 760	10 706	12 531
AUTRES POSTES DU PASSIF	183 074	196 485	286 635	284 354	295 124	381 016
Banques et correspondants	19 336	11 495	12 520	9 189	25 488	7 027
Comptes exigibles après encaissement	6 266	8 621	10 825	18 878	18 949	21 407
Engagements par acceptation	75 465	67 132	119 798	14 219	8 094	8 686
Provisions	16 102	25 815	30 100	46 552	64 742	99 583
Comptes d'ordre et divers	50 998	56 237	96 017	168 577	140 866	171 425
Résultat	580	363	1 127	194	884	1 515
Obligations à coupons convertibles	8 488	8 514	5 100	1 131	750	30
Autres emprunts des institutions financières non bancaires	5 839	18 307	11 146	25 613	35 351	71 342
TOTAL	754 455	859 759	1 051 619	1 220 658	1 395 129	1 488 992

TABLEAU C3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1998 – 2003 »

En millions de DA

ACTIF	1998*	1999	2000**	2001	2002	2003***
RESERVES	16 447	14 117	63 016	198 937	203 874	373 754
Encaisse	6 004	4 884	6 973	7 323	9 027	6 322
Dépôts à la Banque d'Algérie	10 443	9 233	56 043	191 614	194 847	367 431
AVOIRS EXTERIEURS	27 501	27 891	28 315	32 354	49 666	55 509
Monnaies et matières	2 023	2 458	2 842	7 434	6 023	4 983
Banques et correspondants	8 949	6 118	7 499	7 216	14 942	9 721
Effets sur l'étranger	7 192	9 338	7 328	6 651	16 056	21 364
Titres	9 327	9 936	10 598	10 048	12 615	13 624
Autres créances sur l'étranger	11	40	48	1 005	30	5 818
CREANCES SUR L'ETAT	591 268	648 725	771 241	766 478	843 906	808 517
Dépôts au Trésor public	11 542	4 080	3 944	8 377	39 753	6 620
Dépôts aux CCP	3 740	3 420	4 003	6 571	3 890	3 855
Bons du Trésor en portefeuille	32 049	36 643	2 388	3 249	41 083	65 033
Bons et obligations en portefeuille	273 172	277 090	426 113	700 428	659 131	629 748
Bons et obligations réescomptes	61 000	66 000	64 700	0	0	0
Prêts au Trésor public	1 723	1 866	2 057	3 844	3 209	2 176
Autres valeurs d'Etat	6 360	9 711	13 138	9 610	25 200	25 200
Autres créances sur l'Administration centrale	201 681	249 915	254 897	34 398	71 640	75 884
CREDITS A L'ECONOMIE	905 857	1 150 143	993 053	1 077 699	1 266 042	1 379 473
Créances sur entreprises publiques non financières	674 324	873 337	664 141	739 872	715 542	791 365
Créances sur le secteur privé	169 123	214 526	284 166	337 219	550 208	587 780
Créances sur les Administrations locales	96	116	208	214	293	328
Créances sur les Autres institutions financières	219	224	201	393	0	0
Effets privés réescomptes	62 095	61 939	44 338	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	486 670	562 329	585 983	717 652	960 213	917 193
Autres valeurs en caisse	50	82	165	488	466	888
Banques et correspondants	35 528	49 360	99 250	163 323	185 668	51 254
Effets, chèques, titres à l'encaissement	26 757	30 164	39 842	59 337	56 865	60 810
Débiteurs par acceptation	6 495	6 178	6 595	12 373	17 728	15 169
Titres	9 301	13 017	13 852	10 705	14 139	23 959
Immobilisations	13 809	17 207	21 653	25 856	35 386	38 725
Comptes d'ordre et divers	345 642	398 031	369 445	391 173	625 965	684 552
Débiteurs divers	49 088	48 290	35 181	54 396	23 995	41 834
TOTAL	2 027 744	2 403 205	2 441 607	2 793 121	3 323 702	3 534 446

(*) Y compris la Caisse d'Epargne devenue Banque à partir de 1998

(**) Y compris la Mutuelle Agricole devenue Banque à partir de 2000

(***) Hors deux banques en liquidation

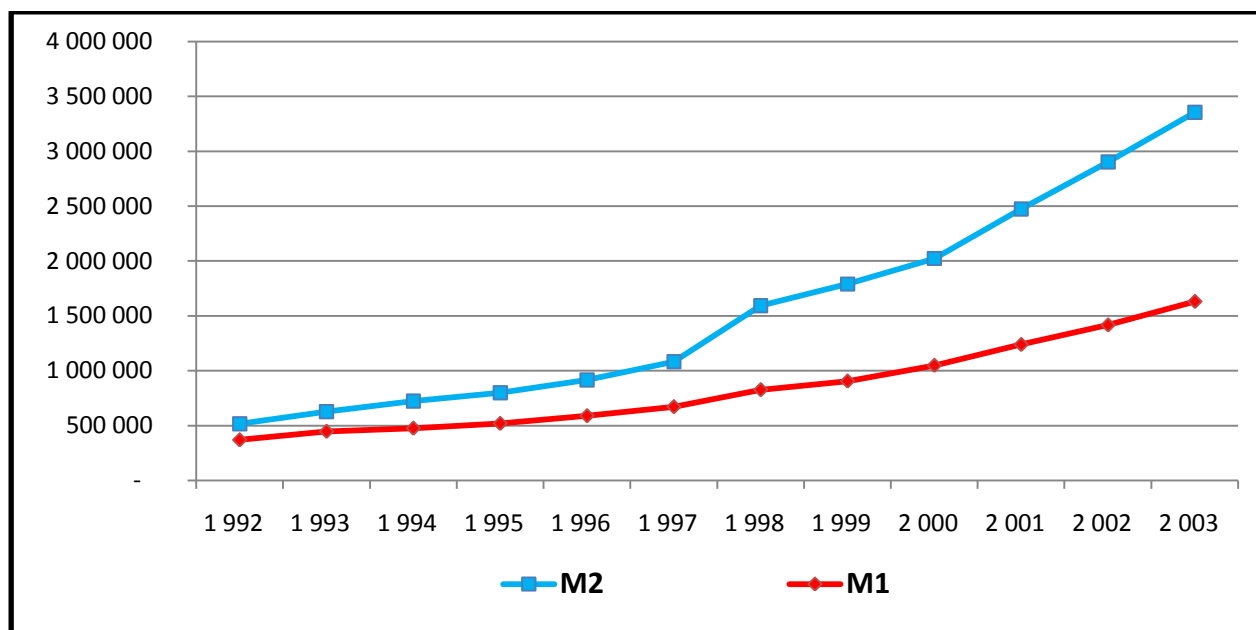
TABLEAU C3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 1998 – 2003 »

En millions de DA						
PASSIF	1998*	1999	2000**	2001	2002	2003***
DEPOTS A VUE	347 570	368 375	467 502	554 927	642 168	718 905
Secteur public	161 541	165 454	187 432	240 463	322 068	387 331
Secteur privé	144 813	161 509	205 965	260 282	244 450	232 346
Autres	41 215	41 413	74 106	54 182	75 649	99 228
DEPOTS A TERME	766 090	884 167	974 350	1 235 006	1 485 191	1 724 043
Secteur public	131 304	186 150	179 509	253 475	382 902	513 972
Secteur privé	577 958	643 545	728 387	901 634	1 001 637	1 102 217
Autres	56 827	54 472	66 454	79 896	100 653	107 853
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	64 478	70 329	54 274	59 676	73 320	80 680
Engagements à court terme	25 480	30 870	26 661	35 176	36 702	38 793
Engagements à moyen et long terme	38 998	39 459	27 613	24 500	36 618	41 887
-Emprunts obligataires	15 825	14 102	3 823	2 746	1 552	3 282
-Crédits financiers	14 011	11 798	6 345	4 558	14 689	16 310
-Autres crédits	9 162	13 559	17 446	17 196	20 377	22 294
DEPOTS DE L'ETAT	55 740	56 660	33 507	26 896	69 929	51 140
Dépôts de l'Administration centrale	49 531	49 486	16 610	16 026	56 978	44 393
Dépôts de la BAD	6 209	7 174	16 897	10 870	12 950	6 747
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	15 157	14 461	22 332	12 749	36 240	59 708
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	226 252	310 802	170 538	0	0	0
Réescompté effets privés	62 095	61 939	44 338	0	0	0
Réescompté de Bons et d'obligations	61 000	66 000	64 700	0	0	0
Pensions de la Banque d'Algérie	62 926	89 204	61 500	0	0	0
Avances de la Banque d'Algérie	40 231	93 659	0	0	0	0
COMPTES DE CAPITAL	81 439	86 082	103 834	139 820	150 886	159 823
Capital ou dotations	61 379	65 229	86 621	121 182	130 990	137 777
Réserves	20 061	20 853	17 213	18 638	19 897	22 046
AUTRES POSTES DU PASSIF	471 018	612 329	615 270	764 046	865 968	740 147
Banques et correspondants	11 325	50 198	93 484	140 458	149 754	19 756
Comptes exigibles après encaissement	30 527	23 774	34 544	32 221	28 110	43 707
Engagements par acceptation	6 495	6 178	6 595	11 531	16 541	14 177
Provisions	198 589	256 461	249 495	270 784	289 947	292 704
Comptes d'ordre et divers	153 664	228 368	194 347	288 015	362 444	350 086
Résultat	427	1 023	3 266	10 248	14 465	16 936
Obligations à coupons convertibles	88	58	51	12	17	16
Autres emprunts des institutions financières non bancaires	69 904	46 268	33 488	10 777	4 690	2 764
TOTAL	2 027 744	2 403 205	2 441 607	2 793 121	3 323 702	3 534 446

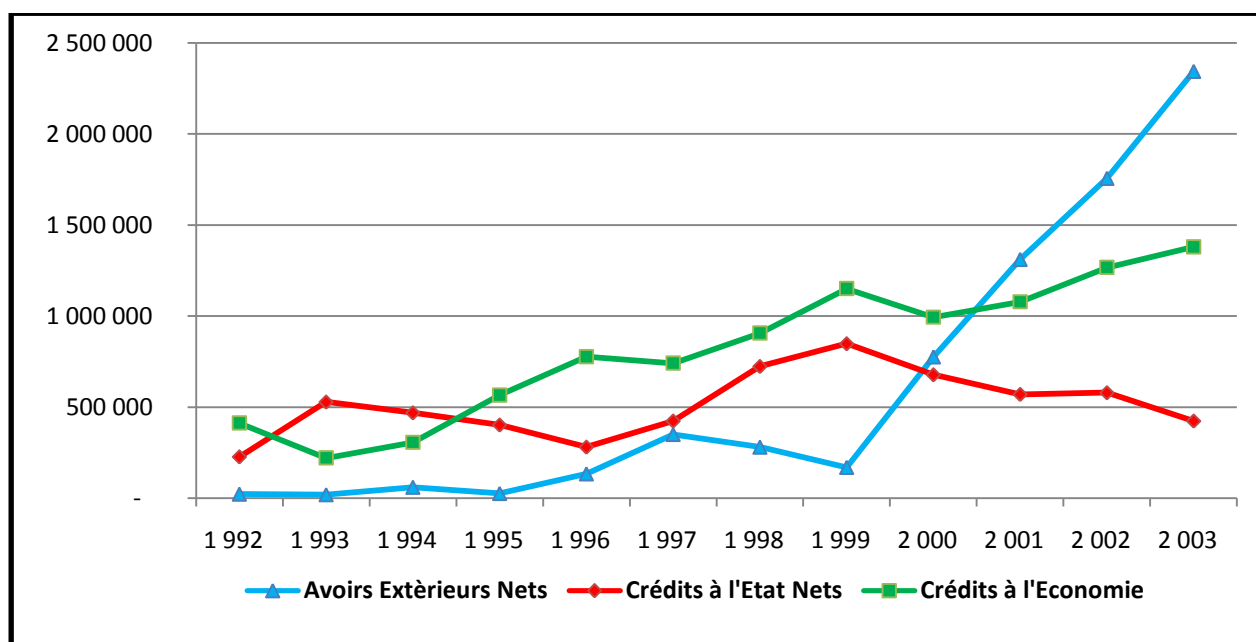
(*) Y compris la Caisse d'Epargne devenue Banque à partir de 1998

(**) Y compris la Mutuelle Agricole devenue Banque à partir de 2000

FIGURE B : Evolution des agrégats monétaires et de leurs contreparties (1992-2003)

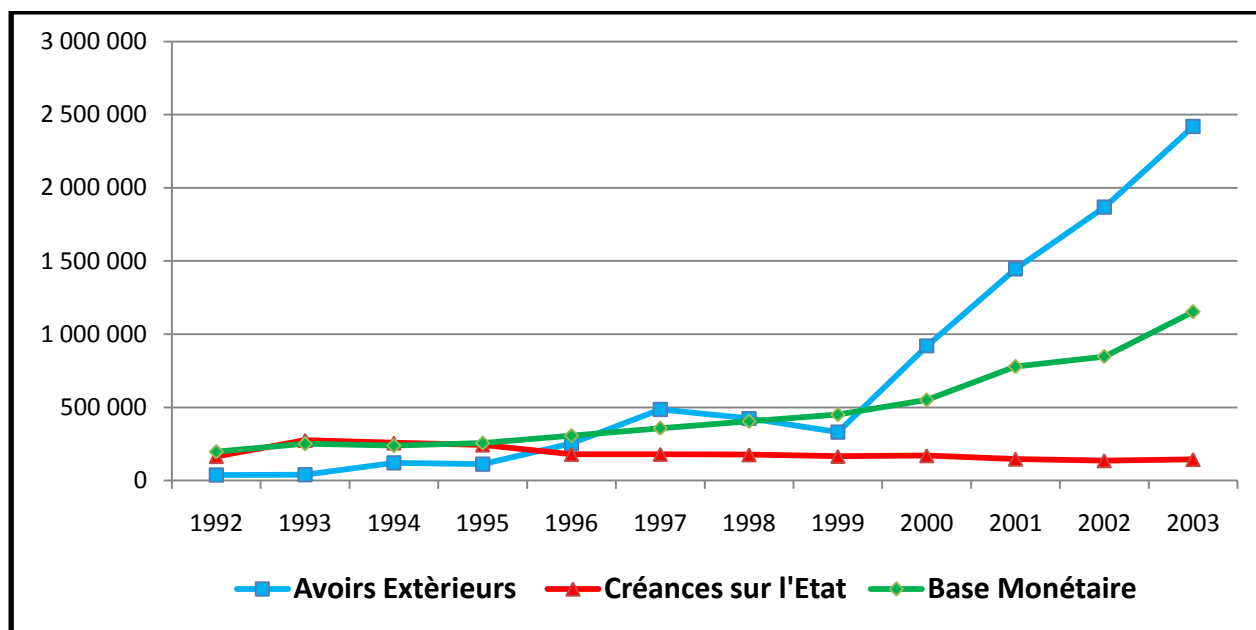


GRAPHE 1 : Agrégats Monétaires
(Montants annuels en Millions de dinars)

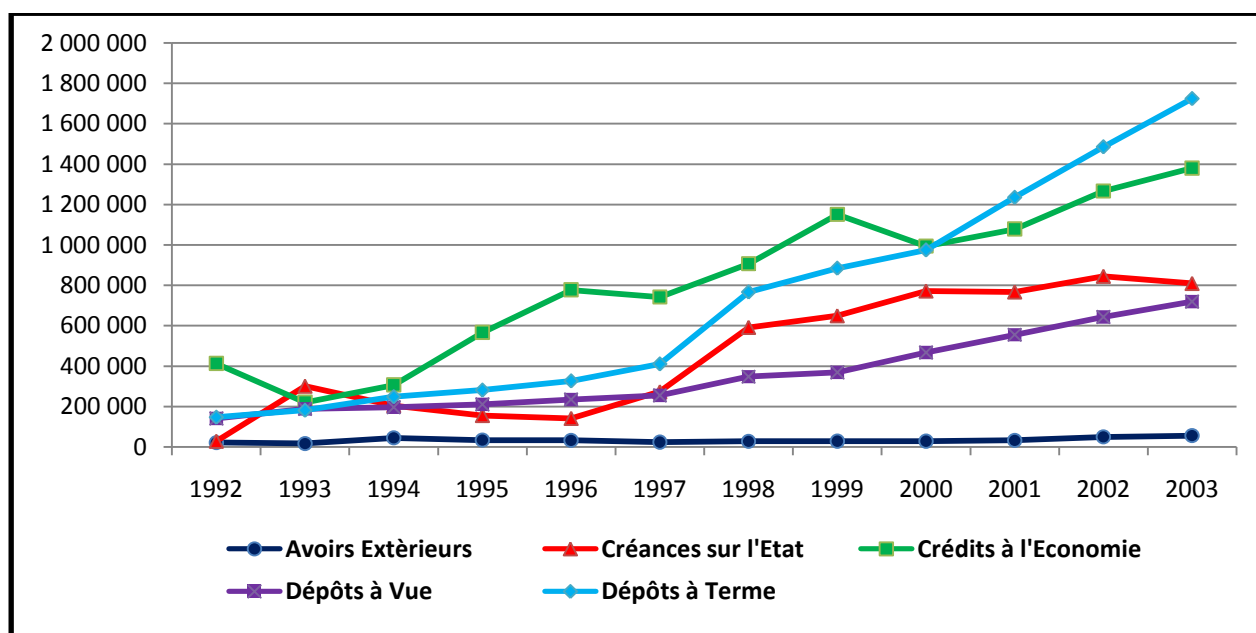


GRAPHE 2 : Contreparties
(Montants annuels en Millions de dinars)

FIGURE B : Evolution des principaux postes de la Banque d'Algérie et des Banques de Dépôts (1992-2003)



GRAPHE 3 : Principaux poste de la Banque d'Algérie (Taux de croissance annuels)



GRAPHE 4 : Principaux postes des Banques de Dépôts (Taux de croissance annuels)



***D - Situation Monétaire
Situation de la Banque d'Algérie
et des Banques de Dépôts***

2004 – 2011

TABLEAU D1 : SITUATION MONETAIRE
« 2004 – 2007 »

En millions de DA

	2004	2005	2006	2007
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	3 119 174	4 179 656	5 515 046	7 415 563
Banque d'Algérie	3 109 076	4 151 463	5 526 354	7 382 932
Banque commerciales	10 098	28 193	-11 309	32 631
CREDITS INTERIEURS	1 514 434	846 570	601 392	12 065
CREDITS A L'ETAT (nets)	-20 596	-933 184	-1 304 048	-2 193 176
Banque d'Algérie	-915 800	-1 986 499	-2 510 745	-3 294 890
Banques commerciales	736 887	777 262	870 848	723 051
Autres crédits	158 318	276 053	335 849	378 663
CREDITS A L'ECONOMIE	1 535 029	1 779 754	1 905 440	2 205 242
Banque d'Algérie	641	838	1 338	1 486
Banques commerciales	1 534 389	1 778 916	1 904 102	2 203 756
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	3 738 037	4 157 585	4 933 744	5 994 608
Monnaie	2 160 581	2 421 421	3 167 640	4 233 573
Circulation fiduciaire H/BA	874 347	920 964	1 081 358	1 284 493
Dépôts a vue	1 127 916	1 224 403	1 750 432	2 570 418
Dépôts auprès du Trésor	37 984	131 223	132 006	167 372
Dépôts auprès des CCP	120 333	144 831	203 843	211 290
Quasi-monnaie	1 577 456	1 736 164	1 766 105	1 761 035
DEPÔTS PREALABLE A L'IMPORTATION				195 520
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	49 043	54 566	33 485	28 923
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	49 630	20 617	19 413	14 660
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	14 507	13 492	13 771	13 585
AUTRES POSTES (nets)	782 391	779 966	1 116 025	1 180 332

TABLEAU D1 (SUITE): SITUATION MONETAIRE
« 2008 – 2011 »

En millions de DA

	2008	2009	2010	2011
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	10 246 964	10 885 743	11 996 565	13 922 408
Banque d'Algérie	10 227 561	10 865 904	12 005 641	13 880 583
Banque commerciales	19 403	19 839	-9 076	41 825
CREDITS INTERIEURS	-1 011 830	-402 378	-124 857	319 906
CREDITS A L'ETAT (nets)	-3 627 346	-3 488 923	-3 392 949	-3 406 604
Banque d'Algérie	-4 365 728	-4 402 028	-4 919 288	-5 458 389
Banques commerciales	278 591	340 232	790 879	1 017 758
Autres crédits	459 790	572 873	735 460	1 034 027
CREDITS A L'ECONOMIE	2 615 516	3 086 545	3 268 092	3 726 510
Banque d'Algérie	1 466	1 376	1 381	1 763
Banques commerciales	2 614 051	3 085 169	3 266 712	3 724 747
MONNAIE ET QUASI-MONNAIE	6 955 968	7 173 052	8 280 740	9 929 188
Monnaie	4 964 928	4 944 159	5 756 460	7 141 699
Circulation fiduciaire H/BA	1 539 975	1 829 348	2 098 629	2 571 481
Dépôts a vue	2 965 163	2 541 937	2 922 370	3 536 191
Dépôts auprès du Trésor	194 197	264 394	322 632	518 705
Dépôts auprès des CCP	265 594	308 479	412 829	515 322
Quasi-monnaie	1 991 040	2 228 893	2 524 281	2 787 489
DEPÔTS PREALABLE A L'IMPORTATION	223 929	296 231	292 507	309 653
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	16 262	14 841	14 487	17 301
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	11 414	8 246	6 151	5 237
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	14 104	136 616	136 444	139 908
AUTRES POSTES (nets)	2 013 458	2 854 377	3 141 378	3 841 026

TABLEAU D2 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 2004 - 2007 »

En millions de DA

ACTIF	2004	2005	2006	2007
AVOIRS EXTERIEURS	3 173 196	4 171 819	5 570 445	7 420 960
Position de réserve FMI	9 595	8 923	9 108	8 985
Encaisse or	965	965	965	965
Or non conforme à la norme internationale	138	142	148	148
Investissement temporaire sous forme d'or	27	27	27	27
Accords de paiements internationaux	1 374	1 714	316	297
DTS	91	256	337	211
Avoirs à l'étranger	3 161 006	4 159 792	5 559 544	7 410 328
dont devises	3 156 164	4 149 288	5 555 397	7 403 802
CREANCES SUR L'ETAT	122 108	118 126	733 646	5 098
Avances à long terme au Trésor	117 177	109 409	729 212	0
Avances au Trésor en cpte courant	0	0	0	0
Dépôts aux CCP	2 925	5 712	3 269	3 030
Transfert pour le compte de l'Etat	2 007	3 005	1 265	2 068
CREANCES SUR LES BCM	0	0	0	0
Réescompte d'effets publics	0	0	0	0
Réescompte d'effets privés	0	0	0	0
Pensions d'effets publics sur marché monétaire	0	0	0	0
Pensions d'effets privés sur marché monétaire	0	0	0	0
Soldes débiteurs des comptes courants	0	0	0	0
AUTRES CREANCES	1 000	1 606	1 806	1 954
Titres entreprises acquis sur marché	360	768	468	468
Prêts accordés au personnel	641	838	1 338	1 486
CREANCES SUR LES AIB	0	0	0	0
Réescompte	0	0	0	0
Solde débiteurs des comptes courants	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	238 084	229 176	250 661	283 444
Comptes de recouvrements	12 718	11 153	2 978	2 216
Immobilisations	6 905	7 424	8 396	9 579
souscriptions FMI	131 898	122 669	125 208	123 521
souscriptions BIRD AID	93	94	91	85
Autres souscriptions	15 090	16 045	16 235	15 903
Comptes de régularisation	67 517	62 917	93 716	129 784
Divers	3 864	8 875	34 038	2 355
TOTAL	3 534 389	4 520 726	6 556 559	7 711 457

TABLEAU D2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 2004 - 2007 »

En millions de DA

PASSIF	2004	2005	2006	2007
BASE MONETAIRE	1 160 071	1 163 314	1 335 306	1 721 953
Billets et monnaies en circulation	882 465	930 264	1 092 103	1 301 315
Dépôts des BCM à la BA	273 046	232 287	240 225	418 071
Dépôts des autres institutions bancaires	4 559	764	2 978	2 567
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	64 120	20 356	44 091	38 028
Emprunts à court terme	17 121	20 075	43 556	37 417
Accords de paiements internationaux	314	281	534	611
Recourt au crédits du FMI	46 684	0	0	0
DEPOTS DE L'ETAT	1 037 908	2 104 625	3 244 392	3 299 988
Trésor Public (compte courant)	1 029 276	2 082 242	3 222 551	3 295 242
Ministères	1 940	5 285	661	882
Provisions pour l'exécution de transferts	1 467	722	9 276	1 383
Dépôts de la BAD	5 225	16 357	11 905	2 481
AUTRES DEPOTS	466	15 380	19 827	23 955
Dépôts des assurances	464	15 378	7 218	7 050
Autres dépôts	2	2	12 609	16 905
AUTRES POSTES DU PASSIF	1 271 824	1 217 051	1 912 943	2 627 533
Capital	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80
Autres réserves	48 537	73 537	113 537	134 537
Provisions	0	9 738	44 618	62 618
Allocation de DTS	14 507	13 492	13 771	13 585
Dépôts du FMI	131 898	122 669	125 208	123 521
Comptes de régularisation	287 072	87 892	753 017	372 739
Résultat	73 727	115 333	61 997	33 551
Divers	715 965	794 271	1 216 336	1 886 862
TOTAL	3 534 389	4 520 726	6 556 559	7 711 457

TABLEAU D2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 2008 - 2011 »

En millions de DA

ACTIF	2008	2009	2010	2011
AVOIRS EXTERIEURS	10 260 469	10 896 098	12 043 738	13 932 297
Position de réserve FMI	9 328	9 701	29 116	45 560
Encaisse or	965	965	965	965
Or non conforme à la norme internationale	148	148	148	148
Investissement temporaire sous forme d'or	27	27	27	27
Accords de paiements internationaux	275	281	0	294
DTS	708	122 640	122 227	125 414
Avoirs à l'étranger	10 249 018	10 762 336	11 891 255	13 759 889
dont devises	10 227 740	10 749 823	11 891 255	13 759 889
CREANCES SUR L'ETAT	3 817	5 009	6 717	6 842
Avances à long terme au Trésor	0	0	0	0
Avances au Trésor en cpte courant	0	0	0	0
Dépôts aux CCP	3 817	5 009	6 717	6 842
Transfert pour le compte de l'Etat	0	0	0	0
CREANCES SUR LES BCM	0	0	0	0
Réescompte d'effets publics	0	0	0	0
Réescompte d'effets privés	0	0	0	0
Pensions d'effets publics sur marché monétaire	0	0	0	0
Pensions d'effets privés sur marché monétaire	0	0	0	0
Soldes débiteurs des comptes courants	0	0	0	0
AUTRES CREANCES	1 934	1 844	1 849	2 231
Titres entreprises acquis sur marché	468	468	468	468
Prêts accordés au personnel	1 466	1 376	1 381	1 763
CREANCES SUR LES AIB	0	0	0	0
Réescompte	0	0	0	0
Solde débiteurs des comptes courants	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	294 194	345 341	328 278	325 539
Comptes de recouvrements	514	2	0	0
Immobilisations	9 859	9 910	9 562	10 159
souscriptions FMI	128 237	133 359	113 764	100 947
souscriptions BIRD AID	91	93	94	97
Autres souscriptions	16 766	17 388	17 693	18 152
Comptes de régularisation	136 030	181 099	183 257	190 185
Divers	2 698	3 490	3 908	5 999
TOTAL	10 560 414	11 248 292	12 380 582	15 625 451

TABLEAU D2 (SUITE) : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE
« 2008 - 2011 »

En millions de DA

PASSIF	2008	2009	2010	2011
BASE MONETAIRE	1 925 521	2 214 165	2 605 955	3 121 829
Billets et monnaies en circulation	1 561 730	1 849 910	2 132 191	2 610 471
Dépôts des BCM à la BA	345 548	325 244	433 032	487 052
Dépôts des autres sociétés financières	18 244	35 980	40 732	24 306
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	32 908	30 194	38 097	51 714
Emprunts à court terme	32 118	29 284	37 237	50 729
Accords de paiements internationaux	790	1 009	860	985
Recourt au crédits du FMI	0	0	0	0
DEPOTS DE L'ETAT	4 369 545	4 407 037	4 936 925	5 481 325
Trésor Public (compte courant)	4 359 783	4 396 176	4 922 548	5 461 413
Ministères	1 451	2 205	2 161	1 872
Provisions pour l'exécution de transferts	1 995	1 866	1 295	1 946
Dépôts de la BAD	6 316	6 790	10 920	16 093
AUTRES DEPOTS	17 756	14 605	13 945	23 797
Autres dépôts	17 756	14 605	13 945	23 797
AUTRES POSTES DU PASSIF	4 214 683	4 582 291	4 785 660	5 588 245
Capital	40	40	40	40
Réserves statutaires	80	80	80	80
Autres réserves	145 537	168 537	228 537	297 037
Provisions	149 599	322 576	462 914	604 431
Allocation de DTS	14 104	136 616	136 444	139 908
Dépôts du FMI	128 237	133 359	113 764	100 947
Comptes de régularisation	884 982	1 225 149	1 201 381	1 579 901
Résultat	71 226	181 121	205 715	173 286
Divers	2 820 877	2 414 812	2 436 786	2 692 615
TOTAL	10 560 414	11 248 292	12 380 582	14 266 909

TABLEAU D3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 2004 – 2007 »

En millions de DA				
ACTIF	2004	2005	2006	2007
RESERVES	280 584	198 104	273 613	444 631
Encaisse	8 118	9 299	10 745	16 822
Dépôts à la Banque d'Algérie	272 467	188 805	262 868	427 809
AVOIRS EXTERIEURS	76 611	91 406	83 950	107 727
Monnaies et matières	4 879	4 479	5 872	6 391
Banques et correspondants	15 538	12 201	13 331	17 204
Effets sur l'étranger	37 255	45 336	42 406	55 397
Titres	14 756	13 757	5 930	7 245
Autres créances sur l'étranger	4 183	15 633	16 411	21 490
CREANCES SUR L'ETAT	803 400	876 384	1 014 523	941 239
Dépôts au Trésor public	15 221	13 846	83 925	46 058
Dépôts aux CCP	10 600	3 966	11 528	7 023
Bons du Trésor en portefeuille	39 340	142 237	224 983	236 352
Bons et obligations en portefeuille	629 221	501 552	592 590	557 037
Bons et obligations réescomptés	0	0	0	0
Prêts au Trésor public	2 370	2 684	0	0
Autres valeurs d'Etat	25 200	39 800	51 200	51 200
Autres créances sur l'Administration centrale	81 447	172 299	50 297	43 569
CREDITS A L'ECONOMIE	1 534 389	1 778 916	1 904 102	2 203 756
Créances sur entreprises publiques non financières	857 724	882 378	847 035	988 917
Créances sur le secteur privé	674 731	895 871	1 055 694	1 212 953
Créances sur les Administrations locales	259	101	1 373	357
Créances sur les Autres institutions financières	1 675	566	0	1 529
Effets privés réescomptés	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	1 198 001	1 264 998	1 952 714	2 813 413
Autres valeurs en caisse	97	130	274	286
Banques et correspondants	40 276	111 024	56 181	28 448
Effets, cheques, titres à l'encaissement	82 801	68 453	47 116	62 558
Débiteurs par acceptation	24 134	2 577	6 459	4 943
Titres	25 698	22 536	32 049	32 349
Immobilisations	40 787	43 333	50 738	60 835
Comptes d'ordre et divers	957 826	974 264	1 720 406	2 585 805
Débiteurs divers	26 382	42 681	39 491	38 189
TOTAL	3 892 985	4 209 808	5 228 902	6 510 766

TABLEAU D3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 2004 – 2007 »

En millions de DA

PASSIF	2004	2005	2006	2007
DEPOTS A VUE	1 127 916	1 224 404	1 750 432	2 560 801
Secteur public	697 423	773 903	1 163 928	1 831 698
Secteur privé	273 903	321 294	442 418	563 301
Autres	156 590	129 207	144 087	165 801
DEPOTS A TERME	1 577 456	1 736 164	1 766 105	1 956 555
Secteur public	254 102	365 818	364 453	350 673
Secteur privé	1 189 187	1 232 815	1 271 360	1 395 884
Autres	134 167	137 531	130 291	209 998
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	116 143	83 829	114 671	89 755
Engagements à court terme	66 513	63 212	95 258	75 096
Engagements à moyen et long terme	49 630	20 617	19 413	14 659
-Emprunts obligataires	4 056	3 727	2 031	1 751
-Crédits financiers	31 720	6 203	8 813	6 646
-Autres crédits	13 855	10 687	8 569	6 262
DEPOTS DE L'ETAT	66 513	99 122	143 675	218 189
Dépôts de l'Administration centrale	60 636	80 983	118 056	183 385
Dépôts de la BAD	5 877	18 139	25 619	34 804
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	49 043	54 566	33 485	28 923
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	0	0	0	0
Réescompté effets privés	0	0	0	0
Réescompté de Bons et d'obligations	0	0	0	0
Pensions de la Banque d'Algérie	0	0	0	0
Avances de la Banque d'Algérie	0	0	0	0
COMPTES DE CAPITAL	166 112	171 531	184 824	198 538
Capital ou dotations	141 659	151 802	161 346	170 755
Réserves	24 453	19 729	23 478	27 783
AUTRES POSTES DU PASSIF	789 801	840 191	1 235 709	1 458 004
Banques et correspondants	27 569	85 525	27 611	33 505
Comptes exigibles après encaissement	42 345	51 514	89 822	105 787
Engagements par acceptation	15 430	6 897	6 459	4 943
Provisions	353 061	387 964	532 989	562 025
Comptes d'ordre et divers	319 497	278 305	558 256	705 413
Résultat	26 308	12 809	16 736	43 966
Obligations à coupons convertibles	2 070	10	9	9
Autres emprunts des institutions financières non bancaires	3 520	17 167	3 827	2 356
TOTAL	3 892 985	4 209 808	5 228 902	6 510 766

TABLEAU D3 : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 2008 – 2011 »

En millions de DA

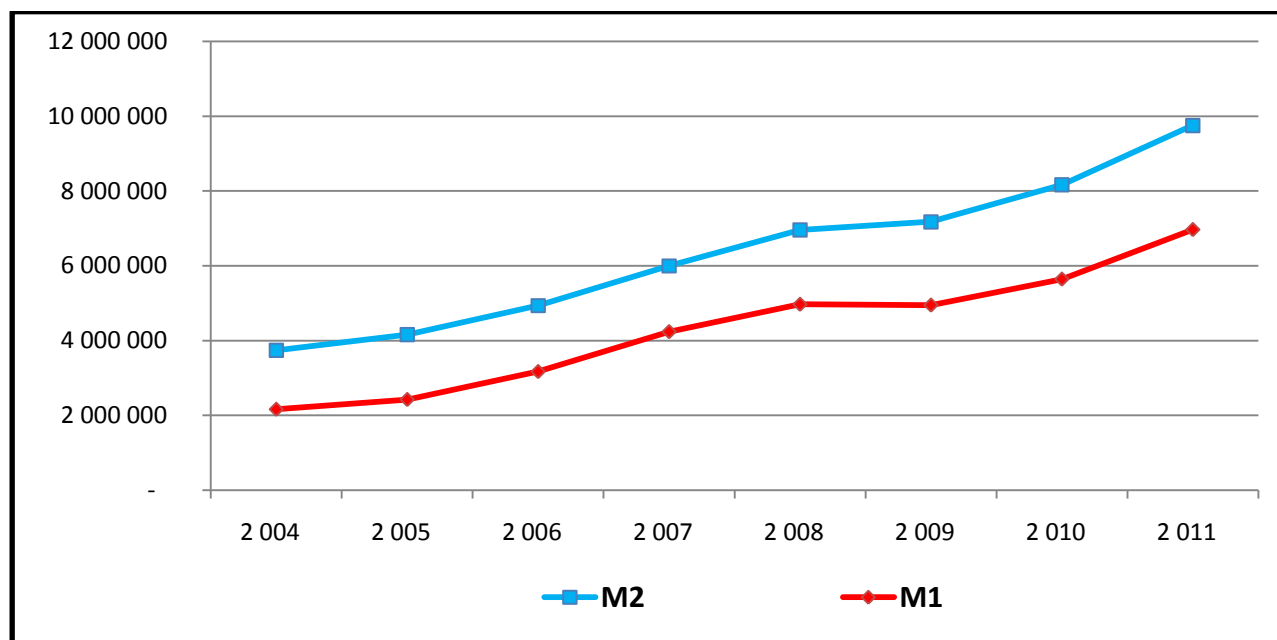
ACTIF	2008	2009	2010	2011
RESERVES	370 284	340 185	464 710	538 625
Encaisse	21 755	20 562	33 562	38 990
Dépôts à la Banque d'Algérie	348 529	319 623	431 148	499 635
AVOIRS EXTERIEURS	142 300	57 729	28 280	76 142
Monnaies et matières	6 113	7 361	6 995	9 483
Banques et correspondants	8 932	10 971	10 838	8 003
Effets sur l'étranger	71 157	0	0	0
Titres	8 658	9 564	9 754	10 581
Autres créances sur l'étranger	47 440	29 833	693	48 075
CREANCES SUR L'ETAT	678 301	841 131	1 150 065	1 462 327
Dépôts au Trésor public	52 197	83 016	89 770	115 739
Dépôts aux CCP	4 752	14 506	20 880	16 021
Bons du Trésor en portefeuille	219 868	391 755	491 864	511 517
Bons et obligations en portefeuille	271 281	149 570	320 658	358 747
Bons et obligations réescomptés	0	0	0	0
Prêts au Trésor public	0	0	0	0
Autres valeurs d'Etat	56 200	56 200	56 200	98 200
Autres créances sur l'Administration centrale	74 003	146 084	170 693	362 103
CREDITS A L'ECONOMIE	2 614 050	3 085 168	3 266 712	3 724 746
Créances sur entreprises publiques non financières	1 201 870	1 485 164	1 460 599	1 741 651
Créances sur le secteur privé	1 411 041	1 597 976	1 804 707	1 981 452
Créances sur les Administrations locales	331	780	773	686
Créances sur les Autres institutions financières	808	1 248	633	957
Effets privés réescomptés	0	0	0	0
AUTRES POSTES DE L'ACTIF	3 482 260	3 002 833	3 078 942	3 200 568
Autres valeurs en caisse	300	936	1 821	22
Banques et correspondants	23 893	68 780	120 509	47 411
Effets, cheques, titres à l'encaissement	60 067	0	0	0
Débiteurs par acceptation	8 699	0	0	0
Titres	31 829	39 697	41 567	47 235
Immobilisations	137 723	149 198	150 184	148 856
Comptes d'ordre et divers	3 167 878	2 724 781	2 752 751	2 945 241
Débiteurs divers	51 871	19 441	12 110	11 803
TOTAL	7 287 195	7 327 045	7 988 709	9 002 408

TABLEAU D3 (SUITE) : SITUATION DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE
« 2008 – 2011 »

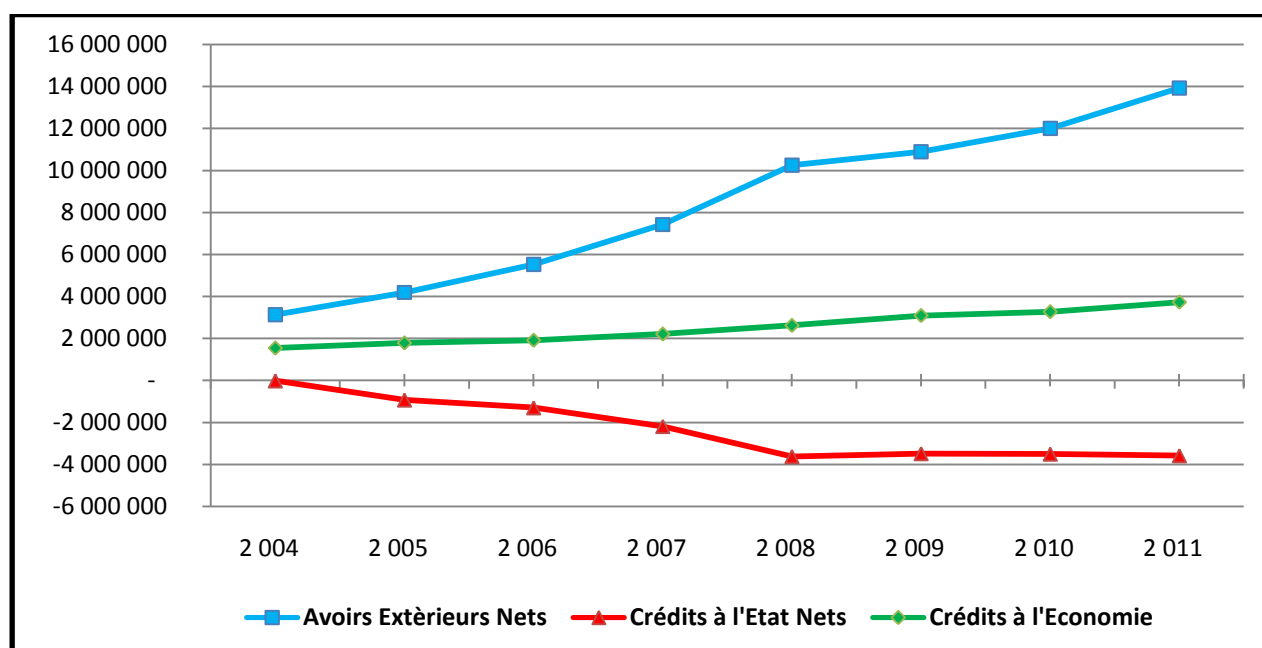
En millions de DA

PASSIF	2008	2009	2010	2011
DEPOTS A VUE	2 946 919	2 502 926	2 870 718	3 495 792
Secteur public	2 056 423	1 426 827	1 680 711	2 005 287
Secteur privé	720 765	903 596	910 679	1 039 688
Autres	169 731	172 503	279 328	450 817
DEPOTS A TERME	2 214 968	2 228 894	2 524 281	2 787 488
Secteur public	394 011	499 167	579 536	625 678
Secteur privé	1 572 921	1 722 577	1 935 527	2 152 283
Autres	248 036	7 150	9 218	9 527
ENGAGEMENTS EXTERIEURS	134 310	46 137	43 508	39 554
Engagements à court terme	122 896	37 891	37 357	34 317
Engagements à moyen et long terme	11 414	8 246	6 151	5 237
-Emprunts obligataires	1 623	0	0	0
-Crédits financiers	3 652	0	0	0
-Autres crédits	6 139	8 246	6 151	5 237
DEPOTS DE L'ETAT	399 710	444 699	302 987	346 369
Dépôts de l'Administration centrale	266 748	285 332	302 987	346 369
Dépôts de la BAD	132 962	159 367	0	0
FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	16 262	14 841	14 487	17 301
CREDITS DE LA BANQUE D'ALGERIE	0	0	0	0
Réescompté effets privés	0	0	0	0
Réescompté de Bons et d'obligations	0	0	0	0
Pensions de la Banque d'Algérie	0	0	0	0
Avances de la Banque d'Algérie	0	0	0	0
COMPTES DE CAPITAL	352 560	471 989	538 991	609 947
Capital ou dotations	183 865	302 000	318 200	369 700
Réserves	168 695	169 989	220 791	240 247
AUTRES POSTES DU PASSIF	1 222 466	1 617 559	1 693 737	1 705 957
Banques et correspondants	40 351	10 904	79 688	32 641
Comptes exigibles après encaissement	110 948	0	0	0
Engagements par acceptation	8 699	0	0	0
Provisions	627 061	619 765	642 142	619 976
Comptes d'ordre et divers	408 946	936 194	951 980	1 030 742
Résultat	21 748	40 316	11 558	11 297
Obligations à coupons convertibles	9	0	0	0
Autres emprunts des institutions financières non bancaires	4 704	10 380	8 369	11 301
TOTAL	7 287 195	7 327 045	7 988 709	9 002 408

FIGURE B : Evolution des agrégats monétaires et de leurs contreparties (2004-2011)

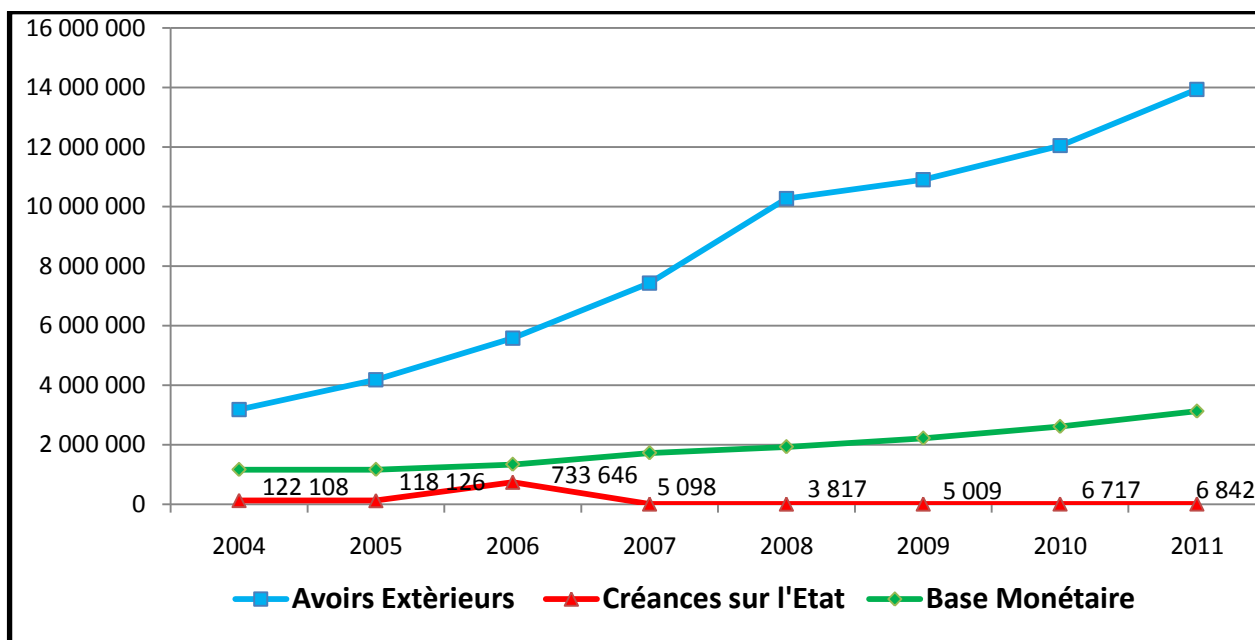


GRAPHE 1 : Agrégats Monétaires
(Montants annuels en Millions de dinars)

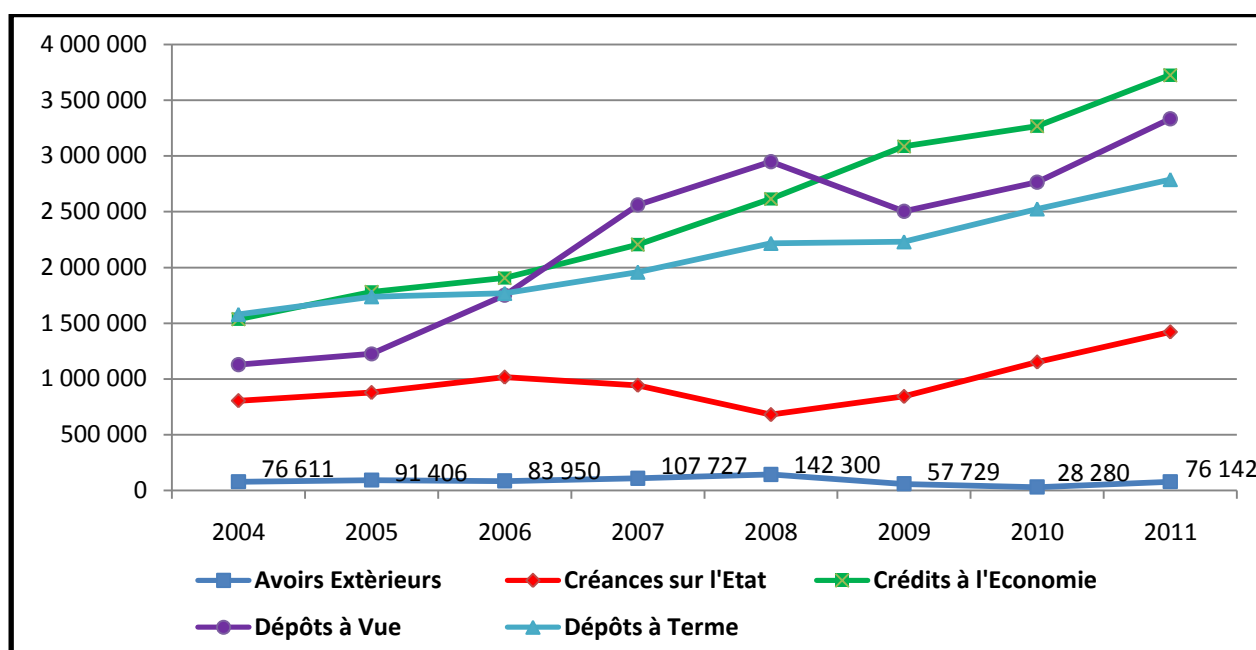


GRAPHE 2 : Contreparties
(Montants annuels en Millions de dinars)

FIGURE B : Evolution des principaux postes de la Banque d'Algérie et des Banques de Dépôts (2004-2011)



**GRAPHE 3 : Principaux poste de la Banque d'Algérie
(Taux de croissance annuels)**



**GRAPHE 4 : Principaux postes des Banques de Dépôts
(Taux de croissance annuels)**



III. Méthodologie d'Elaboration Des Statistiques Monétaires



La présente note méthodologique comprend quatre principales parties. La première partie traite le cadre des statistiques monétaires ; la deuxième donne une série d'indications portant sur l'élaboration des données agrégées de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaie ; la troisième présente la méthodologie d'élaboration de la situation monétaire ; la quatrième traite le plan de mise en œuvre du Manuel des Statistiques Monétaires et Financières "**MSMF**" édicté par le Fonds Monétaire International "**FMI**".

I – LE CADRE DES STATISTIQUES MONÉTAIRES

A – LES STATISTIQUES MONÉTAIRES

Les statistiques monétaires incluent les données de l'ensemble des unités institutionnelles composant le système bancaire algérien. Ces unités englobent la Banque Centrale, les banques et les établissements financiers. La Banque d'Algérie (Banque Centrale), les banques et les établissements financiers sont définis dans l'ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003, relative à la monnaie et au crédit

Par convention, on intègre dans les statistiques monétaires les dépôts collectés par le Trésor Public et ceux collectés par le Centre des Chèques Postaux "CCP", bien que ces institutions fassent partie, la première de l'Administration centrale et la seconde des entreprises publiques non financières. La contrepartie de ces dépôts est inscrite dans le poste « Créances sur l'Etat » du fait de leur rattachement à l'Administration postale.

Les données comptables des banques font l'objet de déclarations mensuelles à la Banque d'Algérie selon le canevas de déclaration – **modèle 10 Révisé "10R"** – fixé par l'Instruction de la Banque d'Algérie n° 32-91 du 24 Octobre 1991. Ces données sont des encours de fin de mois. Elles sont élaborées sous un quadruple aspect : en termes d'agents économiques, d'instruments financiers, de résidence (incluant les résidents et non résidents) et d'unité de compte (monnaie nationale ou devise).

Les données mensuelles du Trésor Public et du Centre de Chèques Postaux sont transmises à la Banque d'Algérie avec la

même périodicité et suivant un canevas simplifié.

Les situations mensuelles des banques transmises à la Banque d'Algérie sont agrégées pour toutes les unités faisant partie du sous-secteur des banques créatrices de monnaie. L'agrégation consiste à faire la somme des encours pour les unités institutionnelles du secteur ou du sous-secteur au sens de la comptabilité nationale. Les données portant sur les créances et engagements entre les unités composant le même secteur ou sous-secteur ne sont pas consolidées.

Les données comptables mensuelles déclarées par les banques et celles de la Banque d'Algérie sont regroupées en une série de rubriques significatives pour le suivi de la politique monétaire. Ces données regroupées sont déclarées régulièrement au Fonds Monétaire International "**FMI**".

Les situations agrégées des banques sont consolidées avec celles de la Banque d'Algérie en une série d'agrégats monétaires significatifs. La consolidation consiste à éliminer les relations entre les unités institutionnelles, c'est à dire à éliminer les opérations entre la Banque d'Algérie et les banques créatrices de monnaie.

A l'instar des banques, les établissements financiers déclarent mensuellement leurs situations comptables. Ces données sont agrégées pour l'ensemble des établissements financiers qui sont tous de création récente. Les données agrégées ne font pas encore l'objet de consolidation avec celles des banques et de la Banque d'Algérie (les établissements financiers ne collectent pas de dépôts auprès du public). Toutefois, la consolidation des situations des banques, de

celle de la Banque d'Algérie et des établissements financiers fait ressortir les statistiques financières.

A ce jour, l'agrégat de monnaie le plus significatif est la masse monétaire (M2) qui représente l'agrégat de base de la situation monétaire. Il regroupe la monnaie fiduciaire en circulation en dehors des banques, les dépôts à vue, les dépôts sur livrets et les dépôts à terme en monnaie nationale ou en devises étrangères détenus par les agents non financiers auprès des banques, des CCP et du Trésor.

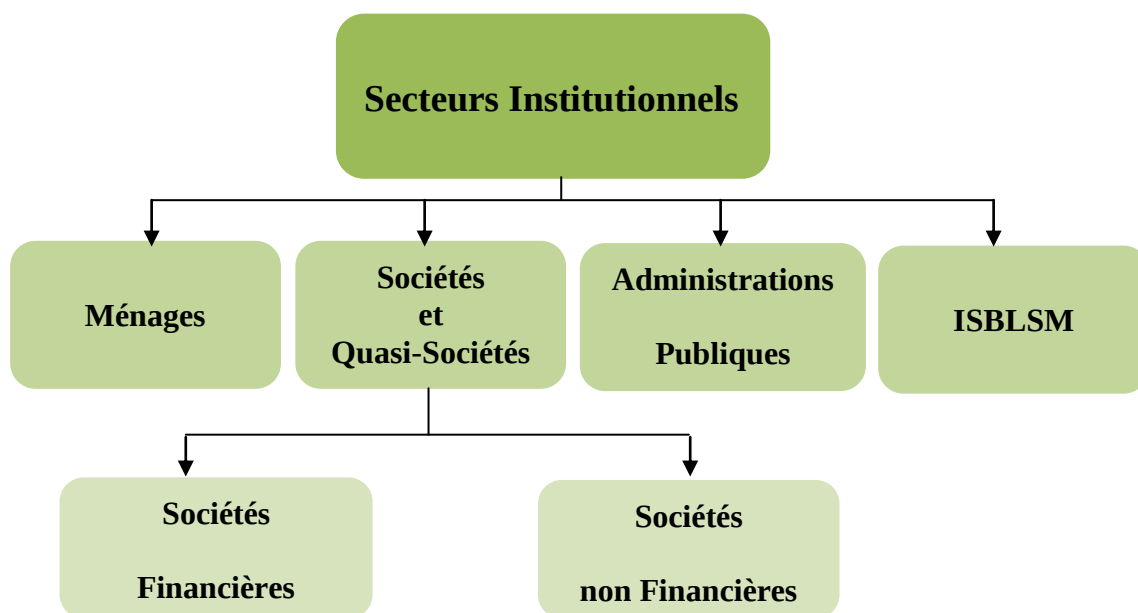
Dans le nouvel Manuel de Statistiques Monétaires et Financières du FMI (2000), cet agrégat M2 est nommé "**Monnaie au Sens Large**".

B - LA SECTORISATION DES UNITES INSTITUTIONNELLES

La sectorisation des unités institutionnelles est effectuée selon les regroupements retenus par le système de comptes nationaux (SCN) édicté par l'ONU en 1993.

Les agents économiques résidents sont repartis en cinq (5) grands secteurs institutionnels qui sont :

- ✚ Les Administrations Publiques;
- ✚ Les Sociétés et Quasi-Sociétés non Financières;
- ✚ Les Sociétés Financières;
- ✚ Les Ménages;
- ✚ Les Institutions sans But Lucratif au Service des Ménages "**ISBLSM**".



- Banque Centrale;
- Autres Institutions de Dépôts;
- Autres Sociétés Financières.

En ce qui concerne le secteur financier, cette nouvelle classification n'est pas encore utilisée ; elle le sera prochainement. Pour la confection des statistiques monétaires, l'ancienne classification est toujours en vigueur, à savoir, la répartition en quatre sous-secteurs :

Les Autorités Monétaires (Banque Centrale),
 Les Banques Créatrices de Monnaie " BCM ",
 Les Autres Institutions Bancaires,
 Les Institutions Financières non Bancaires.

C – LES INSTRUMENTS DE PAIEMENT CONSTITUANT L'AGREGAT DE MONNAIE

L'agrégat de monnaie " M2 " se compose des moyens de paiement et des actifs financiers considérés comme proches substituts des moyens de paiement.

Les instruments financiers se répartissent en deux catégories :

- Les instruments financiers les plus liquides sont ceux qui peuvent être échangés à vue et au pair – c'est à dire sans pénalité financière – contre tout autre instrument financier ou contre des biens et services non financiers. Ces instruments financiers constituent les moyens de paiement de l'économie. La monnaie fiduciaire et les dépôts à vue transférables – par chèque, virement ou autres moyens comparables auprès des institutions financières – entrent dans la définition de la monnaie et constituent des moyens de paiement ;
- La deuxième catégorie d'instruments financiers est constituée des proches substituts des moyens de paiement. Les dépôts à terme, les dépôts d'épargne sur livrets des particuliers et les dépôts en devises quel que soit leur terme, bien qu'assortis des prescriptions expresses visant leur transférabilité, constituent, en Algérie, les trois instruments principaux entrant dans cette catégorie. Ils peuvent en pratique être convertis, rapidement et sans coûts de transaction, en moyens de paiement.

D - SCHEMA ANALYTIQUE DES STATISTIQUES MONETAIRES

En tenant en compte la répartition du secteur des institutions financières en quatre sous-secteurs, le schéma analytique des statistiques monétaires suit trois étapes par lesquelles le système financier met des liquidités à la disposition de l'économie.

1) La première étape correspond à l'émission de la monnaie par l'autorité monétaire. Il s'agit des engagements de l'autorité monétaire; ces engagements constituent ce que l'on appelle la **Base monétaire (ou monnaie de base)**.

2) La deuxième étape, reflétée par la **Situation monétaire**, montre comment, à partir de la base monétaire, l'économie se procure ses moyens de paiement. La situation monétaire inclut aussi une autre catégorie d'avoirs financiers, la quasi-monnaie, représentée par les engagements du système monétaire qui ne sont pas directement utilisables comme moyens de paiement, mais qui peuvent être facilement transformés en monnaie par leurs détenteurs, soit immédiatement soit à bref délai, avec une pénalité financière minime ou nulle¹.

3) La troisième étape, reflétée par la **Situation financière**, porte sur un ensemble plus large d'instruments financiers détenus seulement en partie pour les besoins de liquidité. La situation financière donne une indication sur l'ensemble des engagements immédiatement exigibles qui incluent les engagements monétaires et quasi-monétaires de l'ensemble du système financier. Elle englobe les dépôts auprès des institutions financières non monétaires et fournit les indications partielles sur les préférences des agents économiques pour les avoirs financiers moins liquides tels que le portefeuille d'obligations émises par les intermédiaires financiers, les droits sur les réserves techniques des sociétés d'assurances et des caisses de retraite...

Chaque agrégat de liquidité est équilibré par un ensemble de postes de contreparties qui complète la présentation sectorielle type.

Selon le MSMF du FMI (2000), les situations sont à établir pour les sous-secteurs du secteur des sociétés financières et pour l'ensemble du secteur des sociétés financières.

La Situation des Institutions de Dépôts " SID " : avec ses composantes que sont **la Situation de la Banque Centrale (SBC)** et **la Situation des Autres Institutions de Dépôts (SAID)** est au centre des statistiques monétaires et constituent

¹ Dans le nouveau Manuel de Statistiques Monétaires et Financières du FMI, la distinction entre monnaie et quasi-monnaie n'est plus usitée. L'agrégat de monnaie considéré comme le plus significatif " M2 " en Algérie est appelé « Monnaie au sens large ».

un ensemble de données essentiel pour l'analyse macroéconomique.

L'autre composante du cadre des statistiques monétaires est représentée par la Situation des Sociétés Financières (SSF) dont le champ s'étend au-delà des institutions de dépôts.

La Situation des Sociétés Financières "SSF" : est le résultat de la consolidation des données des **Situations des Institutions de Dépôts (SID)** et des **Situations des Autres Sociétés Financières (SASF)** qui représentent des données consolidées sur les sociétés d'assurance et fonds de pension, les autres intermédiaires financiers et les auxiliaires financiers. Cette situation est nécessaire à l'analyse des créances de l'ensemble du secteur des sociétés financières sur tous les autres secteurs de l'économie ainsi que leurs engagements envers ces derniers.

E - L'ENREGISTREMENT DES OPERATIONS BANCAIRES

L'enregistrement des opérations bancaires s'effectue sur la base des droits et obligations. La comptabilité des banques et établissements financiers est une comptabilité d'exercice et non de caisse.

Les données sont recueillies sur une base brute. Dans le cas où une banque a accordé un crédit à un client qui fait partie en même temps de ses déposants, ce crédit n'est pas enregistré sur la base nette, c'est à dire déduction faite de son dépôt. Les avoirs et engagements en devises sont évalués au cours médian entre le cours d'achat et le cours de vente de la devise.

II – LES AGREGATS SIGNIFICATIFS DE LA BANQUE D'ALGERIE ET DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE

A – LES AGREGATS DE LA BANQUE D'ALGERIE

Les données regroupées de la situation comptable de la Banque d'Algérie sont :

✱ À L'ACTIF

a) **Les Avoirs Extérieurs** : comprennent les réserves internationales (en devises et en DTS) détenues par l'Algérie, la position de réserve du

pays auprès du Fonds Monétaire International, les avoirs en or monétaire et les créances sur l'étranger de la Banque d'Algérie, qui ne sont pas considérées comme faisant partie des réserves internationales.

b) **Les Créances sur l'Administration Centrale** : représentent le total des obligations financières de l'Administration centrale envers la Banque d'Algérie. Il s'agit des avances de la Banque d'Algérie à long ou à court terme au Trésor public, des dépôts de la Banque d'Algérie au CCP (qui constituent une des ressources financières du Trésor public) et des montants transférés pour le compte de l'Administration centrale en instance de recouvrement.

c) **Les Créances sur les Banques Créatrices de Monnaie** : représentent le refinancement des banques auprès de la Banque d'Algérie (soit directement : opérations de réescompte ; soit à travers le marché monétaire : Pensions et adjudications, ou encore par le biais des crédits et avances en comptes courants).

d) **Les Autres Créances** : comprennent les avances et crédits accordés au personnel.

✱ AU PASSIF

e) **La Base Monétaire** : qui représente les engagements de la Banque d'Algérie en tant que contrepartie principale du total de ses avoirs (réserves internationales, créances sur l'administration centrale, créances sur les banques créatrices de monnaie). Ces engagements sont constitués de la circulation fiduciaire et des dépôts des banques et établissements financiers détenus dans les comptes tenus sur ses livres.

f) **Les Engagements Extérieurs** : comprennent le total des obligations de la Banque d'Algérie à l'égard des non-résidents, y compris les dépôts des autorités monétaires étrangères et les recours au crédit du FMI. Cette rubrique se déduit des avoirs extérieurs lors de l'élaboration de la situation monétaire.

g) **Les Dépôts de l'Administration Centrale** : représentent les obligations de la Banque d'Algérie à l'égard de l'Administration centrale.

Il s'agit des dépôts du Trésor public et de certains ministères ainsi que des provisions constituées par ces derniers pour les transferts à l'étranger.

h) **Les Autres Postes (Nets)** : regroupent des éléments non enregistrés par ailleurs. Ce sont, notamment, les comptes de fonds propres, déduction faite des immobilisations corporelles.

Par opposition aux immobilisations financières, les comptes de stocks (stock de matières, produits semi-finis et produits finis de l'Hôtel de Monnaie) ainsi que le solde des comptes de régularisation, le solde entre les créances et les engagements sur les tiers.

B – LES AGREGATS DES BANQUES CREATRICES DE MONNAIE

Les banques, habilitées à recevoir les dépôts du public, sont créatrices de monnaie scripturale en raison des crédits qu'elles accordent aux secteurs non financiers. Leur situation comptable présente les principaux postes qui suivent :

✱ À L'ACTIF

Il s'agit des avoirs et des créances sur l'économie intérieure et sur les non-résidents, à savoir :

a) **Les Réserves** : qui comprennent les billets et pièces en caisse libellées en monnaie nationale ainsi que les dépôts en compte courant, obligatoires et libres, détenus auprès de la Banque d'Algérie.

b) **Les Avoirs Extérieurs** : qui regroupent, notamment les liquidités internationales et d'autres actifs financiers émis par des non-résidents. Sont inclus sous cette rubrique, les dépôts auprès des correspondants, les valeurs mobilières, les effets représentatifs des opérations d'exportation, les prêts et avances consentis aux non-résidents.

c) **Les Créances sur l'Administration Centrale** : comprennent le portefeuille d'obligations financières émises directement par l'Administration centrale et détenues par les banques créatrices de monnaie. Il s'agit, en général, des titres émis par le Trésor public et achetés par les banques ou reçus en représentation des créances des banques sur les

entreprises restructurées, des montants détenus en comptes courants au Trésor public et au Centre de Chèques Postaux et autres prêts et avances consentis à l'Administration centrale.

d) **Les Créances sur le Reste de l'Economie Intérieure** : sont les créances détenues sur tous les autres secteurs ou sous-secteurs autres que la Banque d'Algérie et l'Administration centrale. Ces créances sont ventilées par secteurs débiteurs et non en fonction des types d'instruments. Il s'agit des créances sur les entreprises publiques non financières (entreprises publiques ou à prédominance publique), des créances sur le secteur privé (Entreprises privées et ménages) et des créances sur les institutions financières non monétaires (non collectrices de dépôts). Les créances des banques créatrices de monnaie à l'égard du reste de l'économie intérieure, l'Administration centrale non comprise, sont classées par degré d'exigibilité (crédits à court terme, crédits à moyen et long terme).

✱ AU PASSIF

Il s'agit des engagements à l'égard de l'économie intérieure et à l'égard des non-résidents. Ces engagements sont classés par types d'instruments en tenant compte, en particulier, de leur degré de liquidité, à savoir :

e) **Les Dépôts à Vue** : comprennent les comptes de chèques et les comptes courants de déposants résidents, autres que ceux de l'Administration centrale, ainsi que les sommes en instance d'affectation dans ces comptes (autres sommes dues à la clientèle).

f) **Les Dépôts à Terme** : incluent les comptes d'épargne sur livrets et les dépôts à échéance fixe effectués auprès des banques par des résidents. Par convention l'ensemble des comptes à vue et à terme en devises des résidents sont inclus dans cette catégorie.

g) **Les Engagements Extérieurs** : comprennent toutes les obligations financières contractées par les banques créatrices de monnaie à l'égard des non-résidents, quelle que soit l'unité monétaire en laquelle elles sont libellées ou payables.

h) **Les Dépôts de l'Administration Centrale :** comprennent les fonds placés par l'Administration Centrale auprès des banques. En général, les unités de l'Administration Centrale ont pour obligation de détenir leurs fonds auprès du Trésor public. Auprès des banques, elles détiennent uniquement des montants destinés pour les transferts à l'étranger. Par contre, sont incluses sous cette rubrique, les avances du Trésor public pour la recapitalisation des banques ou pour les rachats de créances non performantes.

i) **Les Crédits de la Banque d'Algérie :** représentent les montants obtenus par les banques auprès de la Banque d'Algérie dans le cadre des opérations de refinancement. Ces montants apparaissent aussi à l'actif de la situation de la Banque d'Algérie.

j) **Les Autres Postes (net) :** comprennent les comptes de fonds propres, nets des immobilisations corporelles et non corporelles, et autres postes non classés ailleurs (emprunts extérieurs à moyen et long terme, fonds de prêt de l'Etat, solde des comptes de régularisation, solde entre les créances et les engagements sur les tiers, ...).

III - LA SITUATION MONETAIRE

A – LA NATURE DU DOCUMENT

La Situation Monétaire est élaborée mensuellement. Elle inclut un ensemble de données portant sur la masse monétaire " M2 " et ses contreparties. C'est un document monétaire de base en Algérie.

La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance (CNEP) a été transformée en banque en 1997. Ses situations comptables mensuelles ont été présentées séparément au cours des années 1999, 2000 et 2001 ; elles sont désormais intégrées dans la situation monétaire.

La situation monétaire constitue un document important à plusieurs titres :

1) La situation monétaire traduit la relation financière entre les données des institutions financières qui fournissent les moyens de paiement et l'ensemble des autres agents

économiques. Elle permet d'étudier la relation entre la variation de la monnaie et la variation des autres engagements et avoirs du système monétaire. On retrouve à ce niveau la notion de multiplicateur monétaire, qui est le lien entre la base monétaire et la masse monétaire (quantité de monnaie définie plus haut).

2) La situation monétaire est le document de base pour étudier la demande de monnaie et notamment les préférences des agents économiques pour la liquidité.

Elle présente les engagements du système monétaire (monnaie + quasi-monnaie) comme un ensemble de données relatives aux créances sur les émetteurs de monnaie détenue par le reste de l'économie.

3) La situation monétaire fournit aussi les données, bien que partielles, pour l'analyse du financement intersectoriel effectué par l'intermédiaire de services relevant des institutions monétaires. Ces données sont considérées comme partielles pour trois raisons :

✓ Les prêts peuvent être consentis ou des emprunts peuvent être contractés par d'autres secteurs économiques sans l'intermédiation des institutions monétaires (crédits inter-entreprises, crédits accordés par les établissements financiers et souscription sur le marché financier) ;

✓ Les prêts sont classés selon le débiteur final c'est-à-dire que la situation monétaire donne des informations sur celui qui est engagé à l'égard du créancier alors qu'en matière de financements intersectoriels, la préoccupation est portée davantage sur celui qui a financé le débiteur. Il n'y a pas nécessairement correspondance du fait des opérations portant sur les instruments financiers négociables qui font intervenir des tiers ;

✓ La situation monétaire est présentée sous forme de soldes d'avoirs et engagements non réglés et dont les postes financiers sont ajustés périodiquement, ce qui peut être préjudiciable à l'analyse du financement sectoriel.

Malgré ces inconvénients, la situation monétaire est la seule source d'information à ce jour sur le financement sectoriel.

B - LES ELEMENTS CONSTITUTIFS DE LA SITUATION MONETAIRE

La situation monétaire intègre les données de la Banque d'Algérie, des banques créatrices de monnaie et les dépôts à vue des CCP et du Trésor. La situation monétaire présente les engagements du système monétaire comme un ensemble de données relatives aux créances sur les émetteurs de monnaie détenues par le reste de l'économie intérieure (masse monétaire). Ces engagements sont regroupés en deux agrégats. Le premier, la **Monnaie**, est la somme de la circulation fiduciaire hors banques et des dépôts à vue, le second, la **Quasi-Monnaie** correspond aux dépôts à terme, d'épargne ou en devises.

Les **autres postes (nets)** représentent la somme des autres postes nets des banques créatrices de monnaie et de la Banque d'Algérie.

Les contreparties de la masse monétaire sont les suivantes :

a) **Les Avoirs Extérieurs (nets)** : qui représentent la somme des avoirs extérieurs de la Banque d'Algérie et des avoirs extérieurs des banques créatrices de monnaie diminués des engagements extérieurs à court terme portés dans les situations mensuelles de la Banque d'Algérie et celles des banques créatrices de monnaie.

b) **Les Créances Nettes sur l'Administration Centrale** : qui sont celles de la Banque d'Algérie et des banques créatrices de monnaie diminuées des dépôts de l'Administration centrale à la Banque d'Algérie et auprès des banques créatrices de monnaie. En effet, les avoirs de type monétaire détenus par l'Administration centrale ne sont pas inclus dans les agrégats de monnaie.

c) **Les Crédits à l'Economie** : qui sont représentés par la somme des créances des banques créatrices de monnaie et de la Banque centrale sur le reste de l'économie intérieure.

La situation monétaire ne présente pas les données relatives aux relations entre la Banque d'Algérie et les banques créatrices de monnaie. En effet, celles-ci s'annulent lors de la consolidation. Toutefois, les différences éventuelles entre les montants comptabilisés par la Banque d'Algérie et ceux comptabilisés par les banques créatrices de monnaie sont intégrées

dans les autres postes (net) de la situation monétaire.

IV - PLAN DE MISE EN ŒUVRE DU NOUVEAU MANUEL

Depuis 1992, la Banque d'Algérie élabore les statistiques monétaires selon les recommandations du « Guide des Statistiques Monétaires et Bancaires » publié dans Statistiques Financières Internationales (SFI/FMI/1987).

Le Fonds Monétaire International a publié en 2000 « le Manuel de Statistiques Monétaires et Financières "MSMF" ». C'est le plus récent des recueils de directives internationales sur la méthodologie des statistiques monétaires et financières. Les concepts et principes qui y sont énoncés concordent avec le Système de Comptabilité Nationale de l'ONU (1993).

La Banque d'Algérie se prépare activement à effectuer la transition vers la méthodologie proposée dans le Manuel de statistiques monétaires et financières. Les principaux changements portent sur le classement des actifs financiers ainsi que la sectorisation des unités institutionnelles en incluant les institutions financières (Compagnies d'assurances et Caisse de retraite) lesquelles ne sont pas incluses actuellement dans les statistiques monétaires établies par la Banque d'Algérie, permettant ainsi l'élaboration des statistiques financières.

Par ailleurs, l'une des autres préoccupations de la Banque d'Algérie est l'élaboration des statistiques monétaires et financières en flux et ce, en mettant en relief l'ensemble des opérations, des réévaluations ou des autres changements de volume affectant les situations de l'ensemble des secteurs institutionnels.



IV. Les Statistiques de la Balance des Paiements

1992 - 2011



STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1992 – 1998 »

<i>(En Milliards de Dollars)</i>	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Paie ment des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Parts associés. Sonatrach.			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06
Solde du compte de capital	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,16
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00
Solde global	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74
Financement	-0,23	0,01	4,38	6,31	2,09	-1,16	1,73
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53	2,22	0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,05	6,84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1999 – 2004 »

<i>(En Milliards de Dollars)</i>	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Solde extérieur courant	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Paie ment des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Parts associés. Sonatrach.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46
Solde du compte de capital	-2,40	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23
Tirages	1,08	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26
Solde global	-2,38	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25
Financement	2,38	-7,57	-6,19	-3,65	-7,47	-9,25
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,39	-7,03	-8,88
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :						
Réserve brutes (or non compris)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	23,72
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	17,91	28,50	24,85	25,24	28,96	38,66

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 2005 – 2011 »

<i>(En Milliards de Dollars)</i>	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Solde extérieur courant	21,18	28,95	30,54	34,45	0,40	12,15	19,70
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78	18,21	27,94
Exportations, f.o.b.	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,22
Importations, (f.o.b)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-44,94
Services, hors revenus des facteurs, nets	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,79
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,77
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,56
Revenu des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,32	-0,37	-2,04
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,75	4,60	4,45
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49
Paie ment des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24
Parts associés. Sonatrach.	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97
Transfert, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,59
Solde du compte de capital	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,46	3,18	0,36
Investissements directs, nets	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04
Capitaux officiels, nets	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,09
Amortissement	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,17
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,60	-0,44	-0,60
Solde global	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,06
Financement	-16,94	-17,73	-29,55	-36,99	-3,86	-15,33	-20,06
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,63	-28,27	-36,53	-2,28	-15,00	-19,95
Rachat au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir	0,00	0,00	-1,28	-0,46	0,09	-0,08	0,10
Allocation DTS	0,00	0,00	0,00	0,00	-1,67	0,00	0,00
Position de réserve au FMI						-0,25	-0,21
Financement exceptionnel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	27,36	36,66	39,73	34,99	36,41	38,33	38,03
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94



***V. Méthodologie d'Elaboration
Des Statistiques de la Balance des paiements***

Cette présente note méthodologique sur l'élaboration des statistiques de la balance de paiement met en relief des différents concepts de la balance de paiements, de la composition de la balance de paiement en Algérie ainsi que la méthode de conception de la balance de paiements et la définition de la position extérieure globale d'un pays.

I. LA BALANCE DE PAIEMENTS ET SES CONCEPTS

La balance des paiements est un état statistique qui reprend selon une présentation systématique et pour une période donnée, l'ensemble des transactions économiques d'une économie avec le reste du monde.

Une économie est composée d'entités : **les résidents**, qui ont des relations économiques, plus ou moins importantes, avec des entités d'autres économies qui sont des **non résidents**.

Les relations économiques comprennent:

- ❖ Les transactions sur les biens, services et revenus;
- ❖ Les transactions sur les avoirs et engagements financiers;

- ❖ Les transferts de ressources réelles ou financières d'un agent économique à un autre, sans contrepartie.

Un résident est défini comme une personne physique ou morale, algérienne ou étrangère mais dont la résidence principale et/ou l'activité économique principale est exercée en Algérie. Cette activité peut avoir n'importe quelle forme juridique (succursale, filiale, agence, bureau, ...).

Un non résident est défini comme une personne physique ou morale de nationalité algérienne ou étrangère mais dont la résidence et/ ou le centre d'activité se situe à l'étranger.

La présentation systématique de la balance, doit répondre au système d'enregistrement à partie double. Cette convention obéit au principe suivant :

Inscription au Crédit	Inscription au Débit
<i>Exportation de biens et services</i>	<i>Importation de biens et services</i>
<i>Revenus à recevoir</i>	<i>Revenus à verser</i>
<i>Compensation de ressources réelles ou financières reçues sans contreparties (transferts)</i>	<i>Compensation de ressources réelles ou financières fournies sans contreparties (transferts)</i>
<i>Augmentation des engagements</i>	<i>Augmentation des actifs financiers</i>
<i>Diminution des actifs financiers</i>	<i>Diminution des engagements</i>

Les opérations libellées en monnaie nationale font varier les engagements vis à vis de l'extérieur. Les opérations en devises étrangères font varier les avoirs vis-à-vis de l'extérieur.

Les avoirs réels ou financiers portés au crédit dénotent une baisse et au débit, une hausse. Pour les engagements, la règle est inversée.

II - BALANCE DE PAIEMENTS EN ALGERIE

COLLECTE DE DONNEES

La balance des paiements en Algérie est établie à partir des règlements entre l'Algérie et le reste du monde. Il s'agit des données collectées auprès de l'ensemble des Intermédiaires Agréés et de la Banque d'Algérie sur la base de pièces comptables et de formules justificatives.

Par le biais du réseau informatique, la Direction de la Balance des Paiements reçoit de la Banque d'Algérie - Direction de la Gestion des Avoirs et des Opérations Extérieures (DGAOE), des états ventilés d'achats/ventes des devises des intermédiaires agréés qui lui permettent de vérifier les déclarations des banques.

Les intermédiaires agréés, conformément aux orientations contenues dans l'instruction N° 824, transmettent la totalité des déclarations en transferts et rapatriements exécutées pour le compte de leurs clientèles, détaillées par bénéficiaire, par pays et par nature d'opérations (voir référence, textes réglementaires en annexes).

L'enregistrement des opérations par transaction ne concerne, à ce jour, que la balance commerciale. Le transfert effectif des marchandises est recensé par la Direction Générale des Douanes au moment de passage à la frontière. Ainsi, le principe chronologique est respecté car il doit correspondre, pour les biens, au transfert de titres de propriété. L'information parvient à la Direction de la Balance des Paiements, selon une cadence trimestrielle, sur support magnétique.

A la base des règlements, sont enregistrés les services, les revenus et tous les autres cessions d'actifs ou de passifs.

En moyenne, la Direction de la Balance des Paiements reçoit deux cent trente mille informations par mois dont 80% proviennent de sources bancaires.

Sur la base des informations reçues, la Direction de la Balance des paiements produit :

- Une balance globale (tous pays),
- Une balance par zone géographique et intérêt économique, à savoir :

✓ **Zone Asie** : pays de Golf, Moyen Orient pays non OPEP, Asie du Sud est, Asie mineure, les trois Chines, Asie et Océanie ;

✓ **Zone Europe** : Groupe zone euro et hors euro ;

✓ **Zone Amérique** : Amérique du nord, Amérique (OPEP), ALENA, Amérique du sud, autre - Amérique ;

✓ **Zone Afrique** : UMA, Afrique (OPEP), Afrique du nord, Afrique du sud (Union douanière), autre - Afrique.

Ces balances sont disponibles en dinars et en dollars US. L'unité de compte adoptée dans la statistique de la balance est le dollar, même si la balance en dinars est également établie. Il fallait s'assurer d'une monnaie suffisamment stable dans le temps et qui est en l'occurrence, la monnaie de notre principale recette d'exportation.

A défaut d'avoir le taux de change à la date de la transaction, notamment pour les données communiquées en stocks (réserves), les flux qui se dégagent sont évalués au taux de change moyen d'une courte période (trimestre). En revanche, pour la Position Extérieure Globale, le taux de change utilisé est le taux de change moyen (entre taux achat et vente) à la date d'arrêté de la position.

III – REGLES UTILISEES DANS LE TRAITEMENT ET L'ELABORATION DE LA BALANCE DES PAIEMENTS.

1. L'élaboration de la BDP nécessite le recensement de l'ensemble des opérations de notre économie avec l'extérieur (agent non résidents) et ceci, quelque soit le mode de financement retenu.
 - ✓ Règlement immédiat
 - ✓ Règlement différé
 - ✓ Règlement anticipé
 - ✓ Sans règlement
2. Pour le recensement des transactions sur bien, il est recommandé de se référer à la notion de transfert de propriété de préférence aux systèmes du dédouanement (commerce spécial) ou bien des entrées et sorties des biens (commerce général). La prise en charge du CNIS, de la statistique douanière algérienne, est proche de la notion de transfert de propriété.
3. L'ensemble des postes identifiés au niveau de la BDP, sont suivis à travers un système d'enregistrement des opérations de changes. Ces dernières sont des règlements officiels exécutés par la Banque d'Algérie pour le compte des banques (et/ou de leurs clients) et sont complétées d'un compte rendu statistique.
4. L'élaboration des BDP régionales (par pays) nécessite aussi un poste de « règlements multilatéraux » pour compenser la différence qui viendrait des importations d'un pays sur financement d'un autre pays (opérations triangulaires).
5. L'élaboration de la BDP de l'Algérie avec le reste du monde passe par le calcul de chaque poste grâce au regroupement des rubriques correspondantes.

Chaque rubrique constitue une position spécifique d'enregistrement de certains types de transactions extérieures en recette ou en dépense.

Toutes les rubriques utilisées sont répertoriées codifiées et communiquées à l'ensemble des banques, pour leur permettre de renseigner les comptes rendus statistiques à chaque opération de transfert ou de rapatriement (selon une procédure et un circuit approprié).

Il est important de souligner que la liste de ces rubriques a évolué en fonction du système du commerce et des paiements extérieurs en Algérie.

Ainsi, l'évolution de la réglementation des changes et au fur et à mesure accompagnée d'une adaptation de la définition du contenu et de la procédure de déclaration de chaque rubrique.

La Banque d'Algérie reçoit en moyenne plus de deux cent trente mille informations par mois dont 80% sont de source bancaire.

IV - METHODOLOGIE D'ELABORATION DE LA BALANCE DE PAIEMENTS

Les manuels du Fonds Monétaire International présentent le cadre conceptuel ainsi que la structure et classification des postes de la balance de paiements.

Ils fournissent les orientations nécessaires pour appréhender et exploiter les flux et les stocks. En effet, si les flux permettent de déterminer la balance de paiements, les stocks, quant à eux, déterminent la position extérieure globale.

La balance de paiements actuelle est composée de deux grands chapitres, le compte des transactions courantes et le compte de capital et d'opérations financières, y compris les avoirs de réserves.

4.1 - COMPTE DES TRANSACTIONS COURANTES

Ce compte regroupe l'ensemble des transactions économiques ainsi que les transferts sans contreparties. Il est décomposé en transactions sur :

- ✚ Les Biens ;
- ✚ Les Revenus ;
- ✚ Les Services ;

 Les Transferts Courants.

Les Biens

Les biens comprennent les marchandises générales, le travail à façon et avitaillement.

1. Marchandises Générales

Les données sur les importations de marchandises sont revalorisées par la Direction de la Balance de Paiements. Cette revalorisation consiste à défalquer un montant de 6% de chaque opération d'importation CAF pour l'affecter au poste de services transport (y compris les assurances).

Aux données portant sur les importations de marchandises sont ajoutées :

✓ Les acquisitions de biens par des résidents en dehors des frontières (ambassades, consulats, entreprises de navigations entreprises de transport) ;

✓ Les importations sans paiements des particuliers.

Les données sur les exportations en hydrocarbures, proviennent des sources bancaires et du « service hydrocarbures » de la Direction du Contrôle des Changes, Les données sur les exportations CAF hors hydrocarbures sont des statistiques douanières auxquelles on effectue les mêmes corrections dans le cas d'exportations CAF que pour les importations.

2. Travail à Façon et Réparation

Ce poste enregistre les règlements effectués pour les réparations d'avions, de navires et pour toutes transformations de produits bruts (raffinage de pétrole). Il s'agit d'inscrire la valeur brute des biens échangés entre les deux économies concernées par la transformation.

3. Avitaillement

Cette ligne enregistre les achats de marchandises algériennes par les transporteurs étrangers et des achats marchandises

étrangères par les pavillons algériens (les données proviennent de sources bancaires).

Les Services

La diversité des services internationaux et l'expansion remarquable de ce type d'échanges se retrouvent dans la balance des paiements éclatés en quatorze catégories:

1. Services de Transport

Ce poste couvre les frais de transport liés aux marchandises et aux personnes. Compte tenu de la spécificité de l'Algérie, en plus des transports traditionnels (maritime, aérien, routier) est inscrit le transport par canalisation.

En général, ce poste est composé du fret (ratio évalué à 6% de la valeur CAF de la marchandise à l'importation déclarée par les banques), des règlements des comptes d'escales et des billets de passage des passagers non résidents auprès de compagnies algériennes et de résidents auprès de compagnies étrangères non résidentes.

2. Service - Voyages

On trouve au niveau de ce poste les dépenses des algériens à l'étranger au titre de leurs frais de séjour à l'occasion de voyages touristiques, d'affaires ou tout autre service acquis auprès des non résidents (santé, scolarité,...) et les dépenses de même nature, en Algérie engagées par des non résidents.

3. Service de Communication

Il s'agit de trafics des postes et télécommunications, des services d'informations audiovisuelles et des services des agences de presse écrite.

4. Service de Bâtiments et Travaux Publics

Ce poste couvre les services liés aux recherches minières et géophysiques, aux frais et bénéfices de chantiers, aux prospections et forages pétroliers,...

5. Service d'Assurances

A ce poste correspond un ensemble de règlements effectués dans le cadre de primes, d'indemnités et recours d'assurances par des résidents auprès d'organismes non résidents et par des non résidents auprès de compagnies résidentes.

6. Service Financier

Ce poste recouvre les règlements de l'ensemble des commissions et frais bancaires et des frais de toute autre intermédiation financière.

7. Services d'Informatique et d'Informations

Ces services correspondent à la mise en œuvre et la connexion de sites serveurs à d'autres réseaux, à l'assistance et l'expertise pour la mise en œuvre de réseaux d'informations, de traitement des données, de règlements relatifs à la gestion des équipements informatiques, l'application de logiciels, la formation et la maintenance des équipements.

8. Redevances et Droits de Licences

Il s'agit de redevances versées ou perçues périodiquement pour les brevets et droits d'exécutions, et marque de commerce.

9. Locations et Exploitations

Ce poste concerne les frais de locations de matériels.

10. Services Techniques

Sont inscrits sur cette ligne tous les frais relatifs aux prestations d'études (engineering, architecture), de recherches, d'assistances techniques (mise en route, essais, travaux de montages...).

11. Autres Services

Sont enregistrés sur ce poste tous les frais de publicité, les frais de gestion des bureaux

d'agences étrangères, les honoraires d'avocats et divers autres services de même nature.

12. Services Culturels et Loisirs

Sont recensés à ce poste tous les frais liés aux redevances et exploitations de films, les droits de reproduction, les participations aux activités sportives et les cachets d'artistes (précédemment inclus dans le poste voyage).

13. Services des Administrations Publiques

Sont enregistrés sous cette rubrique les recettes et dépenses administratives des postes diplomatiques et consulaires algériens à l'étranger et étrangers en Algérie.



LES REVENUS

Les revenus, (intérêts et commissions) en tant que contrepartie d'alimentation en facteurs de production, sont classés, selon la nature des capitaux concernés, en :

- ❖ Revenus des investissements directs,
- ❖ Revenus des investissements de portefeuille,
- ❖ Revenus des autres investissements.

On retrouve au niveau de cette rubrique :

✓ Les revenus du travail des travailleurs frontaliers ;

✓ Les revenus d'investissements en tant que flux reçus ou transférés par/vers les propriétaires d'avoirs financiers. Il s'agit des revenus sur les investissements directs, revenus d'investissements étrangers en Algérie et Algériens à l'étranger, sur les investissements de portefeuille, et sur les autres investissements ;

✓ Les intérêts sur les emprunts extérieurs privés et publics,

✓ Les revenus des placements de la Banque d'Algérie,

✓ Les intérêts des avoirs à court terme des banques primaires auprès des correspondants étrangers ainsi que les revenus.

LES TRANSFERTS COURANTS

Ce poste recense les transferts de propriétés des ressources réelles ou financières n'ayant pas de contreparties économiques.

Il est scindé en deux grands secteurs, à savoir :

1. Secteur des Administrations Publiques : qui regroupe les dépenses et recettes de coopération, salaires, rentes, pensions de retraite, participations aux frais de fonctionnement des institutions internationales, subventions et taxes.

2. Autres transferts : anciennement appelé "prestations gratuites", sont la contrepartie des dons, des importations des particuliers et des importations par les résidents des "véhicules et valises taxées" réglés sur leurs devises propres.

On retrouve également les envois de fonds des travailleurs, composés en dépenses de transferts des salaires des étrangers en Algérie, et en recette, les rapatriements sur les salaires des nationaux résidants à l'étranger y compris les pensions et allocations familiales versées par l'organisme employeur.

4.2 - COMPTE DE CAPITAL ET D'OPERATIONS FINANCIERES

Cette partie de la balance des paiements se compose des comptes détaillés ci-après.

A) LE COMPTE DE CAPITAL

Le compte de capital suivant la cinquième version du manuel FMI, recouvre les transferts de cessions d'actifs financiers (remise de dettes) et de transferts et cessions d'actifs incorporels ainsi que les transferts de migrants lors de changement de résidence.

Dans la balance des paiements de l'Algérie, se retrouve principalement, les règlements liés aux droits d'enregistrement pour les

successions et l'ensemble des règlements liés aux ventes et achats de brevets et marques.

B) LE COMPTE D'OPERATIONS FINANCIERES

Le compte financier est établi selon la nature des capitaux et non selon leurs durées (investissements directs, investissements de portefeuille, autres investissements et enfin la variation des avoirs de réserves).

La distinction est faite entre les créances et les engagements et selon les secteurs.

1. Investissements Directs

Au sens de la méthodologie FMI, l'investissement direct désigne tout apport effectué par un investisseur afin d'acquérir un intérêt durable dans une entreprise. Cette entreprise créée, peut être dotée ou non d'une personnalité morale distincte de la maison mère (cas du partenariat ou de l'association).

L'investisseur cherche également à définir une influence dans la gestion de l'entreprise. Il est alors admis que détenir un minimum de 10% des actions donne ces pouvoirs. Au-dessous de ce seuil, l'apport est classé comme un investissement de portefeuille. En revanche, s'il lui est quand même accordé un pouvoir de décision effectif, l'investissement est considéré comme un investissement direct.

L'investissement direct met en relation des entreprises apparentées : la maison mère, les succursales, les filiales,....

2. Investissements de Portefeuille

Ce poste regroupe les titres de participation et autres titres de créances (obligations et emprunts). Par convention, figure également dans cette rubrique les investissements directs étrangers quand la part de l'investisseur est inférieure à 10% du capital.

3. Autres Investissements

Ce poste inclut tous les flux financiers autres que ceux cités précédemment. Il s'agit, notamment, des prêts et emprunts répartis par le

secteur résident, public et bancaire, avec distinction entre créances et engagements. Dans la cinquième version du Manuel du FMI sur la balance des paiements, l'utilisation des ressources FMI, et FMA font partie de ce poste alors qu'elle figurait auparavant parmi les avoirs de réserve.

Ce poste est décomposé en créances et engagements.

Au niveau des créances on retrouve :

➤ **Crédits Commerciaux** : Ce poste enregistre les règlements liés aux crédits consentis par des résidents et le remboursement de ces prêts. Ils sont distingués entre long, moyen et court terme y compris les avances à la commande.

➤ **Prêts - Secteur Bancaire** : Sont enregistrés sous cette rubrique les règlements afférents aux prêts consentis par le secteur bancaire à des non-résidents et le remboursement de ces prêts. Les prêts sont ventilés en long, moyen et court terme.

➤ **Prêts - Secteur Public** : Il s'agit du même principe d'enregistrement que pour le secteur bancaire.

➤ **Monnaie Fiduciaire et Dépôts** : Ce poste enregistre les avoirs en devises convertibles auprès des correspondants étrangers, les avoirs en billets de banques étrangers (encaisse), les comptes en devises ouverts auprès des intermédiaires agréés et les comptes en dinars convertibles détenus par les étrangers dans des comptes ouverts auprès des intermédiaires agréés.

Au niveau des engagements on retrouve :

➤ **Crédits Commerciaux** : Ce poste correspond aux mobilisations et remboursements des crédits fournisseurs et acheteurs obtenus de l'étranger.

➤ **Prêts - Secteur Bancaire** : Ce poste comprend les mobilisations et les remboursements des crédits financiers purs et

syndiqués ainsi que les crédits à court terme accordés aux banques.

➤ **Prêts - Secteur Public** : Ce poste inclut les mobilisations et les remboursements des crédits gouvernementaux, multilatéraux, prêts FMI y compris les crédits court terme de la Banque d'Algérie.

➤ **Autres Engagements** : On enregistre sous ce poste les règlements liés aux engagements en devises et en or.

C) AVOIRS DE RESERVE

Ce poste couvre tous les avoirs considérés comme étant à la disposition des Autorités monétaires. Les flux de ces avoirs sont recensés en créances brutes et réparties en cinq rubriques :

1. **L'Or** : c'est la variation réelle des avoirs en or détenues par la Banque d'Algérie ;

2. **Les Devises Convertibles** : c'est la variation réelle des avoirs en devises de la Banque d'Algérie recensés dans les comptes de dépôts et les avoirs en billets de banques ;

3. **Les Avoirs en DTS** : c'est l'acquisition de nouveaux Droits de Tirages Spéciaux auprès du FMI et l'utilisation de ces DTS ;

4. **Position de Réserves au FMI** : Ce poste reprend la variation des créances et engagements de notre quote-part auprès du FMI en DTS et en monnaie nationale.

5. **Autres Créances** : cette ligne enregistre la variation de position créditrice de l'Algérie vis à vis des pays avec lesquels elle a signé des conventions.

D) ERREURS ET OMISSIONS

Ce poste prend en charge le déséquilibre constaté entre le total des débits et le total des crédits enregistrés.

Quant aux balances bilatérales, le poste » Erreurs et Omissions » est remplacé par le poste » Règlements Multilatéraux ».

La ventilation géographique des règlements (pays d'origine ou de destination, lorsqu'il s'agit de transactions sur marchandises, pays de résidence de créanciers ou débiteurs, lorsqu'il s'agit d'autres transactions), conduit à des inscriptions supplémentaires chaque fois qu'une monnaie tierce est utilisée pour régler ces transactions.

Ex : une marchandise anglaise réglée en USD :

✓ La balance bilatérale Algérie / Grande Bretagne sera mouvementée au niveau du compte des transactions courantes.

✓ La balance bilatérale Algérie / USA sera mouvementée au niveau du compte des opérations financières.

V - POSITION EXTERIEURE GLOBALE

Elle reprend l'ensemble des encours d'avoirs et engagements financiers.

L'ensemble des éléments constituant la position extérieure sont indiqués ci-après :

-  Investissements Directs;
-  Investissements de Portefeuille;
-  Autres Investissements;
-  Avoirs de Réserves.

Au niveau de chaque poste, il y a la distinction entre les créances et les engagements. Sont repris sous ces postes l'ensemble des facteurs à l'origine des variations de la position extérieure globale (variation des prix du marché, du taux de change,...). Toutefois, en Algérie, seules les données de la dette, des réserves de change et des autres créances sont établies en stock. Les autres statistiques (marchandises, investissements) reflètent les flux de devises enregistrés.

L'objectif ultime consiste à arriver à établir des circuits d'informations avec les structures ou institutions pouvant renseigner les divers postes de la position extérieure globale en terme d'encours, fin de période, en terme de prix relatifs (prix courant du marché).

V- ANNEXES

Annexe n° 1

TEXTES REGLEMENTAIRES DETERMINANT LE CONTENU ET LE CIRCUIT DES DECLARATIONS STATISTIQUES DES OPERATIONS DE CHANGE "BOURSE ET HORS BOURSE"

1. INSTRUCTION N° 824 DU 05/11/1959 AUX INTERMEDIAIRES AGREES ET LES CIRCULAIRES D'EXPLICATION

Objet de l'instruction : Dispositions concernant l'établissement et l'envoi des comptes rendus d'opérations de change destinés à l'établissement de la balance des paiements

Les circulaires d'explication de cette instruction sont :

- Les circulaires n°2, 6,15 et 21,
- **Les circulaires ZF n°1 et 9,**
- **Les articles 22, 23 et 24 se rapportant à la circulaire ZF n°2**

2. Circulaire n° 27 du 01.01.1966

Objet : Etablissement et envoi à la Banque Centrale d'Algérie (BCA) actuellement la Banque d'Algérie (pour l'établissement de la balance des paiements) des comptes rendus d'opérations avec l'étranger (zone franc et hors zone franc) ;

Cette circulaire fait référence à l'Instruction 824 du 05.11.1959

3. INSTRUCTION N°1 DU 12.03.1963

Cette instruction fait abroger :

- **Les circulaires n° 2, 6,15 et 21**
- **Les circulaires ZF n°1 et 9**
- **Les Articles 22, 23 et 24 de la circulaire ZF n°2**

4. Instruction n° 68/82 du 31.12.1968

Objet : Relations des sièges et services de la BCA avec la direction des services étrangers et du contrôle des changes "service statistique et balance des paiements" dans le cadre de l'instruction n°824 et des circulaires sus citées

5. Instruction 02/96 du 06/02/1996

Objet : Détermination du circuit et du contenu des déclarations du dossier de bourse et des opérations de change hors bourse à la Banque d'Algérie

Annexe n° 2

DÉCLARATIONS DES DOSSIERS DE BOURSE ET OPERATIONS ANNEXES

A. Dossiers de Bourse

1. Circulaire n°27 du 01.01.1966

Cette circulaire fait référence à l'instruction n° 824

2. Note N° 46 du 08.04.1984

Objet : Procédure de présentation à la BCA des dossiers de "couverture" et de "cessions" et mise en place du circuit de transmission des comptes rendus statistiques nécessaires à l'établissement de la balance des paiements. Référence: Instruction du Ministre des Finances du 21.03.1984

3. Note n° 94/04 aux Intermédiaires Agréés du 02.08.1994

Cette note annule et remplace la note n° 94-01 du 09.01.1994

Objet : Procédure d'introduction des dossiers de bourse auprès de la Banque d'Algérie

B. Opérations Annexes

1. Circulaires n° 33 et 34 du 29.01.1968

Objet : Rapatriements des fonds par la BCA au profit des clients des intermédiaires agréés et rapatriement des fonds par la BCA au profit des établissements non intermédiaires agréés.

Cette circulaire fait référence à l'Instruction 824 du 05.11.1959

2. Circulaire n°27 du 01.01.1966

3. Circulaire n°36 DU 30.12.1968

Objet : Modification de la procédure de transmission des comptes rendus d'opérations de recouvrement du papier sur l'étranger confié à la Banque d'Algérie

Cette circulaire fait référence à l'Instruction n°824 du 05.11.1959

**4. Circulaires n° 27 du 01.01.1966
n° 28 du 21.02.1966
n° 33 du 29.01.1968**

Ces circulaires indiquent l'abrogation de toutes les dispositions antérieures à cette date

5. Note n° 55 aux Intermédiaires Agréés du 09.07.1986

Objet : Ventilation des opérations réalisées au titre de l'assistance technique et des grands travaux

6. Note n°43/02 du 03.12.2002 aux Intermédiaires Agréés

Objet : Domiciliation des opérations de commerce extérieur

C. Opérations Hors Bourse

a) Avoirs en devises

1. Circulaire n°45 du 02.09.1976

Objet : Soldes des avoirs en devises des intermédiaires agréés chez les correspondants étrangers

b) Comptes CEDAC

1. Circulaire n° 46 du 15.10.1978

Objet : Déclarations statistiques des comptes étrangers en dinars algériens convertibles

2. Note n° 48 du 22.01.1985

Objet : modification du cadre statistique

c) Billets de banque étrangers et chèques de voyage

1. Circulaire n°47 du 04.07.1979

Objet : Déclarations statistiques des mouvements sur billets de banque étrangers

2. Note n° 49 du 22.01.1985

Objet : Déclarations statistiques relatives aux opérations de couverture opérées au titre des chèques de voyage.

3. Notes 48 et 50 du 22.01.1985

Objet : Modification et uniformisation du cadre statistique des opérations sur billets de banque étrangers et sur les comptes étrangers en dinars convertibles.

d) Comptes en devises

1. Circulaire n°48 du 26.07.1983

Objet : Suivi statistique des comptes devises des nationaux résidents à l'étranger ou ayant résidé à l'étranger

Référence : Arrêté du Ministère des Finances n°31/83 du 19.02.1983

2. Note méthodologique n° 51 aux Intermédiaires Agréés du 29/10/1997

Objet : Déclarations statistiques relatives aux comptes en devises convertibles

e) Dette extérieure

1. Note aux banques n° 32 du 31.12.1973

Objet : Cadre statistique permettant l'incorporation de l'information sur la dette extérieure dans la Balance des Paiements

Référence : Instruction n°36 DTCA/MFD du 29.06.1973

f) Hydrocarbures

1. Circulaire n° 38 du 31.10.1969 aux Intermédiaires Agréés

Objet : Modification des règles d'envoi à la BCA "service statistiques et balance des paiements" des comptes rendus d'opérations avec l'étranger se rapportant aux rapatriements des sociétés exportatrices d'hydrocarbures.

Référence : instruction n° 824 du 5.11.1959 et circulaire n° 27



VI. GLOSSAIRE

A

Accords de Paiement Internationaux – Les Accords de paiements internationaux sont des accords qui se font entre Banques Centrales de deux pays différents permettant de faciliter les échanges et les transactions, lorsque l'une des deux parties ou les deux parties à la fois n'ont pas suffisamment de ressources en monnaies convertibles pour assurer leurs échanges dans les conditions normales du marché.

Actifs Financiers – Les actifs financiers englobent tous les contrats financiers souscrits entre unités institutionnelles. Les actifs financiers sont définis comme une sous-catégorie d'actifs économiques. Parmi les actifs financiers, on retrouve l'Or monétaire et DTS, les dépôts, les titres et actions, toutes les catégories de crédits...

Administration Centrale – C'est un type particulier d'entité juridique qui exerce un pouvoir législatif, judiciaire ou exécutif sur d'autres unités institutionnelles. Elle a pour principale fonction de fournir des biens et services à l'ensemble de la collectivité ou aux ménages en exerçant des activités de production non marchande ou en effectuant des transferts en nature, qu'elle finance par le produit de l'impôt ou d'autres recettes. L'essentiel de l'Administration Centrale est composé de l'Etat et des établissements publics.

Agrégation – C'est le principe général régissant la communication des données servant de base à l'élaboration des statistiques monétaires et financières. Elle consiste à faire la somme des données de stocks et de flux de toutes les unités institutionnelles d'un même secteur.

Agrégat Monétaire – L'agrégat de monnaie se compose des moyens de paiement et des actifs financiers considérés comme proches substituts des moyens de paiement. A ce jour, l'agrégat de

monnaie le plus significatif est la masse monétaire (M2) qui représente l'agrégat de base de la situation monétaire. Il regroupe la monnaie fiduciaire en circulation en dehors des banques commerciales, les dépôts à vue, les dépôts sur livrets et les dépôts à terme en monnaie nationale ou en devises étrangères détenues par les agents non financiers auprès des banques.

Avoirs Extérieurs – ils regroupent, notamment les liquidités internationales et d'autres actifs financiers émis par des non-résidents.

Avoirs en DTS – Il s'agit d'avoirs de réserves internationaux créés par le Fonds Monétaire International « FMI » et alloués à ses pays membres pour compléter les réserves officielles dont ils disposent déjà. Ce sont des avoirs qui font partis des réserves nettes de change.

Autres Institutions de Dépôts – Il s'agit d'un sous secteur du secteur des sociétés financières et qui comprend toutes les sociétés et quasi-sociétés financières résidentes qui ont pour principale fonction d'assurer l'intermédiation financière et qui ont le pouvoir d'émission de passif entrant dans l'agrégat monétaire M2 (c'est à dire les institutions financières qui reçoivent des dépôts).

Autres Sociétés Financières – Les autres sociétés financières regroupent, d'après le Manuel des Statistiques Monétaires et Financières « MSMF » publié par le FMI en 2000, tous les sous-secteurs des sociétés d'assurance et de fonds de pensions, des autres intermédiaires financiers et des auxiliaires financiers.

B

Balance de Paiements – La balance des paiements est un état statistique qui reprend selon une présentation systématique et pour une période donnée, l'ensemble des transactions économiques d'une économie avec le reste du monde.

Banque Centrale – C'est l'institution financière nationale qui exerce un contrôle sur les aspects essentiels du système financier et a notamment pour fonctions d'émettre de la monnaie, de gérer les réserves internationales, d'effectuer les transactions avec le FMI et de fournir des crédits aux autres institutions de dépôts.

Banques et Correspondants – Il s'agit de toutes les banques non-résidentes qui exercent avec les banques résidentes des activités bancaires et financières.

Banque Créatrice de Monnaie – Il s'agit de toutes les institutions de dépôts qui ont le pouvoir de création de monnaie par l'octroi de crédits à l'ensemble de l'économie. Il s'agit du secteur des autres institutions de dépôts, défini par le Manuel des Statistiques Monétaires et Financières « MSMF ».

Base Monétaire – Elle se compose des passifs de la Banque Centrale qui comprend le numéraire émis par la Banque Centrale, les dépôts des autres institutions de dépôts auprès de la Banque Centrale et leurs avoirs en monnaie nationale.

Biens – Les biens comprennent les marchandises générales, le travail à façon et avitaillement.

C

Compte de Capital et d'Opérations Financières – Ce compte comporte deux principales composantes – le compte de capital et le compte des opérations financières. La définition des composantes de ce compte est présentée dans la méthodologie exposée précédemment.

Compte de Transactions Courantes – Sont incluses dans ce compte toutes les transactions portant sur des valeurs économiques (autres que des actifs financiers) entre entités résidentes et non-résidentes. On y inscrit aussi les contreparties des valeurs

économiques courantes qui sont fournies ou acquises sans réciprocité.

Consolidation – La consolidation consiste à éliminer les stocks et les flux entre les unités institutionnelles lorsque celles-ci sont regroupées et utilisées à des fins des statistiques monétaires et financières, concept qui ne doit pas être confondu avec l'**Agrégation**.

Créances sur les Banques – Ce sont les créances sur les banques nationales sous formes de dépôts, de prêts (sur le marché monétaire) et des comptes de recouvrement. Pour les créances de la Banque Centrale sur les banques créatrices de monnaie.

Créances sur l'Etat – Ce sont tous les engagements financiers directement contractés par l'administration centrale, les administrations locales, la sécurité sociales et les associations sans but lucratif.

Crédits à l'Economie – Il s'agit de la somme des créances des banques créatrices de monnaie et de la Banque centrale sur le reste de l'économie intérieure.

D

Dépôts de l'Administration Centrale – Il s'agit de tous les dépôts de l'administration centrale, que ce soit des dépôts en numéraire ou des dépôts sous forme d'émission de bons de trésor ou d'obligations d'Etat. Ces dépôts peuvent être auprès des banques ou auprès de la Banque Centrale.

Dépôts du FMI – Il s'agit des dépôts du FMI auprès de la Banque Centrale.

DTS – Droit de Tirage Spéciaux, monnaie du Fonds Monétaire International « FMI ».

E

Engagements Extérieurs – comprennent toutes les obligations financières contractées par les banques créatrices de monnaie ou de la Banque d'Algérie à l'égard des non-résidents,

quels que soit l'unité monétaire en laquelle elles sont libellées ou payables.

F

Flux – Les flux sont représentés par des opérations (créations, liquidation ou transmission d'actifs et passifs financiers), de réévaluation (variation des actifs ou passifs financiers par l'effet prix ou taux de change) et des autres changements d'actifs (changement de classement d'actifs).

Fonds Monétaire International « FMI » - Institution monétaire et financière intergouvernementale fondée sur la coopération. Ses politiques et activités sont régies par une charte constitutive dénommée Statuts. Le FMI se distingue des autres organisations intergouvernementales par l'ensemble des fonctions régulatrices consultatives et financières qu'il exerce. Il dispose d'une vaste réserve de ressources dans laquelle il peut puiser pour aider ses pays membres à corriger un déséquilibre temporaire de leur balance des paiements.

I

Institutions de Dépôts – Les institutions de dépôts regroupent la Banque Centrale et les autres institutions de dépôts.

Institutions Financières Sans But Lucratifs au Service des Ménages « ISBLSM » – Elles ont comme principale fonction de fournir des biens et services aux ménages ou à l'ensemble de la collectivité à titre gratuit ou à des prix qui ne sont pas économiquement significatifs.

Instruments Financiers – Les instruments financiers se répartissent en deux catégories :

- Les instruments financiers les plus liquides sont ceux qui peuvent être échangés à vue et au pair – c'est à dire sans pénalité financière – contre tout autre instrument financier ou contre des biens et services non financiers. Ces instruments financiers constituent les moyens de paiement de l'économie.
- La deuxième catégorie d'instruments financiers est constituée des proches substituts des moyens de paiement.

Investissement Direct – L'investissement direct désigne tout apport effectué par un investisseur afin d'acquérir un intérêt durable dans une entreprise. Cette entreprise créée, peut être dotée ou non d'une personnalité morale distincte de la maison mère (cas du partenariat ou de l'association).

Investissement de Portefeuille – Ce poste regroupe les titres de participation et autres titres de créances (obligations et emprunts). Par convention, figure également dans cette rubrique les investissements directs étrangers quand la part de l'investisseur est inférieure à 10% du capital.

L

Liquidité – Un actif financier est dit liquide lorsqu'il peut être rapidement vendu à un prix égal à sa valeur de marché ou s'en rapprochant.

M

Ménages – Le secteur des ménages est composé de personnes physiques, de famille ou autres groupes de personnes. Les ménages peuvent exercer une activité de production.

Monnaie au Sens Large – Dans le nouvel Manuel des Statistiques Monétaires et Financières publié par le FMI, la notion d'agrégat monétaire (M2 en Algérie) a été remplacé par le concept de monnaie au sens large. Ainsi, la distinction entre monnaie et quasi-monnaie n'est plus utilisée.

O

Or Monétaire – L'or monétaire est exclusivement l'or que détiennent la Banque Centrale ou l'administration centrale comme composante des réserves officielles.

P

Position Extérieure Globale « PEG » – Il s'agit d'une situation en stock qui reprend l'ensemble des encours d'avoirs et engagements financiers déjà inscrits dans la balance des paiements.

Position de Réserve – Ce sont des réserves faisant partis des réserves officielle d'un pays et sont considérées comme portant sur les avoirs de réserves bruts dudit pays et qui correspondent à l'utilisation conditionnelle des ressources du FMI. Ce poste reprend la variation des créances et engagements de notre quote-part auprès du FMI en DTS et en monnaie nationale.

Q

Quasi-Monnaie – Rentrant dans la définition de la monnaie au sens large, il s'agit de tous les instruments de paiement qui ne sont pas facilement transformable en liquidité, c'est à dire les dépôts à terme et dépôts d'épargne.

R

Réévaluation – Il s'agit d'un flux financier auquel donne lieu les variations du prix des actifs et passifs financiers ou les variations des taux de changes qui influent sur la valeur en monnaie nationale des actifs et passifs financiers libellés en monnaie étrangère.

Revenu – Les revenus, (intérêts et commissions) en tant que contrepartie d'alimentation en facteurs de production, sont classés, selon la nature des capitaux concernés. Leurs définitions sont présentées dans la méthodologie d'élaboration de la balance des paiements exposée précédemment.

S

Sectorisation – La sectorisation des unités institutionnelles consiste à cerner les différents secteurs de l'ensemble de l'économie. L'objectif principal est de cerner les secteurs créateurs de monnaie et les secteurs détenteurs de monnaie afin de retracer les créances des sociétés financières sur chacun des autres secteurs. Les critères utilisés pour faciliter la sectorisation sont les fonctions, les objectifs et les comportements économiques des différentes unités institutionnelles.

Situation Monétaire – Il s'agit d'une consolidation de la situation de la Banque Centrale et celle des Banques de Dépôts faisant ainsi apparaître l'agrégat monétaire et ces principales contreparties.

Services – Comprennent tous les services internationaux inscrits dans la balance des paiements. Les différents services sont définis dans la méthodologie d'élaboration de la balance des paiements exposée précédemment.

Statistiques Monétaires – Les statistiques monétaires recouvrent les données de stocks et de flux sur les actifs et passifs du secteur des sociétés financières.

Statistiques Financières – Les statistiques financières englobent tous les stocks et flux des actifs et passifs de l'ensemble de l'économie.

T

Transferts Courants – Ce Compte recense les transferts de propriétés des ressources réelles ou financières n'ayant pas de contreparties économiques.

U

Unités Institutionnelles – Elles sont regroupées en secteur et diffèrent par leurs fonctions, leurs objectifs et leurs comportements économiques. On retrouve les sociétés financières, les administrations publiques, les sociétés non financières, les ménages et les institutions sans but lucratif au service des ménages.

ملخص

تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تصدر من سلعها وخدماتها، الأمر الذي يضيف ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية، والجزائر هي من بين الدول التي تقوم بعملية الاستيراد والتصدير، كما أنها استراتيجيات لتنميتها حيث اتبعت استراتيجية احلال الواردات، ثم تنمية الصادرات وتشجيعها فمن خلال تحليل كل من بنية الصادرات والواردات نجد أهم ما نستورده هو التجهيزات الصناعية، أما بالنسبة للصادرات فيسيطر عليها قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها كل من المواد نصف المصنعة والمواد الأولية، ويعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد وكأداة تسوية المعاملات الخارجية، حيث تندرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي تترتب عنها دخول العملة الأجنبية وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات .

الكلمات المفتاحية:- ميزان المدفوعات، - التجارة الدولية، - الواردات، - الصادرات، - ميزان التجاري .

Résumé

Le commerce est un facteur d'évolution et d'équilibre des états pour la sécurisation de leurs besoin par l'importation et en même temps elle exporte ses divers biens et services gras à l'exportation , qui introduit et souligne l'importance que la balance commerciale, qui et l'indice qui mesure la déférence globale entre la valeur des exportations et des importations de biens et services à l'étranger L'Algérie et considérée parmi les pays qui sont les processus d'importation et d'exportation com. elle a suivi les stratégie suivie pour sont développement ou la stratégie de substitution des importations d'abord, puis le développement des exportations et les encourager. C'est grâce à l'analyse de chacune des structures des produit des base des importation et des exportations , nous constatons que la chose la plus importante est de les importer fournitures industrielles , matériaux et produits semi-finis .comme pour les exportation , généralement accompagnés par le secteur des hydrocarbures en dépit des efforts pour développer les exportation de carburant à l'extérieur, puis suivi par tous les matériaux et matières premières semi-transformés.

La balance des paiements est considérée comme un repère économique de tout pays et un moyen de régulariser les transactions étrangères, car elle comporte différentes opération d'échanges internationales.

Mode Clé : Balance Des Paiement , - Commerce Internationale, - Exportations, - Importations, -Balance commerciale.